

سازمان کتابخانه ها، موزه ها و مرکز اسناد آستان قدس رضوی

اداره مخطوطات

نام کتاب شرح کتابی در نحو

مؤلف متن .... محشی ....

شارح .... مترجم ....

تاریخ تحریر قرن ۱۳ ق (؟) نوع خط نستعلیق تعداد سطر ۱۷

نام کاتب ....

موضوع نحو زبان عربی عدد اوراق ....

طول ۲۴ عرض ۱۵/۵ شماره عمومی ۴۳۱۷۳

وقفی / خریداری آستان قدس تاریخ وقف شهریور ۸۹ (سلطانی)

ملاحظات ....

مبحث مبتدا و خبر

...يدا او ذلك عند الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب افادة
...ن الاول نحو اعطي زيد عمروا ومنها المبتدا والخبر وفي بعض النسخ
...ي من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدا والخبر جمعهما
...ن واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما واشتراكهما في العامل
...ي فالمبتدا هو الاسم لفظا او تقديرا ليتناول نحو وان تصوموا
...م المجرد عن العوامل اللفظية اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا
...رز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي كاسمي ان وكان لانه اراد
... اللفظي ما يكون موثرا في المعنى ليلا يخرج عنه مثل بحسبك درهم
...يه واحترز به عن الخبر وثاني قسمي المبتدا الخارج من هذا القسم
...ا يكونان الا مسندين او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب
...ب وحسن او جارية مجريها كقرشي الواقعة بعد حرف النفي كالولا
...ف الاستفهام ونحوه كهل وما ومن وعن سيبويه جواز الابتداء
...ن غير استفهام ونفي مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه
...ت ... فخر نحن عند الناس منكم فخر مسند ... ن فاعله ولو جعل
...بر ابن نحن لفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو من باجنبي
...ن ما لو كان فاصلا لكونه كالجزء رافعة لظاهر او ما يجري مجراه وهو الضمير
...س ... ـه نحو قوله تعالى اراغب انت عن آلهتي واحترز به

من نحو اقايمان الزيدان لان قايمان رافع لضمير عايد الى الزيدان ولو كان
رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته مثل زيد قايم مثال للقسم الاول من المبتدا
وما قايم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي واقايم الزيدان مثال
للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام فان طابقت الصفة الواقعة
بعد حرف النفي والاستفهام اسما مفردا مذكورا بعدها نحو ما قايم زيد واقايم
زيد واحترز به عما اذا طابقت مثنى نحو اقايمان الزيدان او مجموعا نحو
اقايمون الزيدون فانهما الاخير ليس الا جاز الامران كون الصفة
مبتدا وما بعدها فاعلها يسد مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدا وال…
مقدما عليه فهنا ثلث صور احديها اقايمان الزيدان ويتعين…
الزيدان مبتدا واقايمان خبرا مقدم عليه وثانيها اقايم الزيدان …
ح ان يكون الزيدان فاعلا للصفة قايما مقام الخبر وثالثها اقايم زيد و…
فيه الامران كما عرفت والخبر هو المجرد اي هو الاسم المجرد من العو…
اللفظية لان الكلام في مرفوعات الاسم فلا يصدق على يضرب في
يضرب زيدا … سند المغاير للصفة المذكورة لانه ليس ب…
المسند به اي ما يوقع به الاسناد واحترز به عن القسم الاول من المبتدا [نبيح كون الباء صلة للاسناد]
لانه مسند اليه لا مسند به المغاير للصفة المذكورة في تعريف المبتدا
واحت… عن القسم الثاني من المبتدا ولك ان تقول المراد بالمسند به

…سند الى المبتدا او تجعل الباء بمعنى اللام والضمير المجرور راجعا الى المبتدا
…الى التعديين يخرج به القسم الثاني من المبتدا ويكون قوله المغاير للصفة
…مذكورة تاكيدا واعلم ان العامل في المبتدا والخبر هو الابتدا اي
…د الاسم من العوامل اللفظية ليسند الى شيء او يسند اليه شيء فيعني
…ابتدا عامل في المبتدا والخبر رافع لهما عند البصريين واما عند غيرهم
…ل بعضهم الابتدا عامل في المبتدا والمبتدا في الخبر وقال الاخرون
…واحد من المبتدا والخبر عامل في الاخر وعلى هذا لا يكون ان مجردين
…العامل اللفظي واصل المبتدا اي ما ينبغي ان يكون المبتدا مقدم
…لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظا لان المبتدا ذات والخبر حال منه
…لها والذات متقدمة على احوالها ومن ثمه اي من اجل ان الاصل
…بتدا التقديم لفظا جاز قولهم في داره زيد مع كون الضمير عايدا الى زيد
قولهم
…متاخر لفظا لتقدمه رتبة لاصالة التقدم وامتنع صاحبها في الدار لعود الضمير
…الدار وهو في حيز الخبر الذي اصله التاخر فيلزم عود الضمير الى المتاخر
…لفظا ورتبة وهو غير جايز وقد يكون المبتدا نكرة وان كان الاصل فيه
…ان يكون يحسن معرفة لان المعرفة معنى معينا والمطلوب المهم الكثير
…وقوعه في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على
…الاطلاق بل اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص

اذ التخصيص يقلل اشتراكها فيقرب من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد
مؤمن خير من مشرك فان العبد متناول للمؤمن والكافر وحيث وصف
بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتدا وخير خبره ومثل قولك ارجل في
الدار ام امراة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما في الدار فيسال
المخاطب عن تعيينه فكانه قال اي هذين الامرين المعلوم كون احدهما في
الدار كاين فيها فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل مبتدا وفي الدار
خبره ومثل قولك ما احد خير منك فان النكرة فيها وقعت في
حيز النفي فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت فانه
لا تعدد في جميع الافراد بل هو امر واحد وكذا كل نكرة في الاثبات قصد
به العموم كتمرة خير من جرادة ومثل قولهم شر اهر ذا ناب لتخصصه
بما يخصص به الفاعل لشبهه به اذ يستعمل في موضع ما اهر ذا ناب الا
شر وما يخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوما عليه بالاسناد اليه
فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده امر يصح ان الحكم عليه
بالقيام فاذا قلت رجل فهو في قوة رجل موصوف بصحة الحكم
عليه بالقيام واعلم ان الهر للكلب بالنباح المعتاد قد يكون خيرا كما
كان يجيء حبيب مثلا وقد يكون شرا كما اذا كان يجيء عدو او اللص بنباح
غير معتاد ويتشاءم به يكون شرا لا خيرا فعلى الاول يصح الحصر بالنسبة الى الا

فمعناه شر لا خير اهر ذا ناب وعلى الثاني لا يصح فيقدر وصف حتى
يصح به الحصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وهذا مثل
رجل قوي ادركه العجز في حادثته ومثل قولك في الدار رجل
لتخصصه بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف
بصحة استقراره في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة ومثل قولك
سلام عليك لتخصصه بالنسبة الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما
عليك فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه
قال سلامي اي سلام من قبلي عليك هذا هو المشهور بين النحاة
وقال بعض المحققين انهم مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفايدة
لا على ما ذكره من التخصيصات التي يحتاج توجيهاتها الى هذه التكلفات
الركيكة الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول
الفايدة ولا يجوز ان يقال رجل قايم لعدمه وهذا القول اقرب الى الصواب
ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم فلم
تكن الجملة داخلة فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتدا قد يقع جملة
فقال والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قايم وفعلية مثل زيد قام
ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة
مستقلة بنفسها لا تقتضي الارتباط بالغير فلا بد في الجملة الواقعة خبرا
رابط

عن المبتدا من عايد يربطها به وذلك العايد اما ضمير كما في المثالين
المذكورين او غيره كاللام في نعم الرجل زيد ووضع المظهر موضع المضمر
في نحو الحاقة ما الحاقة وكون الخبر نفس المبتدا نحو قل هو الله احد وقد يحذف
العايد اذا كان ضمير القيام قرينة البر الكر بستين والسمن منوان بدرهم
اي الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بايع البر والسمن لا يسعر غيرهما
وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان او جارا ومجرورا
فالاكثر من النحاة وهم البصريون على انه اي الخبر الواقع ظرفا مقدر اي
مأول بجملة بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف
ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل وهو الكوفيون فانه
يصير مفردا وجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه
والاصل في العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى وجه الاقل
انه خبر والاصل في الخبر الافراد ثم ان الاصل في المبتدا التقديم وجاز
تاخيره لكنه قد يجب لعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتدا مشتملا
على ما له صدر الكلام اي على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام
فانه يجب تقديمه حفظا للصدارة مثل من ابوك فان من مبتدا
مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه اهذا ابوك
ام ذلك وابوك خبره وهذا مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة

الى ان ابوك مبتدا لكونه معرفة ومن خبره الواجب تقديمه على المبتدا
لتضمنه معنى الاستفهام او كانا اي المبتدا والخبر معرفتين متساويين في التعريف
او غير متساويين ولا قرينة على كون احدهما مبتدا والاخر خبرا نحو زيد المنطلق
او كانا متساويين في اصل التخصيص لا في قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح
خير منك يجب تقديمه ايضا مثل افضل مني افضل منك منعا للالتباس
او كان الخبر فعلا له اي للمبتدا احترازا عما لا يكون فعلا له كما في قولك زيد قام
ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتدا اذ قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل
زيد قام وجب تقديمه اي تقديم المبتدا على الخبر في هذه الصور اما في الصورة
الاولى فلما ذكرنا واما في الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس بالفاعل اذا كان
الفاعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد التبس المبتدا بالفاعل
او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او جمعا فانه اذا قيل في مثل الزيدان
قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان قاموا الزيدون يحتمل ان يكون
الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتدا به او بالفاعل
على هذا التقدير ايضا على قول من يجوز كون الالف والواو حرفا دالا
على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء في ضربت هند واذا تضمن الخبر المفرد
اي الذي ليس بجملة صورة سواء كان بحسب الحقيقة جملة او
غير جملة ما له صدر الكلام اي معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام

مثل اين زيد فزيد مبتدا واين اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف
ما لا فقدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفردا صورة فان قدر باسم الفاعل
كان الخبر مفردا صورة وحقيقة وعلى التقديرين ليس لجملة صورة واحترز
به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا يبطل بها خبره صدارة ماله صدر الكلام لتقدمه
في جملة او كان الخبر بتقديمه مصححا له اي للمبتدا من حيث انه مبتدا
فبتقديمه يصح وقوعه مبتدا مثل في الدار رجل فان في الدار خبر لخصص
المبتدا بتقديمه كما عرفت فلو اخر لبقي المبتدا نكرة غير مخصوصة او كان لمتعلقه
بكسر اللام اي كان لمتعلق الخبر التابع له تبعية يمتنع معها تقديمه على الخبر
فلا يرد نحو على الله عبده متوكل ضمير كائن في جانب المبتدا راجع الى ذي
ق المبتدا اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى مثل على التمرة مثلها زبدا
فقوله مثلها اي مثل التمرة مبتدا وزبدا تمييزه خبر لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر
هو ثابت على التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل او كان الخبر
خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد مبتدا
اذ في تاخيره خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة في اللفظ لامكان الذهول
من النقطة لحفائها او في الكتابة مثل عندي انك قائم وجب تقديمه
اي تقديم الخبر على المبتدا في جميع هذه الصور لما ذكرنا وقد يتعدد الخبر
من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك التعدد اما بحسب اللفظ

والمعنى جميعا

والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عالم
وعاقل وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط نحو
هذا حلو حامض فانهما في الحقيقة خبر واحد اي مز وفي هذه الصورة ترك
العطف اولى ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد وجوز العطف
ولا يبعد ان يقال مراد المصنف بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف لان
التعدد ما لعاطف لا اختصاص به لا في الخبر ولا في المبتدا ولا في غيرهما والفاء
المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا اورد في المثال الخبر
المتعدد بغير عاطف ولو جعل التعدد اعم فالاقتصار عليه لذلك وقد يتضمن
المبتدا معنى الشرط وهو سببية الاول للثاني او للحكم به فلا يرد عليه
ما بكم من نعمة فمن الله فيشبه المبتدا اسم الشرط في سببيته للخبر سببية
الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء في الخبر ويصح عدم دخوله فيه نظرا الى مجرد
تضمن المبتدا معنى الشرط واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في
اللفظ فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب دخوله فيه بل
يجب عدمه وذلك المبتدا المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول
بفعل او ظرف اي الذي جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية مأولة
بجملة فعلية ههنا بالاتفاق وانما اشترط ان يكون صلته فعلا او ظرفا
ولا بالفعل ليتأكد مشابهتها الشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا وفي حكم الاسم

الموصول المذكور الاسم الموصوف به او النكرة الموصوفة بهما اي باحدهما
وفي حكمها الاسم المضاف اليها مثل الذي ياتيني فهذا مثال للاسم
الموصول بفعل او الذي في الدار هذا مثال الاسم الموصول بظرف
فله درهم واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى
ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم ومثل كل رجل ياتيني هذا
مثال للاسم الموصوف بفعل وكل رجل في الدار هذا مثال للاسم
الموصوف بظرف فله درهم واما مثال الاسم المضاف الى النكرة
الموصوفة باحدهما نحو كل غلام رجل ياتيني او في الدار فله درهم
وليت ولعل مانعان من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخل على المبتدا
الذي يصلح دخول الفاء على خبره مانعان عن دخوله عليه لان صحة دخوله
عليه انما كانت لمشابهة المبتدا والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل
يزيلان تلك المشابهة لانهما يخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية
والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو بالاتفاق من
النحاة فلا يقال ليت او لعل الذي ياتيني او في الدار فله درهم فان
قيل باب كان وباب علمت ايضا مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص
ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق انما هو من بين الحروف
المشبهة لا مطلقا ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف

واقع فيها والحق لبعضهم قيل هو سيبويه ان المكسورة بها اي بليت
ولعل في المنع عن دخول الفاء على الخبر والاصح انها لا تمنع عنه لانها لا تخرج
الكلام عن الخبرية الى الانشائية يؤيده قوله تعالى ان الذين كفروا
وماتوا وهم كفار فلن تقبل فان قيل فقد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن
بليت ولعل فما وجه تخصيص ان المكسورة بالالحاق قيل بعضهم الذي الحق
ان بهما هو سيبويه فاعتد بقوله وذكره ولم يعتد بقول من سواه فلم يذكره
مع ان كلا القولين لا يساعدهما القرآن وكلام الفصحاء فما يدل على عدم
منع المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق وما يدل على عدم المنع
المفتوحة ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى واعلموا انما غنمتم
من شيء فان لله خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن
ما يقضى فسوف يكون وقد يحذف المبتدا لقيام قرينة لفظية او عقلية
دالة على حذفه جائزا او واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت
نحو الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه
في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او غير ذلك فلو ظهر المبتدا
لم يعلم ذلك ويجب حذفه ايضا عند من قال في نعم الرجل زيد اي
المخصوص بالمدح هو زيد كقول المستهل اي المبتدا المحذوف جوازا مثل
المبتدا المحذوف في قول المستهل المبصر للهلال الرافع صوته عند الهلال

الهلال والله اي هذا الهلال والله بالقرينة الحالية وليس من باب
حذف الخبر بتقدير الهلال هذا الان مقصود المستهل تعيين شيء بالاشارة
والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون ويروه كما يراه والحلف بالقسم
جريا على عادة المستهلين غالبا وليلا يتوهم نفي الهلال عند الوقف
وقد يحذف الخبر جوازا اي حذفا جائزا لقيام قرينة من غير اقامة الشيء
مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا في قولك خرجت فاذا السبع فان تقديره
على المذهب الصحيح كما نص عليه صاحب اللباب خرجت فاذا السبع
واقف على ان يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف غير ساد
مسده اي في وقت خروجي السبع واقف وقد يحذف الخبر
قرينة وجوبا اي حذفا واجبا فيما التزم اي في تركيب التزم في
اي موضع الخبر غيره اي غير الخبر وذلك في اربعة ابواب على
الصنف اولها المبتدء الذي بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا
لولا زيد موجود لان لولا لامتناع الشيء لوجود غيره فيدل على الوجود
وقد التزم في موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينة دالة
قايم مقامه هذا اذا كان الخبر عاما واما اذا كان الخبر خاصا لا يجب حذفه
كما في قوله ولولا الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد
هذا على مذهب البصريين وقال الكسائي الاسم بعدها فاعل

بفعل مقدر اي لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هي الرافعة للاسم الذي
بعدها وثانيها كل مبتدء كان مصدرا صورة او تاويلا منسوبا الى الفاعل
او المفعول او كليهما وبعده حال او كان اسم التفضيل مضافا الى ذلك
المصدر وذلك مثل ذهابي راجلا وضربي زيدا قايما اذا كان زيد
مفعولا به ومثل ضربي زيدا قايما او قايمين واكثر شربي السويق ملتوتا
واخطب ما يكون الامير قايما فذهب البصريون الى ان تقديره ضربي
زيدا حاصل اذا كان قايما فحذف حاصل كما يحذف متعلقات الظرف
بمثله فبقي اذا كان ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال
واقيم الحال مقام الظرف القايم مقام الخبر فيكون الحال قايما مقام الخبر
لان في الحال معنى الظرفية فالحال قايم مقام الظرف القايم مقام الخبر
فيكون الحال قايما مقام الخبر قال الرضي هذا ما قيل وفيه تكلفات كثيرة
والذي يظهر لي ان تقديره نحو ضربي زيدا ايلابسه قايما اذا اردت الحال
عن المفعول به وضربي زيدا ايلابسني قايما اذا كان عن الفاعل اول ثم
نقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال كما في ضربي زيدا ايلابس قايما
وكثر ما حذف ذي الحال مع قيام القرينة نحو الذي ضربت قايما
زيدا اي ضربته ثم حذف يلابس الذي هو خبر المبتدء والعامل في الحال
واقام الحال مقامه كما تقول تراشدا مهديا اي سر راشدا مهديا فعلى هذا

وان ضربت زيدا قايما

وهي حذف انواع الخبر المضاف اليه وثم ثبت في نظيره الكلام وهو انه قد ول علم اظاهر معنى كان الناقصة اي مع القايم لان معنى قوله حاصل اذا قايما ظاهر معنى الناقصة وهو قيام الحال مقام الظرف ٥٥

يكونون مستريحين من تلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون
تقديره ضربي زيدا قايما حاصل بجعل قايما من متعلقات المبتدا وبلزمهم
حذف الجز من غير ان يسد مسده وتقييد المبتدا المقصود عمومه بدليل الاستعمال
وذهب الاخفش الى ان الجز الذي سدت الحال محله مسده
مصدره مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيدا ضربه قايما وذهب
بعضهم الى ان هذا المبتدا لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب
زيدا الا قايما وثانيها كل مبتدا اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف
عليه شيء بالواو التي بمعنى مع وذلك مثل كل رجل وضيعته اي كل
رجل مقرون مع ضيعته فهذا الجز واجب حذفه لان الواو دال...
الذي هو مقرون واقيم المعطوف في موضعه ور... بهاء
يكون معتنا به وخبر في القسم وذلك مثل لعمرك لافعلن
اي لعمرك وبقاؤك قسمي اي ما اقسم به فلا انك ان لعمرك
على القسم المحذوف وجواب القسم قايم مقامه فيجب حذفه والقسم
بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوحة لان القسم
لكثرة استعماله خبر ان واخواتها اي من المرفوعات خبر ان واخواتها
اي اشباهها من الحروف الخمس الباقية وهي ان ولكن وليت
ولعل وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتدا على المذهب الاصح

۴۲

لانها لما شابهت الفعل المتعدي كما يجي عملت رفعا ونصبا مثله
هو اي خبر ان واخواتها هو المسند اي شيء اخر بعد دخول احد هذه الحروف
عليهما فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدا وخبر لا لنفي الجنس
وغيرها وبقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميعها عنه والمراد بدخول
هذه الحروف عليهما ورودها عليهما لا يراث اثر فيهما لفظا ومعنى فلا ينتقض
التعريف بمثل يقوم في قولك ان زيدا اليوم ابوه فان يقوم هيهنا
من حيث اسناده الى ابوه ليس مما يدخل عليه ان بهذا المعنى بل انما
دخلت على جملة يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد
بالمسند المسند الى اسماء هذه الحروف ويلزم منه استدراك قوله
بعد هذه الحروف والا الى ان يجاب بان المراد بالمسند الاسم المسند
فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل ان
زيدا اليوم مثل قايم في ان زيدا قايم فانه المسند بعد دخول هذه الحروف
وامره كامر خبر المبتدا اي حكمه كحكم خبر المبتدا في اقسامه من كونه
مفردا او جملة ونكرة ومعرفة وفي احكامه من كونه واحدا او متعددا او
مثبتا او محذوفا وفي شرائطه من انه اذا كان جملة فلا بد من عايد
ولا يحذف الا اذا علم والمراد ان امره كامره بعد ان صح كونه خبرا
لوجود شرائطه وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك ان كل ما يصلح
وانتفاء موانعه

ان يكون خبر المبتدا يصح ان يقع خبرا الباب ان حتى يرد انه يجوز ان
يقال اين زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقال ان اين زيد وان من
اباك الا في تقديمه اي ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه فانه لا يجوز
تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتدا وذلك لان هذه الحروف
فروع على الفعل في العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي
للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصلي ان يتقدم المرفوع على
المنصوب فلما عملت العمل الفرعي لم يتصرف في معمولها بتقديم الثاني
على الاول كما تصرف في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل الا ان
يكون الخبر ظرفا اي ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه الا اذا كان
ظرفا فان حكمه اذن حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو
قوله تعالى ان الينا ايابهم وان من الشعر لحكمة وذلك لتوسعهم في الظرف
ما لا يتوسع في غيرها خبر لا التي لنفي الجنس اي لنفي صفته اذ لا رجل
قائم مثل النفي القيام عن الرجل لا نفي الرجل نفسه هو المسند اليه
شيء آخر هذا شامل لخبر المبتدا وخبر ان وكان وغيرها بعد دخولها اي
دخول لا فخرج به ساير الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت في خبر ان
فلا يرد نحو يضرب في نحو لا رجل يضرب ابوه نحو لا غلام رجل ظريف
انما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل في الدار لاحتمال حذف

الخبر وجعل في الدار صفة له بخلاف ما ذكره لان غلام رجل موصوف منعوت
لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو الظاهر فيهما اي في الدار خبر بعد خبر لا ظريف
ظريف ولا حال لان الظرافة لا يتقيد بالظرف ونحوه وانما اتي به لئلا
يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل وليكون مثال النوعين خبرها
الظرف وغيره ويحذف خبر لا هذه حذفا كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود
والحاصل لدلالة النفي عليه نحو لا اله الا الله اي لا اله موجود الا الله
وبنو تميم لا يثبتونه اي لا يظهرون الخبر في اللفظ لان الحذف عندهم
واجب او المراد انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم
لا اهل ولا مال انتفى الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى التقديرين
يكون ما يرى خبرا في مثل لا رجل قائم على الصفة دون الخبر اسم ما ولا
المشبهتين بليس في معنى النفي والدخول على المبتدا والخبر ولهذا العملان
عملها هو المسند اليه هذا شامل للمبتدا ولكل مسند اليه بعد دخولها
خرج به غير اسم ما ولا وبما عرفت من معنى الدخول لا يرد ابوه في ما زيد
ابوه قائم مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل منك وانما اتى بالنكرة بعد
لا لان لا لا يعمل الا في النكرة بخلاف ما فانه يعمل في المعرفة والنكرة
هذا لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون الاسم والخبر
بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل دخولهما على لغة اهل الحجاز

ورد القرآن نحو ما هذا بشرا او هو اي عمل ليس قليل دون ما شاذ وقيل
لنقصان مشابهته لا لليس لان ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك فانه
لنفي مطلقا بخلاف ما فانه ايضا لنفي الحال فيقتصر عمل لا على مورد السماع
نحو قوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اي لا براح لي ولا يجوز
ان يكون لنفي الجنس لانه اذا كان لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع
ما لم تكرر ولا تكرار في البيت اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه في هذه
التعريفات ما يكون مسندا او مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر
التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات
وقدمها على المجرورات لكثرتها او لخفة النصب فقال المنصوب هو ما اشتمل
على علم المفعولية قد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية
علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي اربعة الفتحة والكسرة والالف
والياء نحو رايت زيدا ومسلمات واباك ومسلمين فمنه اي من المنصوب
او مما اشتمل على علم المفعولية المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة
المفعول عليه من غير تقييده بالباء او في او مع او اللام بخلاف المفاعيل
الاربع الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحد
منها فيقال المفعول به او فيه او معه او له وهو اي المفعول المطلق اسم
ما فعله فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه

لا ان يكون مؤثرا فيه موجدا اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا وجسم جسامة
وشرف شرفا وانما زيد لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول
المطلق من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها مذكور صفة لفعل
وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربته ضربا
او حكما كما اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب او اسما فيه معنى الفعل نحو
ضارب ضربا وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو ضرب
واقع على زيد بمعناه صفة ثانية للفعل وليس المراد به ان الفعل كائن
بمعنى ذلك الاسم فان معنى الاسم غير معناه بل المراد ان معنى الفعل
مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج به مثل تاديبا في قولك ضربته تاديبا
فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى
الفعل وكذلك يخرج به مثل كراهيتي في نحو كرهت كراهيتي فان الكراهية
باعتبارين احدهما كونها بحيث قامت بفاعل للفعل المذكور واشتق منها
فعل اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل مشتمل عليها وثانيهما كونها بحيث
وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل باعتبار الاول كما في قولك
كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده باعتبار الثاني
كما في قولك كرهت كراهيتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس ذلك
الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به

فخرج بهذا الاعتبار عن الحد والنطبق على المحدود جامعا ومانعا ويكون المفعول
المطلق للتاكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما افهم من الفعل والنوع
اي دال على بعض انواعه والعدد ان دل على عدده مثل جلست جلوسا
للتاكيد وجلسة بكسر الجيم للنوع وجلسة بفتحها للعدد فالاول اي الذي
للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المعراة من الدلالة على التعدد
والتثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات
الا اذا قصد به النوع والتعدد بخلاف اخويه اللذين هما النوع والعدد
نحو جلست جلستين وجلسات بكسر الجيم او فتحها وقد يكون المفعول المطلق
بغير لفظه اي مغاير اللفظ فعله اما بحسب المادة مثل قعدت جلوسا
واما بحسب الباب نحو انبته الله نباتا وسيبويه يقدر له عاملا من بابه اي
قعدت وجلست جلوسا وانبته الله فنبت نباتا وقد يحذف الفعل الناصب
للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم
اي قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم التفضيل ومصدريته باعتبار
الموصوف او المضاف اليه فان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه
ووجوبا اي حذفا واجبا سماعا اي حذفا سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة له يعرف
بها نحو سقيا اي سقاك الله سقيا ورعيا اي رعاك الله رعيا وخيبة
اي خاب خيبة من خاب الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلبه وجدعا

اي جدع جدعا والجدع قطع الانف والاذن والشفة واليد وحمدا اي
حمدت حمدا وشكرا اي شكرت شكرا وعجبا اي عجبت عجبا فانه لم يوجد
في كلامهم استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر وهذا معنى وجوب
الحذف سماعا قيل عليه قد قالوا حمدت الله حمدا وشكرته شكرا وعجبت
عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء ورد بعضهم بان وجوب
الحذف انما هو فيما استعمل باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له وقد يحذف
الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا قياسا يعلم له ضابطة
كلي يحذف معه الفعل لزوما في مواضع متعددة منها اي من هذه المواضع
موضع ما وقع اي مفعول مطلق وقع مثبتا اريد اثباته لا لغيره فانه لو اريد
نفيه نحو ما زيد الا سيرا لا يجب حذفه بعد نفي داخل على اسم لا يكون المفعول
مطلق خبرا عنه او بعد معنى نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق
خبرا عنه اي عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل
نحو ما سرت الا سيرا وانما سرت سيرا لا يكون منه وانما وصف الاسم
بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيري
الا سير اشديدا لكان مرفوعا على الخبرية ولو وقع المفعول المطلق مكررا
في موضع الخبر عن الاسم لا يصلح وقوعه خبرا عنه فلا يرد نحو دكت
الارض دكا دكا وانما ميز بين المفعولين بالاشتراكهما في الوقوع بعد الاسم

لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اي تسير سيرا او ما انت الا سير
البريد اي تسير سير البريد هذان مثالان لما وقع مثبتا بعد نفي وانما اورد
مثالين تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى المعرفة والنكرة
او الى ما هو فعل للمبتدا او الى ما اشتبه بفعله او الى مفرد ومضاف
وانما انت سيرا اي تسير سيرا امثال لما وقع بعد معنى النفي وزيد سيرا
سيرا اي تسير سيرا امثال لما وقع مكررا ومنها اي من المواضع التي
يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق منها ما وقع اي موضع
مفعول مطلق وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة
مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول وباثره غرضه المطلوب منه
وبتفصيل الاثر بيان الواحد المحتملة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا
بعد اي بعد شد الوثاق واما فداء فقوله فشدوا الوثاق جملة مضمونها
شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق اما الفداء والمن فيفصل الله
سبحانه وتعالى هذا الغرض المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء اي
اما تمنون منا بعد الشد واما تفدون فداء ومنها اي من تلك المواضع
ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع للتشبيه اي لان يشبه به امر فاعله
به عن نحو زيد صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه علاجا اي ان
كونه والا على فعل من افعال الجوارح واحترز به عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء

لان الزهد ليس من افعال الجوارح بعد جملة احترز به عن نحو صوت زيد
صوت حمار مشتملة تلك الجملة على اسم كائن بمعناه اي بمعنى المفعول
المطلق واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا له ضرب صوت حمار وعلى
صاحبه اي على صاحب ذلك الاسم اي الذي قام به معناه واحترز به
عن نحو مررت بالبلد فاذا له صوت صوت حمار نحو مررت به فاذا
له صوت صوت حمار اي يصوت صوت حمار [illegible] صوتا
بمعنى صوتا [illegible] فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة
هي قوله له صوت وهي مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت
مشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور في له ونحو مررت
به فاذا له صراخ صراخ الثكلى اي يصرخ صراخ الثكلى وهي امراة مات ولدها
ومنها اي ومن تلك المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع مضمون
جملة لا محتمل لها اي لهذه الجملة غيره اي غير المفعول المطلق نحو له علي
الف درهم اعترافا اي اعترفت اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون
جملة وهي له علي الف درهم لان مضمونه الاعتراف ولا محتمل له سواه
ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه اي لنفس المفعول المطلق
لانه انما يؤكد نفسه وذاته لا امرا مغايرا ولو بالاعتبار ومنها ما وقع
مضمون جملة لها اي لهذه الجملة محتمل غيره اي غير المفعول المطلق نحو

زيد قائم حقا اي احق حقا من حق يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر
وقع مضمون جملة وهي قوله زيد قائم وله المحتمل غيره لانها تحتمل الصدق
والكذب والحق والباطل ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا
لغيره لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث
هو محتمله الجملة فالموكد اسم مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال
فيه يغاير المؤكد اسم فاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل
ان يكون المراد انه تاكيد لاجل نفسه ليكرر ويتقرر حتى يحصل التقابل
ومنها ما وقع مثنى اي على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكرير
والتكثير ولا بد في تتميم هذه القاعدة من قيد الاضافة اي مثنى مضافا
الى الفاعل او الى المفعول لئلا يرد مثل قوله تعالى فارجع البصر
كرتين اي رجعا مكررا كثيرا وفي جعل المثال من تتمة التعريف لافادة
هذا القيد تكلف مثل لبيك اصله الب لك البابين اي اقيم لخدمتك
وامتثال امرك ولا ابرح من مكاني اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل
واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثي بحذف زوائده ثم حذف حرف
الجر من المفعول [illegible] واضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون من لب
بالمكان بمعنى البث فلا يكون محذوف الزوائد وعلى هذا القياس سعديك
اي اسعدك اسعادا بعد اسعاد بمعنى اعينك الا ان اسعد يتعدى بنفسه

بخلاف الب

بخلاف الب فانه يتعدى باللام المفعول به هو ما وقع اي هو اسم ما وقع
عليه فعل الفاعل ولم يذكر الاكتفاء بما سبق في المفعول المطلق والمراد بوقوع
فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف فانهم يقولون في ضربت زيدا
ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع عليه
بل ملتبس به فخرج به المفاعيل الثلثة الباقية فانه لا يقال في واحد منها انه
الفعل واقع عليه بل فيه او له او معه والمفعول المطلق لانهم من مغايرة المفعول
لفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعل
اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فخرج به مثل زيد في ضرب زيد
على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا يشكل بمثل اعطي زيد
درهما فانه يصدق على درهما انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناد
الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل وبما ذكرنا ظهر
فايدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت
زيدا فان زيدا قد وقع عليه بلا واسطة حرف فعل اعتبر اسناده الى الفاعل
الذي هو ضمير المتكلم وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة
العامل في العمل فيعمل فيه متقدما او متاخرا اما جوازا مثل الله اعبد ووجه الحبيب
اتمنى واما وجوبا في تضمنه معنى الاستفهام او الشرط نحو من رايت ومن
تكرم اكرمه هذا اذا لم يكن مانع من التقديم كوقوعه في خبر ان نحو من البيان

تكفّ لسانك وقد يحذف الفعل العامل في المفعول به لقيام قرينة مقالية
أو حالية جوازا نحو زيدا لمن قال من أضرب أي اضرب زيدا فحذف
الفعل للقرينة المقالية التي هو السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اي تريد مكة
فحذف الفعل للقرينة الحالية ووجوبا في اربعة مواضع تخصيصها بالذكر ليس
للحصر لوجوب الحذف في باب الاغراء والمنصوب على المدح او الذم او
الترحم بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب الاول من تلك المواضع
الاربعة سماعي مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة
بان يقاس عليها امثلة اخرى نحو امرأ ونفسه اي اترك امرأ ونفسه وانتهوا
خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد واهلا
وسهلا اي اتيت اهلا اي مكانا ما هو لا معمورا لا خرابا واهلا لا اجانب
ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا والموضع الثاني من تلك المواضع الاربعة
المنادى وهو المطلوب اقباله اي توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما لو ناديت
مقبلا عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل يا سماء ويا جبال ويا
ارض فانها نزلت اولا منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل عليه حرف
النداء وقصد نداؤها فهي في حكم من يطلب اقباله بخلاف المندوب
لانه المتفجع عليه ادخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى
وقصد ندائه فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى ولهذا افرد المصنف

احكامه بالذكر فيما بعد وفيه تحكم فان المندوب ايضا كما قال بعضهم
مطلوب اقباله بكما على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكأنك
تقول له تعال فانا مشتاق اليك فالاولى ادخاله تحت المنادى
كما فعله صاحب المفصل وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا انه داخل
في المنادى حال كونه نائبا مناب ادعو من الحروف الخمسة وهي يا وايا
وهيا واي والهمزة واحترز به عن نحو ليقبل زيد لفظا او تقديرا الفعل
اي طلبا لفظيا بان يكون آلة الطلب لفظية نحو يا زيد او تقديرا
بان يكون آلته مقدرة نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف او للتنبيه
بان يكون النائب ملفوظا او تقديرا بان يكون الـ
في المثالين المذكورين او للمنادى والمنادى الملفوظ مثل
يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا اي الا يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى
عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصله ادعو زيدا فحذف
الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته
فائدته وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل وقال ابو علي في بعض
كلامه ان يا واخواته اسماء افعال فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا
الباب اي مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذاهب
كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة فعند سيبويه جزآها

الجملة اي الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء قايم مقام
احد جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدر وعند ابي علي احد جزئيها
اسم الفعل والآخر ضمير مستتر فيه ويبنى اي المنادى قدم بيان البناء
والخفض والفتح على النصب تقليلها بالنسبة الى النصب وطلب
الاختصار في بيان النصب لتركه ونصب ماسواهما على ما يرفع به اي
على الضمة او الالف او الواو التي يرفع بها المنادى في غير صورة النداء او
الفعل مسند الى الجار والمجرور اي نحو لا ضمير فيه وارجاع الضمير الى الاسم
غير ملايم لسوق الكلام ان كان اي المنادى مفردا اي لا يكون مضافا
ولا شبه مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر اخر اليه
معرفة قبل النداء او بعده وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف
الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها
افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف
ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا
لمشابهة الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني مثل يا زيد
ويا رجل مثالان لما هو مبني على الضمة اولهما معرفة قبل النداء وثانيهما
معرفة بعد النداء ويا زيدان مثال المبني على الالف ويا زيدون
مثال المبني على الواو ويخفض اي يجر المنادى بلام الاستغاثة اي

يدخله وقت الاستغاثة وهي لام التخصيص اذ خلت على المستغاث
دلالة على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء نحو يا لزيد وانما فتحت
لئلا يلتبس بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اي
يا لقوم فانه لو لم يفتح لام المستغاث لم يعلم ان المظلوم في هذا المثال
مستغاث او مستغاث له ولم يعكس الامر لان المنادى المستغاث
واقع موقع كاف الضمير التي يفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف المستغاث له
لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث بغير يا نحو يا لزيد
ولعمرو كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل
بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من [illegible]
فيها نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب المنادى بعد دخول ا[illegible]
لان علة بنائه كانت مشابهة للحرف فاعرب على ما هو الاصل فيه
قيل قد يخفض المنادى بلام التعجب والتهديد ايضا فلام التعجب نحو
يا للماء ويا للدواهي ولام التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك فلم اهمل المصنف
ذكرهما وكيف يصدق قوله فيما بعد وينصب ما سواهما كليا واجيب بان
كلا منهما من افراد لام الاستغاثة كان المهدد اسم فاعل يستغيث بالمهدد
اسم مفعول ليحضر فينتقم منه ويستريح من الم خصومته وكان المتعجب
يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيتقضى عنه التعجب ويتخلص منه واجيب عن لام

واللام الجارة من خواص الاسم
فيبعد دخولها ضعيف من جهة الحرف

النجب بوجه اخر ذكره المصنف في الايضاح وهو ان المنادي في قولهم يا للماء ويا للدواهي ليس الماء ولا الدواهي وانما المراد يا قوم او يا هولاء احضروا للماء وللدواهي ولا يخفى عليك ان القول بحذف المنادي على تقدير كسر اللام ظاهر واما على تقدير فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضي فتحها كما هو ظاهر مما سبق ويفتح اي يبني المنادي على الفتح لالحاق الفها اي الالف الاستغاثة باخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا لام فيه ح لان اللام يقتضي الجر والالف الفتح فبين اثريهما تناف فلا يحسن الجمع بينهما مثل يا زيداه بالحاق الهاء في للوقف وينصب ما سواهما [illegible] بالمفعولية ما سوى المنادي المفرد المعرفة والمنادي المستغاث [illegible] لفظا او تقديرا ان كان مع ما قبل دخول حرف النداء [illegible] وهي المفعولية متحققة فيه وما لم يتغير عن حاله وما سوى المفرد المعرفة اما ما لا يكون مفردا بان يكون مضافا او شبه مضاف واما ما يكون مفردا ولا يكون معرفة فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله والقسم الثاني وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف مثل يا طالعا جبلا والقسم الثالث وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا منونا لغير معين اي رجل غير معين وهذا التوقيت لنصب رجلا لا لتنكيره لانه منصوب بالاحتمل المعين

والقسم الرابع

ولكن صح

واما لا يكون مفردا ولا معرفة صح

١٥

والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه في الايضاح ولم يورد المصنف لهذا القسم مثالا اذ حيث الفتح انتقى بكل من القيدين بمثال سهل لتصور انتفائهما معا فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراده مع ان المثال الثاني يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا هذه العبارة اعم من ان يراد بها معين او غير معين فامثلة الاقسام باسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها مثال لما سوى المستغاث ايضا فلا حاجة الى ايراد مثال له على حدة وتوابع المنادي المبني على ما يرفع به المفردة حقيقة او حكما انما قيد المنادي بكونه مبنيا لان توابع المنادي المعرب تابعة للفظه فقط وقيدنا المبني بكونه على ما يرفع به لان توابع المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيدا وعمراه لان المتبوع مبني على الفتح وقيد التوابع بكونه مفردا لانها لو لم يكن مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة بالاضافة المعنوية وح لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة اعم من ان يكون مفردة حقيقة بان لا يكون مضافا معنويا ولفظيا ولا شبه مضاف او حكما بان يكون مضافا لفظيا او مشبها بالمضاف فانها لما انتفت فيها الاضافة المعنوية كانا في حكم المفردة ليدخل فيه المضافة بالاضافة اللفظية والمشبهة بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد الحسن وجهه والحسن وجهه ولما لم يجز

مثال الاضافة اللفظية

مثال المشبه بالمضاف

دلما

والحكم الآتي في التوابع كلها بل في بعضها ولم يجز فيها هو جائز فيه مطلقا بل لابد في بعضها من قيد فبين التوابع الجاري هذا الحكم فيها وصرح بالقيد فيما هو المحتاج اليه فقال من التاكيد اي المعنوي لان التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان المحقق رحمه الله المصنف ذلك ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي والصفة مطلقا وعطف البيان كذلك والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يعني المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما غير حكمها كما سيجيء ترفع حملا على لفظه الظاهر او المقدر لان بناء المنادي عرضي فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا للفظه وتنصب على محله لان حق تابع المبني ان يكون تابعا لمحله وهو مفعول المحل بالمفعولية نحو يا تميم اجمعون واجمعين في التاكيد ويا زيد العاقل في الصفة واقتصر على مثالها لانها اكثر واشهر ويا غلام بشر وبشرا في عطف البيان ويا زيد والحارث في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه والخليل ابن احمد وهو استاد سيبويه في المعطوف الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع مع تجويز النصب لان المعطوف بحرف في الحقيقة منادي مستقل فينبغي ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء له وهي الضمة او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره

حرف النداء

حرف النداء اوجبت تلك الحالة اعرابا فصارت رفعا وابو عمرو بن العلاء النحوي القاري المقدم على الخليل يختار فيه النصب مع تجويزه الرفع فانه لا امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا فله حكم التبعية وتابع المبني تابع لمحله ومحله النصب وابو العباس المبرد ان كان المعطوف المذكور كالحسن اي كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه فكالخليل اي فابو العباس مثل الخليل في اختيار رفعه لامكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه والا اي وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق فكابي عمرو اي ابو العباس مثل ابي عمرو في اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا والمضافة عطف على المفردة اي توابع المنادى المبني على ما يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقية تنصب لانها اذا وقعت منادى تنصب فنصبها اذا وقعت توابع اولى لان حرف النداء لا يباشرها مثل يا تميم كلهم في التاكيد ويا زيد ذا المال في الصفة ويا رجل ابا عبد الله في عطف البيان ولا يجيء المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافا لان الممتنع دخول يا على المضاف بالاضافة الحقيقية والبدل والمعطوف غير ما ذكر اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل وهو الممتنع دخول يا عليه فغيره المعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اي حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل الذي

باشره حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطئة
لذكره والمعطوف المخصوص منادي مستقل في الحقيقة ولا مانع من دخول
حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه مطلقا اي حال كون
كل منهما مطلق في هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اي سواء كانا مفردين
او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين فالبدل مثل يا زيد عمرو ويا
زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا والمعطوف مثل يا زيد وعمرو
ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد ورجلا صالحا والعلم اي العلم
المنادي المبني على الضم اما كونه منادى فلان الكلام فيه واما كونه مبنيا
على الضم فلانه يفهم من اختيار فتحه المبني عن جواز ضمه فان جواز الضم لا يكون
الا في المبني على الضم الموصوف بابن مجرد عن التاء او ملحوق بها امني ابنة
بلا واسطة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج عنه مثل يا زيد
الظريف ابن عمرو مضافا اي حال كون ذلك الابن مضافا الى علم اخر
فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم لما عرفت من قاعدة بناء المفرد على
ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة وقوع المنادي الجامع لهذه الصفات والكثرة
مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة التي اي حركة الاصلية لكونه منقولا واذا
نودي المعرف باللام اي اذا اريد نداؤه قيل مثلا يا ايها الرجل بتوسط
اي مع ها التنبيه بينهما بين حرف النداء والمنادي المعرف باللام تحرزا

عن اجتماع آلتي التعريف بلا فاصلة ويا هذا الرجل بتوسط هذا ويا ايهذا
الرجل بتوسط الامرين معا والتزموا اي العرب رفع الرجل مثلا
وان كان صفة وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر لانه اي الرجل
هو المقصود بالنداء فالتزموا رفعه ليكون حركته الاعرابية موافقة للحركة
البنائية التي هي علامة المنادي فيدل على انه المقصود بالنداء وهذا المنزلة
المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادي ولهذا لم يذكر هناك
ما يخرج صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة وتوابعه بالجر عطف على الرجل
اي والتزموا رفع توابع الرجل مضافة او مفردة نحو يا ايها الرجل الظريف
ويا ايها الرجل ذو المال لانها توابع منادي معرب وجواز الوجهين انما
يكون في توابع المنادي المبني وقالوا بناء على قاعدة تجويز اجتماع حرف
النداء مع اللام وهي اجتماع امرين احدهما كون اللام عوضا عن محذوف
وثانيهما لزومها للكلمة يا الله لان اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت
اللام عنها ولزمت الكلمة فلا يقال في سعة الكلام لاه ولم يجتمع هذان
الامران في موضع اخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا قال خاصة
واما مثل النجم والصعق وان كانت اللام لازمة فيه لكن ليست عوضا
من محذوف واما الناس وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان
اصله الاناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس في سعة الكلام فلا يجوز

ان يقال يا ايها الرجل ويا الناس ولعدم جريان هذه القاعدة في التي في قولهم من اجلك يا التي تيمت قلبي لان لامها ليست عوضا عن محذوف وان لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ وفي الغلامان في قولهم فيا الغلامان اللذان فرا لانتفاء الامرين كليهما حكموا بانه اشد شذوذا ولك

اي وجاز لك في مثل يا تيم تيم عدي الخ تركيب تكرر فيه المنادى المفرد صورة وفي الثاني اسم مجرور بالاضافة في الاول الضم والنصب وفي الثاني النصب فحسب اما الضم في الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب على انه مضاف الى عدي المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه او مضاف الى عدي المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد والسيرافي اجاز الفتح مكان النصب على ان يكون في الاصل يا تيم بالضم تيم عدي فتح اتباعا للنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو وتعين النصب في الثاني لانه اما تابع لمضاف او تابع مضاف وتمام البيت يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر البيت لجرير حين اراد عمر التيمي الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا لبني تيم لا تتركوا عمر ان يهجوني فليلقينكم في سوءة اي مكروه من قبله يعني مهاجاته اياي والمنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه

اربعة فتح

اربعة فتح الياء مثل يا غلامي وسكونها مثل يا غلامي واسقاط الياء اكتفاء بالكسرة اذا كان قبله كسرة احترازا عن نحو يا فتاي مثل يا غلام وقد ابدلها الفا نحو يا غلاما وهذان الوجهان يقعان غالبا في النداء لان النداء موضع تخفيف لان المقصود فيه يتحصل الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص منه ويتوجه الى المقصود من الكلام فخفف يا غلام بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وجميع هذه الوجوه وان كانت تقع في المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكن لا تقع في كل منادى كذلك بل فيما غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم واستشهد بها لتدل الشهرة على الاعتبار بالحذف او القلب فلا تقول يا عدو ويا عدوا وقد جاء شاذا في المنادى يا غلام بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف وقد يكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه كلها دخولا اي في حالة الوقف تقول يا غلاميه ويا غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه فرقا بين الوقف والوصل وقالوا اي العرب في محاوراتهم يا ابي ويا امي على الوجوه الاربعة كسائر ما اضيف الى ياء المتكلم مع وجوه زائدة عليها لكثرة استعمال ندائهما في كلامهم كما اشار اليها بقوله ويا ابت ويا امت اي قالوا يا ابت ويا امت ايضا بابدال الياء تاء وفتحا وكسرا اي حال كون التاء مفتوحة او مكسورة

الياء او مكسورة لمناسبة الياء وقد جاء الفتح الفا نحو يا ابتا وامتا
لاجرائه مجرى المفرد والمعرفة ولم يذكره للقلة وقالوا يا ابتا ويا امتا
بالالف بعد التاء جمعا بين العوضين دون الياء فما قالوا يا ابتي
ويا امتي احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه غير جائز
وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة هذا الاختصاص بالنظر الى الام
والعم اي لا ابن اخي ولا ابن خالي لا بالنظر الى الابن ايضا فانهم
يقولون بنت ام وبنت عم على الوجوه الاربعة مثل باب غلامي
فقالوا يا ابن امي ويا ابن عمي بفتح الياء وسكونها ويا ابن ام ويا ابن
عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال الياء
الفا وقالوا ايضا فيه وجه آخر شاذ في المضاف الى ياء المتكلم يا ابن ام ويا ابن
عم بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال اي المنادي وطول اللفظ وثقل التضعيف
ولما كان من خصائص النداء الترخيم شرع في بيانه فقال وترخيم المنادى جائز
اي واقع في سعة الكلام من غير ضرورة شعرية دعت فان دعت اليه ضرورة
على الطريق الاولى وهو في غير المنادى واقع ضرورة اي الضرورة
شعرية داعية اليه لا في سعة الكلام وهو اي ترخيم المنادي حذف في آخره
اي آخر المنادى تخفيفا اي لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مقتضية الى الحذف
المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادى

ويعلم منه ترخيم غير المنادي بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا
بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا والضمير المجرور الى الاسم وشرطه
اي شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول وشرط الترخيم اذا كان واقعا
في المنادي على التقدير الثاني امور اربعة ثلثة منها عدمية وهي ان لا يكون
مضافا حقيقة او حكما فدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ لا يمكن الحذف
من الاول لانه ليس آخر اجزاء المنادي نظرا الى المعنى ولا من الثاني لانه ليس
آخر اجزائه نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثا
مجرورا باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب او البناء فلم يرد عليه
الترخيم الذي هو من خصائص المنادي ولا مفتوحا بزيادة الالف لان
الزيادة تنافي الحذف ولم يذكر المندوب لانه غير داخل في المنادي عنده
كما وقع في بعض النسخ فكانه من تصرف الناسخين مع ان وجه اشتراطه عند
دخوله في المنادي ظاهر وهو ان الاغلب فيه زيادة الالف في آخره لمد الصوت
اظهارا للتفجع فلا يناسبه الترخيم للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة محكية
بحالها فلا تغير والشرط الرابع احد الامرين الوجوديين وهو ان يكون
المنادى اما علما زائدا على ثلثة احرف لان العلمية تناسب التخفيف بالترخيم
لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته يفهم المراد منه بادنى دليل على ما بقي وزيادته
على الثلثة لئلا يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة واما اسما

ملتبسا بتاء التانيث وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلثة لان التاء وضع ان لا
على الزوال فيكفيه ادنى مقتضيه للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط
الحرف الاصلي ولم يبالوا ابقاء نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على حرفين لان
بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلثة
اذ التاء كلمة اخرى بذاتها ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف
الشروط المذكورة الا ما شذ من نحو يا صاح في يا صاحب ومع شذوذه فالوجه
في ترخيمه كثرة استعماله منادى ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع في بيان
كمية المحذوف لسببه فقال فان كان في اخره اي اخر المنادى زيادتان هما
في حكم زيادة الواحد في انهما زيدتا معا واحترز به عن نحو ثمانية ومرجانة فان الياء
والنون فيهما زيدتا اولا ثم زيدت تاء التانيث فلم يحذف منهما الا التاء
كاسماء اذا جعلتها فعلاء من الوسامة اي الحسن كما هو مذهب سيبويه لا افعال
جمع اسم على المذهب غيره لانه يكون من باب عمار ومروان او كان في
اخره حرف صحيح اصلي لتبادره الى الذهن لان الغالب في الحرف الصحيح
الاصالة فيخرج منه نحو سعلاة لانه لا يحذف منه الا التاء وهو اعم من ان يكون
حقيقة او حكما فيشمل مثل مرمي ومدعو فان الحرف الاخير منهما في حكم الصحيح
في الاصالة قبله مدة اي الف او واو او ياء ساكنة حركة ما قبلها من جنسها
والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج منه نحو مختار

فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير وهو اي والحال انه في اخره حرف
صحيح قبله مدة اكثر من اربعة من الحروف كمنصور وعمار ومسكين لئلا يلزم
من حذف حرفين منه عدم بقائه على اقل ابنية المعرب وانما لم ياخذ هذا
القيد في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو قلون وثبون يرخم بحذف
زيادتيه لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم حذفتا اي الحرفان
الاخيران في كلا القسمين اما في الاول فلما كانتا في حكم الواحدة فحكم زيد تا معا
واما في الثاني فلانه لا يحذف الاخير مع صحته واصالته حذفت المدة الزائدة
لئلا يرد المثل السائر ضغث على ابالة وبلت عن النجد وان كان مركبا
ويعلم من بيان شرط الترخيم انه لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة
عشر علمين حذف الاسم الاخير فيقال في بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر
خمسة لنزوله منزلة تاء التانيث في كون كل منهما كلمة على حدة صارت
بمنزلة الجزء وان كان غير ذلك المذكور من الاقسام الثلثة فحرف واحد
اي فيحذف حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب حذف
الاكثر نحو يا حار ويا مال في يا حارث ويا مالك وهو اي المنادى المرخم
في حكم المنادى الثابت بجميع اجزائه فيبقى الحرف الذي صار اخر الكلمة
بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال الاكثر فيقال في يا حارث
يا حار بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم وفي يا ثمود يا ثمو بواو متطرفة بعد ضمة

وفي ياكروان ياكروو بواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل قد بالتعليل ويجعل المنادي
المرخم على الاستعمال الاقل اسما براسه كانه لم يحذف منه شيء فيكون له في
بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حار بالضم كانه اسم مفرد
معرفة براسه فيضم ويا ثمي لانه لما جعل يا ثمو اسما براسه صارت الواو طرفا
بعد ضمة فلا جرم قلبت ياء وكسر ما قبلها كادل في ادلو ويا كرا لانه لما جعل
كروا اسما براسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت الواو
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا في العرب صيغة النداء يعني يا خاصة
في المندوب لانه لا يدخل عليه سواها لكونها اشهر صيغها فكانت اولى
بان يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادي والمندوب في اللغة ميت يبكي
عليه احد بعد محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه في البكاء
ويشاركوه في التفجع وفي الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا او عدما بيا او
وا فالمتفجع عليه عدما ما يتفجع على عدمه كالميت الذي يبكي عليه النادب
والمتفجع عليه وجودا ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدما كالمصيبة
والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت فالحد شامل لقسمي
المندوب مثل يا زيداه ويا عمراه ومثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه
واختص المندوب بوا امتيازا به عن المنادي لعدم دخوله عليه
بخلاف يا فانه مشترك بينهما وحكمه اي حكم المنادي المندوب في الاعراب

برطرف

والوجه

اي يعني المنادا والمندوب

وابناء حكم

والبناء حكم المنادي اي مثل حكمه يعني اذا وقع المندوب على صورة قسم
من اقسام المنادي حكمه في الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادي
كما اذا كان مفردا معرفة يضم واذا كان مضافا او مشبها به ينصب ولا يلزم
من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادي لئلا يرد انه لا يقع نكرة
لانه لا يندب الا المعرفة وجاز لك زيادة الالف في اخره اي اخر المندوب
لمد الصوت المطلوب في الندبة فان خفت اللبس اي التباس
المندوب عند زيادة الالف بغيره قلبت الى حرف مد مجانس لحركة اخر
المندوب من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة قلت
واغلامكيه لا واغلامكاه لالتباسه بندبة غلام مخاطب واذا اردت
ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت واغلامكموه اذ الميم اصله الضم لا واغلامكماه
لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين وجاز لك الهاء اي الحاقها بهذه
المدات في حال الوقف لبيانها ولا يندب من قسم المندوب المتفجع
عليه عدما الا الاسم المعروف الذي اشتهر المندوب به ليعذر النادب
بمعرفته في ندبته والمتفجع عليه فلا يقال وارجلاه اذ ما اشتهر بهذا اللفظ
مندوب خاص اتصل الذهن اليه ويعرف به ليعذر النادب بالندبة
عليه وامتنع الحاق الالف لصفة المندوب بل يجب ان يلحق
بالموصوف مثل وازيداه الطويل لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف

بالمضاف اليه لانه جي به لتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه
جيء بها بعد تمام الموصوف للتخصيص او التوضيح فلهذا جاز يا امير المؤمنين ولم تقل مثل وا زيد الطويلاه خلافا ليونس فانه يجوز الحاق الالف
باخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة وان كان في اللفظ انقص
من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه الا انه اتم منه من جهة
المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو زيد لا غير بخلاف المضاف
والمضاف اليه فانهما متغايران وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان
فقال واجمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح ويجوز لقيام قرينة حذف
حرف النداء الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس يعني به ما كان نكرة قبل
النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف مثل يا رجلا لان نداءه
لم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى
والاشارة اي والا مع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام والمستغاث
والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت والحذف ينافيه فيتعين
بذا من المعارف التي يجوز فيها حذف الحرف النداء العلم سواء كان مع بدل
عن حرف النداء كلفظة الله فانه لا يحذف منه اللعم ابدال الميم المشددة
منه نحو اللهم او بغير بدل نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف ولفظة
اي اذا وصف بذي اللام نحو ايها الرجل اي يا ايها الرجل وبالموصوف

بذي

بذي اللام نحو ايهذا الرجل اي يا ايهذا الرجل فلا يجوز الحذف من
ايهذا من غير ان يوصف بذي اللام والمضاف الى اي موصوفة كانت
نحو غلام زيد افعل كذا او الموصولات نحو من لا يزال محسنا احسن الي
واما المضمرات فيشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك وشذ حذف حرف النداء
من اسم الجنس في اصبح ليل اي اصبحي يا ليل حذف حرف النداء من
الليل مع انه اسم جنس شذوذا قالته امرأة امرء القيس حين كرهته وفي
افتد مخنوق اي يا مخنوق قاله شخص وقع في الليل على نائم متلق فخنقه
وقال افتد مخنوق حذف حرف النداء عن المخنوق مع انه اسم جنس
شذوذا وفي اطرق كرا اي يا كروان وفيه شذوذان حذف حرف النداء
من اسم الجنس وترخيم غير العلم قيل هي رقية لصيد ون بها الكروان
يقولون اطرق كرا ان النعامة في القرى فيسكن ويطرق حتى يصادوا والمعنى
ان النعام الذي هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تخلى
انفا وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازا نحو الا يا اسجدوا بتخفيف الا
على انه حرف تنبيه ويا حرف نداء اي يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع دخول
يا على الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام لانه ليس من هذا الباب
فان ان ناصبة للفعل المضارع ادغمت نونها في لام لا ويسجدوا فعل
مضارع سقط نونه بالنصب الثالث من تلك المواضع الاربعة التي وجب

حذف ناصب المفعول به فيها ما اي مفعول اضمر اي قدر عامله الناصب له
على شريطة التفسير الشريطة والشرط واحد وانما فيها اي التفسير بيانية
اي اضمر عامله بناء على شرط هو تفسيره اي تفسير العامل بما بعده وانما وجب
حذفه احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر وهو اي ما اضمر عامله على
شريطة التفسير كل اسم بعده فعل او شبهه احترز به عن نحو زيد ابوك والمراد
به ان يليه الفعل او شبهه متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام
الذي بعده نحو زيدا عمرو ضربه وزيدا انت ضاربه مشتغل ذلك الفعل او
شبهه عنه اي عن العمل في ذلك الاسم بضميره اي بالعمل في ضميره او متعلقه
اي متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره وحاصله ان يكون الفعل او شبهه
مشتغلا بالعمل في ضمير ذلك الاسم او متعلقه فارغا عن العمل فيه لسبب ذلك
الاشتغال [illegible] بحيث لو سلط بمجرد رفع ذلك الاشتغال [illegible]
في ذلك الاسم هو او احد الامرين الفعل وشبهه بعينه او ما يناسبه بالترادف
او اللزوم لنصبه اي لنصب احد هذين الامرين الاسم بالمفعولية كما هو
الظاهر المتبادر فبقيد الاشتغال بالضمير او متعلقه خرج نحو زيدا ضربت وبقيد
النازع عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته فان المانع
عن عمل ضربته في زيد ليس مجرد اشتغاله بضميره فان عمل معنى الابتداء فيه ورفعه
اياه ايضا مانع عن ذلك وبقيد النصب بالمفعولية خرج خبر كان في نحو زيدا [illegible]

كنت اياه وههنا صور اربع احديها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه
بعينه والثانية اشتغاله بالضمير مع تقدير ما يناسب الفعل بالترادف
والثالثة اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير ما يناسب الفعل باللزوم والرابعة
اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور فيه الا بتقدير تسليط الفعل المناسب
باللزوم ولهذا اورد المصنف اربعة امثلة ثلثة منها للمشتغل بالضمير باقسامه
الثلثة وواحد للمشتغل بالمتعلق والاحسن في ترتيبها حينئذ تاخير مثال
المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجهه نحو زيدا ضربته مثال الفعل المشتغل
بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه وزيدا مررت به مثال الفعل المشتغل
بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف فان مررت لعدم تعديته بالباء
مرادف لجاوزت وزيدا ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق
وزيدا حبست عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه
باللزوم فان حبس الشيء على الشيء يلزمه ملابسة المحبوس عليه ينصب زيد
في هذه الامثلة بفعل يفسره ما بعده اي ضربت يعني ان الفعل المفسر الناصب
لزيدا في زيدا ضربته ضربت المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر
ضربت الاول لوجود مفسره اعني ضربت الثاني وعلى هذا القياس جاوزت
فانه مفسر بما يرادفه اعني مررت به واهنت فانه مفسر بما يستلزمه اعني
ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده ولابست فانه مفسر

احديها

تسليطه

تسليط

[illegible]

بما يستلزمه اعني صحت عليه ثم ان الاسم الواقع في مظان الاضمار على شريطة
التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع والنصب او يستوي فيه الامران
والى هذه الصور الخمس اشار المصنف فقال ويختار في الاسم المذكور الرفع
بالابتداء اي بكونه مبتدا لان تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء
ويرجح عند عدم قرينة خلافه اي قرينة ترجح خلاف الرفع يعني النصب
لان قرينتي الصحة فيهما متساويتان لان وجود ما له صلاحية التفسير قرينة مصححة
للنصب فمتى لم يرجح النصب قرينة اخرى ترجح الرفع لسلامته عن الحذف
نحو زيد ضربته او عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين ولكن يكون القرينة المرجحة
للرفع اقوى منها اي من القرينة المرجحة للنصب كاما الداخلة على ذلك الاسم
مع غير الطلب اي بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر والنهي
والدعاء نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة النصب
وكلمة اما قرينة للرفع وهي اقوى لانها لا يقع بعدها غالبا الا المبتدا بخلاف
عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع في كلامهم مع انها تايدت
بالسلامة عن الحذف ايضا وانما قال مع غير الطلب احترازا عن اذا كانت
مع الطلب نحو اما زيد فاضربه فانه المختار هو النصب فان الرفع يستلزم
وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتاويل ومثل اما مع غير الطلب اذا
الواقع على الاسم المذكور للمفاجاة فانه من اقوى القرائن مثل خرجت فاذا

زيد يضربه

زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع فان اذا للمفاجاة لا يدخل الا على الجملة الاسمية
غالبا وما وقع في كتب الظرف من ان اذا المفاجاة يلزم بعدها الاسمية فالمراد به لزوم
الاسمية غالبة وقوعها بعدها فلا تناقض ويختار النصب بالابتداء في الاسم
المذكور بالعطف اي بسبب عطف جملة هو فيها على جملة فعلية متقدمة للتناسب
اي لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها في كونهما
فعليتين نحو خرجت فزيدا لقيته وبعد حرف النفي يعني ما ولا وان وليس لم ولما
ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يتقدم معمولها لضعفها في العمل نحو ما
زيدا ضربته ولا زيدا ضربته ولا عمرا وان زيدا ضربته الا تاديبا وبعد حرف الاستفهام
نحو ازيدا ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام مثل
من اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه
النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه يعني قد في الاصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل
وبعد اذا الشرطية الدالة على المجازاة في الزمان نحو اذا عبد الله تلقاه فاكرمه وبعد
حيث الدالة على المجازاة في المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفي ما قبل الامر
والنهي يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه وزيدا
لا تضربه وانما اختير في هذه المواضع اي ما بعد حرف الاستفهام والنفي واذا
الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي النصب في الاسم المذكور اذ هي
اي هذه المواضع موقع الفعل اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا النصب

الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرا الا فلا وكذلك يختار النصب في
الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر اي التباس ما هو مفسر في حال النصب
لكن لا من حيث هو مفسر في هذه الحال بل من حيث هو خبر في حال الرفع بالصفة
فلم يعلم انه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود او
صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود فالتباس الا ما هو خبر بين خبريته ذات ما هو مفسر في تقدير
النصب وصفية لا بينه بوصف التفسير وبين الصفة فان التركيب لا يحتملهما
معا مثل قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر بنصب كل في الاختيار بشريطة
التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبرا له كان موافقا للنصب في اداء
المقصود ولكن خيف لبسه بالصفة لاحتمال كون قوله بقدر خبرا وهو خلاف
المقصود فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق لنا انه بقدر لا الحكم
على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوقة
الله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد ويستوي الامران
اي الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت في مثل
زيد قام وعمرا اكرمته عنده او في داره ونحو ذلك والا لم يصح العطف
على الصغرى لعدم الضمير اي يستوي الامران فيما اذا عطفت الجملة التي وقع
فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اي جملة اسمية خبرها جملة فعلية
فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان متساويان لحصول التناسب

قوله خلقناه صفة لشيء

فيهما فيه الرفع

فيهما في الرفع يكون اسمية فيعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب
يكون فعلية فيعطف على الصغرى وهي فعلية فان قلت الملائمة من المذهب
مرجحة للرفع قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت في
القرب والبعد بينهما اذ الكبرى الى اخره غير منفصلة عنها قلنا هذا باعتبار
المنتهى واما باعتبار المبتدأ فالصغرى اقرب ويجب النصب اي نصب
الاسم المذكور بعد حرف الشرط والمراد به ههنا ان ولو فان اما وان كانت
من حروف الشرط فحكمها ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار
النصب مع الطلب وكذا يجب نصبه بعد حرف التحضيض وهو هلا والا ولولا
ولوما وانما وجب النصب بعدهما لوجوب دخولهما على الفعل لفظا او تقديرا نحو
ان زيدا ضربته ضربك مثال لحرف الشرط والا زيدا ضربته مثال لحرف
التحضيض وليس مثل ازيد ذهب به منه اي من باب الاضمار على شريطة
التفسير فان زيدا فيه وان كان يظن في بادي النظر انه مما اضمر عامله على شريطة
التفسير والمختار فيه النصب لوقوع المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن يظهر
بعد تحقق النظر انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل
عنه بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط عليه او مناسبه لنصبه لان ذهب به لا يعمل
النصب وكذا مناسبه اعني اذهب فان قلت لا ينحصر المناسب في
اذهب فليقدر مناسب اخر ينصبه مثلا يلابس او اذهب على صيغة المعلوم

فيكون تقديره زيد يلابسه الذهاب به او يلابسه احد بالذهاب به او اذهبه
احد فان المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد ما اسند
اليه فالاتحاد فيما ذكرته مفقود فاذا كان الامر كذلك فالرفع اي رفع زيد في
المثال واجب بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس من باب الاضمار
على شريطة التفسير فكيف مما يختار فيه النصب وكذلك اي مثل ازيد
ذهب به قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر اي في صحائف اعمالهم فهو
ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل منه بتقدير فعلوا
كل شيء في الزبر فقوله في الزبر ان كان متعلق بفعلوا فسد المعنى لان صحائف
اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا
فيها كتابة افعالهم وان كان صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الاية فات المعنى المقصود
اذ المقصود ان كل شيء هو مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله
تعالى وكل صغير وكبير مستطر لا ان كل كائن في صحائف اعمالهم مفعول لهم
فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتدأ والجملة فعلية صفة لشيء والجار والمجرور
في محل الرفع على انه خبر المبتدأ وتقديره كل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث
لا يغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل الفعل
المشتغل عنه بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب والظاهر ان قوله
الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء

ترفعه بزيد

اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان تحملوا
على الاخراج عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فاشار المصنف
الى ما تمسكوا لاخراجه منها فقال نحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما
مائة جلدة الفاء فيه مرتبط بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام في
الزانية والزاني مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته
كالشرط فخبر المبتدأ كالجزاء والفاء الداخل عليه مرتبط بالشرط لدلالته على
سببيته للجزاء ومثل هذا الفاء لا يعمل ما بعده فيما قبله فامتنع تسليط الفعل المذكور
بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع والاية جملتان مستقلتان عند سيبويه
اذ الزانية مبتدأ محذوفة المضاف والزاني عطف عليه والخبر محذوف
اي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا جملة ثانية لبيان حكم
الموعود والفاء هذه الفاء للسببية اي ان ثبت زناهما فاجلدوا وقيل زائدة
او للتفسير وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا يدخل في
الضابطة فتعين الرفع والا اي وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم يكن الاية
جملتين فهي يكون داخلة تحت الضابطة فالمختار النصب
باطل لاتفاق القراء على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الاية
جملتين لتعين الرفع الرابع من تلك الموانع التي اوجب حذف ناصب
المفعول به فيها التحذير وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره

وهو في اللغة تخويف شيء من شيء وتبعيده منه وفي اصطلاح النحاة معمول
اي اسم عمل فيه النصب بالمفعولية بتقدير اتق تحذيرا اي حذر ذلك
المعمول تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له مما بعده
اي مما بعد ذلك المعمول او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة المجهول عطفا
على حذر او ذكر المقدر فان قلت هذا لابد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه
قلنا نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر موضع المضمر اذ تقدير الكلام او معمول بتقدير
اتق ذكر مكررا الا انه وضع المحذر منه لا محذر مثل اياك والاسد واياك وان
تحذف هذان مثالان الاول نوعي التحذير ومعناهما بعد نفسك من الاسد
والاسد من نفسك وبعد نفسك عن حذف الارنب وهو ضربه بالعصا
وبعد حذف الارنب عن نفسك وعلى التقديرين المحذر منه هو الاسد
والحذف فان المراد من تبعيد الاسد او الحذف من نفسك تحذيرا منهما
لا تحذيرهما منها والطريق الطريق مثال لثاني نوعيه اي اتق الطريق ولا يخفى
عليك ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا
من الاسد فينبغي ان يقدر فيه مثل بعد ونحو وتقدير بعد في مثال النوع الثاني
غير مناسب لان المعنى على الاتقاء من الطريق لا على تبعيده فالصواب ان
يقال بتقدير بعد واتق ونحوهما فيقدر مثل بعد في جميع افراد النوع الاول وفي
بعض افراد النوع الثاني مثل نفسك نفسك فان المعنى على بعد نفسك

صحيح

مما يوذيك

مما يوذيك كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق في بعضها كالمثال المذكور فيقال لفظ الاسد
في اياك والاسد خارج من النوعين فينبغي ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك
فانه ايضا تحذير واجيب بانه تابع للتحذير والتوابع خارجة عن المحدود بدليل ذكرها
فيما بعد وتقول في قسمي النوع الاول اياك من الاسد كما كنت تقول اياك
والاسد ومن ان تحذف كما كنت تقول اياك وان تحذف وتقول في
المثال الاخير اياك ان تحذف بتقدير من اي اياك من ان تحذف لان
حذف حرف الجر من ان وان قياس ولا تقول في المثال الاول اياك الاسد
لامتناع تقدير من وشذوذه مع غير ان وان فان قلت فليكن بتقدير العاطف
قلنا حذف العاطف اشد شذوذا لان حذف حرف الجر قياس مع ان
وان شاذ كثير في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا المفعول فيه
ما فعل فيه فعل اي حدث مذكور تضمنا في ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او
شبهه كذلك او مطابقة اذا كان العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه فعل شامل اسماء
الزمان والمكان كلها فانه لا يخلو زمان او مكان عن ان يفعل فيهما فعل سواء
ذكر الفعل الذي فعل فيها اولا وقوله مذكور خرج به ما لا يذكر فعل فعل فيه لا محالة
نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور
لكن يتجه مثل شهدت يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه انه
فعل فيه فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا يوم الجمعة فلو اعتبر في

المفعول

التوليف قيد الحيثية اي المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه
فعل فيه فعل مذكور لخرج مثل هذا المثال منه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث
انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على
تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور الا لزيادة تصوير المعرف وقوله
من زمان او مكان بيان لما الموصولة او الموصوفة اشارة الى قسمي المفعول فيه
وتمهيد البيان حكم كل منهما وهو اي المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في وهو مجرور بها
وما يقدر فيه في وهو منصوب بتقديرها وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا
يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور بها وهو مفعول به بواسطة
حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم المصنف حيث جعل المجرور ايضا مفعولا
فيه ولذلك قال وشرط نصبه اي شرط نصب المفعول فيه تقدير في اذ التلفظ
بها يوجب الجر وظروف الزمان كلها مبهما كان الزمان او محدودا تقبل
ذلك اي تقدير في لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا
واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول عليه اي على المبهم لاشتراكهما في الزمانية
نحو صمت دهرا او افطرت اليوم وظروف المكان ان كان المكان مبهما
قبل ذلك اي تقدير في حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو جلست
خلفك والا اي وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا فلا تقبل تقدير في اذ لم
يكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة نحو جلست في المسجد و

فسر المبهم من المكان بالجهات الست وهي امام وخلف ويمين وشمال
وفوق وتحت وما في معناها فان امام زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه الى
انقطاع الارض فيكون مبهما ولما لم يتناول هذا التفسير لبعض الظروف المكانية
الجائز نصبها قال وحمل عليه اي على المبهم المفسر بالجهات عند ولدى وشبههما
نحو دون وسوى لابهامهما اي لابهام عند ولدى ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه
لان حكمه حكمهما وفي بعض النسخ لابهامها كما هو الظاهر وكذا حمل على المبهم منه
المكان لفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرته في الاستعمال
مثل الجهات الست لا لابهامه وكذا حمل عليه ما بعد دخلت وان كان معينا
نحو دخلت الدار لكثرته في الاستعمال لا لابهامه على الاصح اي على المذهب
الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه
والاصل استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة استعماله وهذا محل تامل
فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه بها لا يطلب المفعول فيه
ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه بها لا يطلب المفعول
فيه كما اذا قلت دخلت الدار في البلد الفلاني فالظاهر انه مفعول به لا مفعول
فيه ومما يؤيد ذلك ان كل فعل نسب الى مكان خاص بوقوعه فيه يصح ان
ينسب الى مكان شامل له ولغيره فانه اذا قلت ضربت زيدا في الدار
كذلك يصح ان تقول ضربته في البلد وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس

ضربت زيدا في الدار التي هي
جزء من البلد فكما يصح ان تقول ضم

كذلك فانه اذا قال الداخل في البلد دخلت الدار لا يصح ان يقول دخلت
البلد فنسبة الدخول الى الدار ليست كنسبة الافعال الى امكنتها التي فعلت
فيها فلا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل معناه على الاستعمال في
الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت مع في نحو دخلت في الدار
صحيح لكن الاصح استعماله بدون في ونقل عن سيبويه ان استعماله بفي شاذ وينصب
اي المفعول فيه بعامل مضمر بلا شريطة التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من
قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر على شريطة التفسير نحو
يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه بعينه كما مر في المفعول به المفعول له هو
ما فعل لاجله اي لقصد تحصيله او لسبب وجوده وخرج به سائر المفاعيل
ما فعل مطلقا او به او فيه او معه فعل اي حدث مذكور اي ملفوظ حقيقة
او حكما ولا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تاديبا في جواب من
قال لم ضربت زيدا فقوله مذكور احتراز عن مثل اعجبني التاديب فان قلت
كيف يصح الاحتراز عنه وهو اي الفعل الذي فعل لاجله مذكور في الجملة
كما في ضربت زيدا قلنا المراد مذكور معه اي في التركيب الذي هو فيه ويرد
نحو اعجبني التاديب الذي ضربته لاجله اللهم الا ان يراد بذكره معه ايراده
معه للعمل فيه مثل ضربته تاديبا مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل وهو الضرب
فان التاديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه وقعدت عن الحرب جبنا

مثال لما فعل لسبب وجوده فعل وهو القعود فان القعود انما وقع بسبب الجبن
والقائل بكون المفعول له معمولا مستقلا غير داخل في المفعول المطلق النحاة
خلافا لظاهر الزجاج فانه اي المفعول له عنده اي عند الزجاج مصدر من غير
لفظ فعله فالمعنى عنده في المثالين المذكورين ادبته بالضرب تاديبا وجبنت
في القعود عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تاديبا وقعدت قعود جبن
ورد قول الزجاج بان صحة تاويل نوع بنوع لا يدخله في حقيقته الا يرى
الى صحة تاويل الحال بالظرف من حيث ان معنى جاء زيد راكبا جاءني
زيد وقت الركوب من غير ان يخرج عن حقيقتها وشرط نصبه اي شرط
انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له فالسمن والاكرام
في قولك جئتك للسمن والاكرام الزائر عنده مفعول له على ما يدل
عليه حده وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وهذا ايضا
خلاف اصطلاح القوم تقدير اللام لانها اذا ظهرت لزم الجر وخص اللام
بالذكر لانها الغالب في تعليلات الافعال فلا يقدر غيرها من من او الباء
او في مع انها من دواخل المفعول له كقوله تعالى خاشعا متصدعا من
خشية الله وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا وقوله عليه السلام
ان امراة دخلت النار في هرة اي لاجلها ولما كان تقدير الكلام عبارة
عن حذفها عن اللفظ وابقائها في النية وكان الاصل ابقاؤها في اللفظ والنية

فلا حاجة في ابقائه لها في النية الى شرط بل الحاجة اليه انما يكون في جذبهما
من اللفظ ولهذا قال وانما يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع ضمير الغائب الى
تقدير اللام فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا احترازا عما اذا
كان عينا نحو جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل به اي اتحد فاعله وفاعل
عامله احترازا عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك اياي ومقارنا
له اي للفعل المذكور في الوجود بان يتحد زمانا وجودهما نحو ضربته تاديبا اذ
زمان الضرب والتاديب واحد اذ لا مغايرة بينهما الا باعتبار او يكون
زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الاخر نحو قعدت عن الحرب جبنا
فان زمان الفعل اعني القعود بعض من زمان المفعول له اعني الجبن ونحو
شهدت الحرب ايقاع الصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له
اعني ايقاع الصلح بعض زمان الفعل اعني شهود الحرب واحترز بهذا
القيد عما اذا لم يكن مقارنا له في الوجود نحو اكرمتك اليوم لوعدي بذلك
امس وانما اشترط هذه الشرائط لانه بهذه الشرائط يشبه المصدر فيتعلق
بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف ما اذا اختل شيء منها المفعول
معه اي الذي فعل ما بمصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل عنه
او المفعول في وقوع الفعل عليه فقوله معه مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه
المفعول كما اسند الى الجار والمجرور في المفعول به وفيه دلالة والضمير المجرور

راجع الى اللام

راجع الى اللام واعتذر من نصبه باجزائه لبعض النحاة من اسناد الفعل الى اللازم
النصب وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى
لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفي بعض الحواشي ان هذا الاعتذار ضعيف جدا
وقيل الوجه ان يجعل من قبيل وقيد حيل بين العير والنزوان فان مفعول
ما لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى مصدره اي حيل الحيلولة للان بين للزوم
ظرفيته لا يقام مقام الفاعل فعلى هذا معناه الذي فعل فعل بمصاحبته
على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا الى مصدره والضمير المجرور
للموصول مذكور بعد الواو احترازا عن المذكور بعد غيره كالفاء لمصاحبة
معمول فعل اللام متعلق بمذكور اي يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبة
معمول فعل وافادته اياها سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة
او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم وسواء كان ذلك الفعل لفظا اي لفظيا
كالمثالين المذكورين او معنى اي معنويا نحو ما لك وزيدا اي ما تصنع والمراد
بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته له في ذلك الفعل في زمان واحد
نحو سرت وزيدا او مكان واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها
فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاء زيد وعمرو فانها لا تدل الا
على المشاركة في اصل الفعل دون المصاحبة اعلم ان مذهب جمهور النحاة
ان العامل في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما وضعوا

فاعلا

الواو موضع مع لكونها اخص واصلها او العطف التي فيها معنى الجمع فينا
مع المعية فان كان اي وجد الفعل اي ما يدل على الحدث فيعم الفعل
واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ونحيرها لفظا وجاز اي لم يجب
العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمروا لوجوب العطف فيه
فالوجهان اي العطف والنصب على المفعولية جايزان نحو جئت
انا وزيد بالرفع على العطف وزيدا بالنصب على المفعولية والا اي
وان لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب مثل جئت وزيدا فان
العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة لا بتاكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره
وان كان الفعل معنى امرا معنويا مستنبطا من اللفظ وجاز اي لم يمتنع
العطف تعين العطف حيث لم يحل على عمل العامل المعنوي بلا حاجة
مع جواز وجه اخر وهو العطف فانه امتنع العطف فيهما لان العطف
على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز ولم يجز عطف عمروا على الشان
اذ السوال عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس الاخر وانما حكمنا بمعنوية
الفعل في هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وما يا تلة فمعنى ما شانك وزيدا
ما تصنع وزيدا او معنى مالك وزيدا ما تصنع وزيدا او معنى ما زيد وعمرو ما تصنع
زيد وعمر الحال لما فرغ من بيان المفاعيل شرع في الملحقات بها فهو ما
يبين هية الفاعل او المفعول به اي من حيث هو فاعل او مفعول كما

ش حال

هو الظاهر فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتمييز وباضافتها الى الفاعل
والمفعول يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل او المفعول كصفة المبتدا نحو زيد
العالم اخوك وبقيد الحيثية يخرج صفة الفاعل او المفعول فانها تدل
على هيئة الفاعل او المفعول مطلقا لا من حيث هو فاعل او مفعول وهذا
الترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج منه مثل ضرب زيد عمروا
راكبين لفظا او معنى اي سواء كان الفاعل او المفعول الذي يقع الحال
حالا عنه لفظيا اي لفظيا بان يكون فاعلية الفاعلية او مفعولية المفعول
باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام
سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكما او معنى اي معنويا بان يكون فاعلية الفاعل
او مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم منه فحوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه
والمراد بالفاعل او المفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال
عن المفعول معه لكونه في معنى الفاعل او المفعول وكذا المفعول المطلق مثل
ضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال
عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام
المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل او المفعول نحو بل ملة ابراهيم حنيفا و
ان يا كل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقول بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع
ابراهيم وان يا كل اخاه مقام يا كل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا

او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال
عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى ان دابر هولاء مقطوع
مصبحين فقوله مصبحين حال عن هولاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزء
فان دابر الشيء اصله والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار ضمير المتمكن
في المقطوع فكانه حال من مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ تبين على صيغة
الماضي المعلوم من باب التفعل او يبين على صيغة المضارع المجهول
من باب التفعيل وجعل الجار متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه الحال من
المفعول معه او المفعول المطلق من غير حاجة الى التعميم الفاعل او المفعول
الا الدخول ما وقع حالا عن المضاف اليه مثل ضربت زيدا قايما مثال
اللفظي الملفوظ حقيقة فان فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيدا انما هي باعتبار
لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج وهما ملفوظان حقيقة
وزيد في الدار قايما مثال للفظي الملفوظ حكما فان فاعلية الضمير المتمكن
في الظرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى
خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد قايما مثال للمعنوي لان
مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة
او التنبيه المفهومين من لفظة هذا ولا شك انهما ليسا مما يقصد المتكلم
الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر في نظم الكلام اشير وانبه وليصير زيد مفعو لا

بل مفهو

بل
مفهومه لفظيا بل مفعوليته انما هي باعتبار معنى اشير او انبه الخارج عن منطوق
الكلام المعتبر لصحة وقوع القايم حالا وهي معنوية لا لفظية وعاملها اي
عامل الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قايما وزيد في الدار
قايما ان كان الظرف مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو
من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد في الدار قايما عند ان
كان الظرف مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قايما
والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا او معناه المستنبط من فحوى الكلام
من غير التصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه في نحو هذا زيد قايما كما مر
وكالنداء والتمني والترجي والتشبيه في نحو يا زيد قايما وليتك عندنا مقيما و
لعله في الدار قايما وكانه اسد صائلا وشرطها اي شرط الحال ان تكون
نكرة لان النكرة اصل والغرض وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها
يحصل بها والتعريف زائد على الغرض وان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم
عليه في المعنى وكان الاصل فيه التعريف غالبا اي ليس اشتراط ان يكون
صاحبها معرفة في جميع موادها بل في غالب موادها اي اكثرها وبيان ذلك
ان مواد وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو
جاءني رجل من بني تميم فارسا او مغنية غناء المعرفة لاستغراقها نحو قوله تعالى
فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت امرا حالا من كل امر او واقعة

في حيز الاستفهام نحو هل اتيك رجل راكبا او بعد الا نقضا للنفي نحو ما جاءني
رجل الا راكبا او مقدما عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل وثانيها ما يكون
ذو الحال فيه بغير هذه الامور وغالب موارد وقوع الحال واكثرها هو هذا
القسم ووقوع الحال في هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة لا بكون
صاحبها معرفة حتى تعالى الى غالبية كون صاحبها معرفة المنبئة عن تخلفه
في بعض المواضع منافية الشرطية ويحتاج الى ان يؤول الكلام عن ظاهره
بحمل قوله صاحبها معرفة مبتدا او خبرا معطوفا على قوله وشرطها ان
يكون نكرة وارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال
البيت للبيد يصف حمار الوحش والاتن وكان المراد بالارسال
البعث او التخلية بين المرسل وما يريد اي ارسلها معتركة مزاحمة
ولم يذدها اي لم يمنعها عن العراك ولم يشفق اي لم يخف على نغص الدخال
اي على انه لم يتم شرب بعضها للماء بالدخال والدخال هو ان يشرب
البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين
ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد به ههنا تعسر
مداخلة بعضها في بعض او المعنى على نغص مثل نغص الدخال ومررت به
وحده ونحو مثل فعلته جهدك مما اول بالنكرة فلا يرد نقضا على كون
الحال نكرة وتاويلها على مذهب احدهما انها مصادر لا افعال محذوفة

الاتن جمع الاتان وهو حمارة

كتبت في اللغة الجهد بفتح الجيم وضمها الاجتهاد وقال الفراء الجهد بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة

اي تعترك العراك وينفرد وحده اي انفرادا وتجتهد جهدك فهذه
الجمل الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة على المصدرية وثانيهما انها
معارف موضوعة موضع النكرات اي معتركة ومنفردا ومجتهدا فالصورة
وان كانت معرفة فهي في التقدير نكرة كما ان من الوجه في صورة المعرفة
وهي في المعنى نكرة فان كان صاحبها اي صاحب الحال نكرة محضة لم يكن
فيها شائبة تخصص بما سوى التقدم ولم تكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة
نحو جاءني احد وزيد راكبين وجب تقديمها اي تقديم الحال على صاحبها
ليخص النكرة بتقديمها لانها في المعنى مبتدا وخبر ولئلا يلتبس بالصفة في النصب
في مثل قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدمت في سائر المواضع وان لم يلتبس
طردا للباب ولا يتقدم اي الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا على
العامل المعنوي قد عرفت فيما قبل العامل المعنوي وان ما هو مقدر بالفعل
واسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه اعني الجار والمجرور وخارج عنه داخل
في الفعل او شبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي
اتفاقا بخلاف الظرف اي بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه فان
فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف في العمل ويجوزه الاخفش
بشرط تقدم المبتدا على الحال نحو زيد قائما في الدار واما مع تاخر المبتدا عن الحال
فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا.

كان

ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كان شابها للظرف لما فيه من
معنى الظرفية الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي لتوسعهم في الظروف
والحال لا يتقدم عليه هذا اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي
واما اذا جعلته داخلا في العامل المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو
الاحتمال الثاني لا غير وكما لا يتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك لا يتقدم
على ذي الحال المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا
بالاضافة لم يتقدم الحال عليه اتفاقا فلا يقال نحو جاءتني مجردا عن الثياب
ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم
على المضاف ولا يتقدم تابعه ايضا وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف
فسيبويه واكثر البصرية يمنعون تقديمها عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند
المصنف ولهذا قال على الاصح ونقل عن بعضهم الجواز استدلالا بقوله تعالى
وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان
حرف الجر معدية للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه
فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا
فالمجرور بحسب الحقيقة ليس مجرورا واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال
بجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم بجعلها صفة للمصدر
اي ارسالة كافة وبعضهم بجعلها مصدرا كالكاذبة والعافية والكل تكلف

وتفسق وكل

وتفسق وكل ما دل على هيئة اي صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا صح
ان يقع حالا من غير ان يأول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال
بيان الهيئة وهو حاصل به وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق
الحال وتكلفوا في تاويل الجامد بالمشتق ومع هذا فلا شك ان الاغلب
في الحال الاشتقاق مثل بسرا ورطبا في قولهم هذا بسرا وهو ما يبقى فيه حموضة
اطيب منه رطبا وهو ما فيه حلاوة مرفهة فانهما مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما
على صفة البسرية والرطبية ولا حاجة الى ان يأول البسر بالمبسر والرطب بالمرطب
من ابسر النخل اذا صار ما عليه بسرا وارطب اذا صار رطبا والعامل في رطبا
اطيب باتفاق النحاة وفي بسرا ايضا عند محققيهم وتقدم بسرا على اطيب
اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين
مختلفين يلزم ان يلي كل منهما متعلقه والبسرية تعلقت بالمشار اليه بهذا
بحيث انه مفضل وبهذه الحيثية وان لم يكن معتبرة فيه الا بعد افادة في
اطيب لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه
واوجبوا ان يليه والرطبية تعلقت به من حيث انه مفضل عليه وهو
ضمير منه فيجب ان يليه قال الرضي واما الضمير المستكن في افعل فانه
وان كان مفضلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا ارى باسا بان يقال
وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا وذهب بعضهم الى ان العامل في بسرا

اسم الاشارة اي اشير اليه حال كونه تمرا وهذا ليس بصحيح لان
يكون المشار اليه التمر اليابس فلا تتعدد الاشارة بحالة البسرية ولانه
يصح حيث وقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه نحو تمرة نخلتي
بسرا اطيب منه رطبا ويكون اي الحال جملة لدلالتها على الهيئة كالمفردات
فيصح ان وقعت حالا مثلها ولكن يجب ان يكون الجملة الحالية خبرية
محتملة للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الجزء من ذي الحال واجراء ما عليه
في قوة الحكم بها عليه والجمل الانشائية لا يصح ان يحكم بها على شيء ولما كانت
الجملة مستقلة في الافادة لا يقتضي ارتباطها بغيرها والحال مرتبطة بغيرها فاذا
وقعت الجملة حالا لا بد لها من رابطة يربطها الى صاحبها وهي الضمير والواو
والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا
مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل فالاسمية
اي الجملة الاسمية الحالية متلبسة بالواو والضمير معا لقوة الاسمية في
الاستقلال فناسب ان يكون الرابطة فيها في غاية القوة نحو جئت وانا
راكب وجئت وانت راكب وجاء زيد وهو راكب او بالواو وحدها
لانها تدل على الربط في اول الامر فاكتفي بها مثل قوله عليه السلام كنت نبيا وادم
بين الماء والطين وهذا اي الربط بالواو وحدها او بها مع الضمير انما يكون في
الحال المنتقلة واما في المؤكدة فلا يجوز الواو نحو هو الحق لا شك فيه وذلك

لان الواو

لان الواو لا يدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده
على ضعف لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء فلا يدل على الربط في اول
الامر نحو كلمته فوه الى في فلا بد منه الواو على الصحيح وللمضارع المثبت اي
الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا متلبسة بالضمير وحده لمشابهته
لفظا ومعنى للاسم الفاعل المستغني عن الواو نحو جاءني زيد يسرع وما سواهما اي
ما سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت لا من الجمل
المشتملة على المضارع المثبت لا من الجمل المشتملة على المضارع المنفي والماضي
المثبت او المنفي بالواو والضمير معا او باحدهما وحده من غير ضعف عند الاكتفاء
بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع المنفي نحو جاءني زيد وما يتكلم
غلامه او جاءني زيد ما يتكلم غلامه او جاءني زيد وما يتكلم عمرو والماضي المثبت
نحو جاءني زيد وقد خرج غلامه او جاءني قد خرج غلامه او جاءني زيد وقد خرج
عمرو والماضي المنفي نحو جاءني زيد وما خرج غلامه او جاءني زيد ما خرج غلامه او جاءني
زيد وما خرج عمرو ولا بد في الماضي المثبت لا المنفي من دخول لفظة قد المقربة
زمان الماضي الى الحال لفظا على الماضي المثبت الواقع حالا ليدل بها على
قرب زمانه الى زمان صدور الفعل من ذي الحال او وقوعه عليه نحو زا
لان المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع حالا ان مضيه انما هو بالنسبة الى
زمان العامل فلا بد من قد حتى تقربه اليه فيتقارن وهذا الخلاف مذهب الكوفيين

فانهم لا يوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة في اللفظ نحو جاءني
زيد قد ركب غلامه او مقدرة منوية نحو قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم
اي قد حصرت وهذا الخلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان
حذف قد فسيبويه يأول قوله تعالى حصرت صدورهم بجاؤكم حصرت صدورهم
فيكون جملة حصرت صفة موصوف محذوف هو الحال والمبرد يجعله جملة
دعائية وانما لم يشترط ذلك في المنفي لاستمرار النفي بلا قاطع فيشمل زمان الفعل
ويجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر اي
الشارع في السفر او المتهيئ له راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب وقوله
مهديا صفة لراشدا او حال بعد حال او مقالية كقولك راكبا لمن يقول كيف
جئت اي جئت راكبا بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان
ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين ويجب حذف
العامل في بعض الاحوال المؤكدة وهي اي الحال المؤكدة مطلقا هي التي
لا ينتقل من صاحبها ما دام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة والمنتقلة
قيد للعامل بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوفية
لا ينتقل عن الاب في غالب الامر اي احقه بفتح الهمزة او بضمها من
حقيقت الامر بمعنى تحققته وصرت منه على اليقين او من احققت الامر
بهذا المعنى بعينه او بمعنى اثبته اي تحققت ابوته لك وصرت منها على يقين

اوانتهيها

اوانتهيها كذلك عطوفا وقال صاحب المفتاح احق التقديرات
عندي ان يقدر ربحي عطوفا وشرطها اي شرط وجوب حذف عاملها
ان يكون مقررة اي مؤكدة لمضمون جملة احترز عما يؤكد بعض اجزائها كالعامل
في قوله تعالى ارسلناك للناس رسولا فانه لا يجب حذفه اسمية واحترز به عما اذا
كانت فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف
في قوله قائما بالقسط انه حال مؤكدة من فاعل شهد ولا بد ههنا من قيد اخر
وهو ان يكون عقد تلك الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيها والا
لكان عاملها مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا نحو الله شاهد قائما بالقسط
التمييز اي الاسم الذي يرفع الابهام واحترز به عن البدل فان المبدل
في حكم التنحية فهو ليس يرفع الابهام عن شيء بل هو ترك مبهم وايراد معين
المستقر الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فان
المستقر وان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق منصرف
الى الكامل وهو الوضعي واحترز به عن نحو رايت عينا جارية فان قوله
جارية يرفع ابهام قوله عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل نشأ في الاستعمال
باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو هذا
الرجل فان هذا مثلا اما موضوع لمفهوم كلي بشرط استعماله في جزئياته او
لكل جزئي جزئي منه ولا ابهام في هذا المفهوم ولا واحد من جزئياته بل

بل الابهام انما نشأ من تعدد الموضوع له والمستعمل فيه فهو صفة بالذات
يرفع هذا الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له
وكذا يقع به الاحتراز عن عطف البيان نحو مثل قولك ابو حفص عمر
فان كل واحد من ابي حفص وعمر موضوع لشخص معين لا ابهام فيه لكن
لما كان عمر اشهر زال بذكره الخفاء الواقع في ابي حفص لعدم الاشتهار لا الابهام
الوضعي عن ذات لا عن وصف واحترز به عن النعت والحال
فانهما يرفعان الابهام المستقر الواقع في الوصف لا في الذات وتحقيق
ذلك ان الواضع لما وضع الرطل مثل النصف من فلا شك ان الموضوع
له معنى معين متميز عما هو اقل من النصف كالربع وعما هو اكثر منه كمنا
ومنين فلا ابهام فيه الا من حيث ذاته اي جنسه فانه لم يعلم منه بحسب
الوضع انه بغدادي او مكي من جنس العسل او النمل او غيرهما والا من حيث
وصفه فانه لم يعلم منه بحسب الوضع انه بغدادي او مكي فاذا اريد رفع الابهام
الوضعي الثابت فيه بحسب الوضع اتبع بصفة او حال فيقال رطل بغدادي
فاذا اريد رفع ابهامه الذاتي قيل زيتا فزيتا يرفع الابهام المستقر عن الذات
لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف مذكورة او مقدرة
صفتان لذات اشارة الى تقسيم التمييز فالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة
نحو طاب زيد نفسا فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد ونفسا

يرفع الابهام

يرفع الابهام عن ذلك الشيء المقدر فيه فالاول اي القسم الاول منه
التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة يرفعه عن مفرد ويعني به ما يقابل
الجملة وشبهها والمضاف مقدار صفة لمفرد وهو ما يقدر به الشيء اي يعرف
به قدره ويبين غالبا اي في غالب المواد واكثرها اي رفع الابهام
مطلقا متحقق في ضمن هذا الرفع الخاص في اكثر المواد وذلك لان الابهام
فيه اكثر والمقدار اما متحقق في ضمن عدد نحو عشرون درهما وسيأتي ذكر
تمييز العدد وبيانه في باب الاسماء العدد واما في ضمن غيره اي غير العدد
كالوزن نحو رطل زيتا فان الرطل نصف المن ونحو منوان سمنا وكالكيل
نحو قفيزان برا وكالذراع نحو ذراع ثوبا وكالمقياس نحو على التمرة مثلها زبدا
والمراد بالمقادير في هذه الصور هو المقدرات لان قولك عندي عشرون
درهما ورطل زيتا وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا المراد به المعدود والموزون
والمذروع والمقيس لا غير وانما اقتصر المصنف على الامثلة الثلثة لانه كان
مطمح نظره التنبيه على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتا او
النون كما في منوان سمنا او الاضافة كما في على التمرة مثلها زبدا ولهذا لم
يستوف اقسام المقادير وذكر بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون على
حالة لا يمكن اضافته معها والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين ونوني
التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانية فاذا

تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما

فشابه التمييز الاتي بعد هذه الاشياء لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول

حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهته

الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل لكونها في اخر

الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا يرى ان لام التعريف لما دخلت

على اول الاسم وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها لا ينتصب

التمييز عنه فلا يقال عندي الراقود خلا فيفرد اي التمييز وان كان الاسم

التام مثنى او مجموعا ان كان اي التمييز جنسا وهو ما يتشابه اجزاؤه ويقع

مجردا عن التاء على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر

والزيت والضرب بخلاف رجل وفرس الا ان يقصد الانواع اي ما

فوق النوع الواحد فيثنى المثنى ايضا لانه لا يدل لفظ الجنس مفردا عليها

فلا بد من ان يثنى او يجمع وقيل في تخصيص قصد الانواع بالاستثناء نظر لانه

كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين للنوع جاز ان يقال طاب زيد جلستين

للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع خصص الجنس سواء

كانت بالخصوصيات الكلية او الشخصية ويجمع اي يورد التمييز على

فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد الواحد في غيره اي غير الجنس نحو

عندي عدل ثوبين او اثوابا ثم ان كان اي المفرد المقدار تاما بتنوين

او بنون التثنية

او بنون التثنية او بنحو ان وجد التمييز متلبسا بتنوين المفرد او بنونه التي

تثنية فانه لم تم الاسم بها اقتضى التمييز جازت الاضافة اي اضافة المفرد

المقدار الى التمييز اضافة بيانية باسقاط التنوين ونون التثنية جوازا

شايعا كثيرا لحصول الغرض وهو رفع الابهام مع التخفيف نحو رطل

زيت ومنوا سمن والا اي وان لم يكن تم بتنوين او بنون التثنية بان

يكون بنون الجمع او بالاضافة فلا يجوز الاضافة الا البتة في نون الجمع

نحو عشرون درهما اما في الاضافة فلئلا يلزم اضافة المضاف واما في نون

الجمع فلانه جاز ان يضاف الى غير المميز نحو عشريك في عشري رمضان

بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس في

بعض الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان انه اراد

عشري رمضان او اراد اليوم العشرين من رمضان فلا يضاف في

غير صورة التباس ايضا الا على قلة ليكون الباب اقرب الى الاطراد

وعن غير مقدار عطف على عن مفرد مقدار اي الاول كما يرفع الابهام

عن مفرد مقدار كذلك يرفع مفرد عن غير مقدار اي ما ليس بعدد

ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس نحو خاتم حديدا فان الخاتم مبهم

باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تمييزا والخفض اي خفض التمييز

باضافة غير المقدار اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض مع الخفة وقصور

بغير المقدار عن طلب التمييز لان الاصل في المبهمات المقادير فيمز
ليس بهذا المثابة والثاني اي القسم الثاني من التمييز وهو ما يرفع
الابهام عن ذات مقدرة برفعه عن نسبة كان الظاهر ان يقول عن
ذات مقدرة في نسبة في جملة لكن لما كان الابهام في طرف النسبة
يستلزم الابهام فيها ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة متفقا
عليها تنبيها على ان مقابلة لما في هذا القسم للمفرد المذكور في القسم الاول
انما هي بمجرد النسبة لا غير في جملة اي نسبة كائنة في جملة او ما ضاهاها
اي ما شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ
ماءً او اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة نحو
زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا او المصدر نحو اعجبني
طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلا نحو طاب زيد
نفسا مثال للجملة والتمييز فيه خاص بالمنتقب عنه وزيد طيب ابا
مثال للجملة لما يشبه الجملة والتمييز فيه يصلح ان يكون لما انتقب عنه ولمتعلقه
وحيث لا فرق في التمييز بين الجملة وما ضاهاها فهذان المثالان في قوة اربعة
امثلة فكانه قال طاب زيد وزيد طيب نفسا ابا فقوله وابوة ودارا وعلما
عطف على نفسا وابا بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين
غير مختص بالاخير فهو بحسب الحقيقة اورد لكل من التمييز الواقع في

الجملة

الجملة او ما ضاهاها خمسة امثلة فالنفس عين غير اضافي خاص بالمنتقب عنه
والدار عين غير اضافي هو متعلق المنتقب عنه والاب عين اضافي محتمل
لهما والابوة عرض اضافي والعلم عرض غير اضافي وكل منهما متعلق المنتقب عنه
او في اضافته عطف على قوله في جملة او ما ضاهاها مثل يعجبني طيبه نفسا
وتركه لانه اظهر التمييزات ولافخاره وابا وابوة ودارا وعلما اورد هذه الامثلة
على وفق ما سبق وزاد عليه قوله ولله دره فارسا اشارة الى ان التمييز
قد يكون صفة مشتقة وايضا لا يورده صاحب المفصل مثالا للتمييز المفرد
على ان يكون الضمير فيه مبهما كضمير ربه رجلا ويكون فارسا تمييزا عنه اراد
ان ينبه على انه يصلح ان يكون تمييزا عن نسبة على ان يكون الضمير معينا
معلوما والابهام يكون في نسبة الدر اليه والدر في الاصل اللبن وفيه خير
كثير للعرب فاريد به الخير اي لله خيره فارسا والفارس اسم فاعل من
الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اي حذق بامر الخيل واما الفراسة بالكسر
فمن التفرس ثم ان كان اي التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتقب عنه
اسما لا صفة يصح جعله لما انتقب عنه والمراد بجعله له اطلاقه عليه والتعبير به
عنه جاز ان يكون ذلك التمييز تارة له اي لما انتقب عنه بان يكون تمييزا
يرفع الابهام عنه وتارة لمتعلقه بان يكون تمييزا يرفع الابهام عن متعلقه
وذلك بحسب القراين والاحوال مثل ابا في طاب زيد ابا فانه يصح ان

يجعل عبارة عن زيد مجازان يكون تارة تمييزا عن زيد اذا اريد اسناد
الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تمييزا عن متعلقه
باعتبار ان الطيب مسند الى متعلقه وهو ابوه والا اي وان لم يكن التمييز
بعد ما لم يكن نصا في ما انتصب عنه اسما يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه
خاصة نحو طاب زيد ابوة وعلما ودارا فان هذه الاسماء ليست نفس المنتصب
عنه ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه بها فهي لمتعلق زيد وهو الذات المقدرة
اعني الاب المنسوب الى زيد فيطابق التمييز فيهما اي فيما جاز ان يكون لما
انتصب عنه سواء كان نصا فيه او محتملا له ولمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه
ما قصد من وحدة التمييز وتثنيته وجمعيته سواء كانت لموافقة ما انتصب عنه
مثل طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون اباء او لمخالفته مثل
قولك طاب زيد ابا اذا اردت اباه فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت
ابا وجدا وطاب زيد اباء اذا اردت ابا واجدادا له فعلى كل من التقديرين
اذا قصد وحدة التمييز اورد مفردا واذا قصد تثنيته اورد تثنيه واذا قصد
جمعيته اورد جمعا فان صيغة المفرد لا يصح ان يطلق على المثنى والمجموع
الا اذا كان التمييز جنسا يقع على الكثير والقليل فانه اذا قصد تثنيته
او جمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او يجمع بل يكفي ان يؤتى به مفردا
لصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه نحو طاب زيد علما

والزيدان علما

والزيدان علما والزيدون علما الا ان يقصد بالتمييز الذي هو الجنس الانواع
من حيث امتيازاتها النوعية فانه لا بد من تثنيته او جمعه نحو طاب الزيدان
علمين والزيدون علوما اذا اريد ان متعلق الطيب من كل من الزيدين
او الزيدين نوع اخر من العلم فان صيغة المفرد لا يفيد ذلك المعنى وان كان
اي التمييز صفة مشتقة مثل لله دره فارسا او ما وله بها نحو كفى زيد رجلا فان معناه
كاملا في الرجولية كانت الصفة صفة له اي لما انتصب عنه لا لمتعلقه لان
الصفة تستدعي موصوفا والمذكور اولى بموصوفيته فاذا قيل طاب زيد
والدا كان الوالد زيدا ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم نحو ابا وطبقه
الواو بمعنى مع والمطابق مصدر بمعنى المطابقة اي كانت الصفة صفة له
مع مطابقتها اياه او مطابقة اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو
للعطف على خبر كانت اي كانت صفة له ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة
الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونها حاملة لضميره
واحتملت اي الصفة المذكورة الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب
زيد فارسا اي من حيث انه فارس او حال كونه فارسا لكن زيادة من
فيها نحو لله دره من فارس وقولهم عز من قايل يؤيد التمييز لان من تزاد في
التمييز لا في الحال وايضا المقصود مدحه بالفروسية لا حال الفروسية اذ قد يمدح
حال الفروسية بغيرها من الصفات ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما

ما ما بالاتفاق فلا يقال عندي درهما عشرون ولا زيتا رطل لان عامله اسم
جامد ضعيف العمل مشابهه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرناه فلا يقوى ان يعمل
فيما قبله والاصح اي اصح المذاهب ان لا يتقدم التمييز على ما هو عامل فيه
من الفعل الصريح او الغير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه
نحو طاب زيد ابا اي طاب ابوه او فاعلا له اذا جعلت لازما نحو فجرنا الارض
عيونا اي انفجرت عيونها او اذا جعلت متعديا نحو امتلأ الاناء ماء اي
ملاؤه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وههنا بحث
وهو ان الماء في قولهم امتلأ الاناء ماء من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من
غير حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات
الاناء ولو على سبيل التجوز وقدره وقع الابهام فيه لاجرم ميزه بقوله ماء فهو في
معنى امتلاء ماء الاناء فالماء فاعل معنى وذلك بعينه مثل قولك طاب زيد تجارة
فان التجارة تمييز يرفع الابهام من شيء منسوب الى زيد وهو التجارة فالفاعل
في قصدك هو التجارة لا زيد وان كان اسناد الطيب اليه حقيقة واليها مجازا
وبهذا يندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التمييز عن النسبة اما فاعل
في المعنى او مفعول من ان التمييز في هذا المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول فلا يطرد
تلك القاعدة خلافا للمازني والمبرد فانهما يجوزان تقديم التمييز على الفعل الصريح
وعلى اسمي الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل

والمصدر وما فيه

والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل ومتمسكهما في ذلك نحو قول
الشاعر اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب على تقدير
تانيث الضمير فان تطيب خالية يكون نفيا كما في ضمير الشان للتذكير ويعود
ضمير تطيب الى سلمى ويكون نفسا تمييزا عن نسبة تطيب اليها متقدما عليه والى على
تقدير تذكير الضمير فضمير كاد للحبيب ونفسا تمييز من نسبته كاد اليه اي وما كاد
الحبيب نفسا يطيب فلا تمسك وما قيل يحتمل ان يحمل البيت على تقدير تانيث
الضمير على هذا الوجه بان لا يكون تانيثه الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس
اذ المعنى وما كادت نفس الحبيب تطيب فتكلف وتعسف غير قادح في التمسك
المستثنى اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة على قسمين وان كان
معلوميته بهذا الوجه الغير المحتاج الى التعريف كافية في تقسيمه قسمين
وعرف كل واحد منهما لان لكل واحد منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه
الا بعد معرفته فقال متصل ومنفصل فالمتصل هو المخرج اي الاسم الذي اخرج وحرز
به من غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع من متعدد جزئياته نحو ما جاءني احد الا
زيدا او اجزاؤه مثل اشتريت العبد الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد لفظا
اي ملفوظا نحو جاءني القوم الا زيدا او تقديرا اي مقدرا نحو ما جاءني الا زيد اي
ما جاءني احد الا زيد بالا غير الصفة واخواتها واحترز عن نحو جاءني القوم لا زيد
وما جاءني القوم لكن زيد جاء والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها اي بعد الا واخواتها

غير مخرج عن متعدد واحترز به عن نحو جاءني المستثنى المتصل فالمستثنى الذي لم يكن
داخلا في المتعدد وقبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه كقولك جاءني القوم الا زيدا
مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا او هو اي
المستثنى مطلقا حيث علم اولا بوجه يصح تقسيمه كما عرفت وثانيا بانه يفطن لمن
تعريف متميزا يعني المذكور بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا او غير مخرج ولهذا المستثنى
لم يعرف على حدة رعاية للاختصار منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعد الا
الا بعد غير وسوى وغيرها غير الصفة وقيد به وان لم يكن الواقع بعد الا التي
للصفة داخلا في المستثنى لئلا يذهل عنه في كلام موجب اي ليس فيه
النهي ولا الاستفهام نحو جاء القوم الا زيدا او احترز به عما اذا وقع في كلام غير
موجب لانه ليس فيه واجب النصب على ما يجي ولا حاجة ههنا الى قيد آخر
وهو ان الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج
نحو قرأت الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام مطلق
في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله او كان بعد خلا
الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل قرئ الا يوم كذا فانه مرفوع
وجوبا لا منصوب والعامل في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء
عند البصرية الفعل المقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شيء يتعلق بالفعل
او معناه تعلقا معنويا اذ به يتبين ما نسب اليه احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام

يكون

فتشابه

فتشابه المفعول او مقدما عطف على قوله بعد الا اي المستثنى منصوب وجوبا
اذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب او غير نحو
جاءني الا زيدا القوم وما جاءني الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه
او منقطعا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما في الدار
احد الا حمارا في الاكثر اي في اكثر اللغات وهي لغات اهل الحجاز فانهم فيها
كثيرون او في اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة الحجازية
فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه الا بدل الغلط وهو لا يصدر
الا بطريق السهو والغلط والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق الروية والفطانة
واما بنو تميم فقد قسموا المنقطع الى قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه
نحو ما جاءني القوم الا حمارا فهنا يجوزون البدل وثانيهما ما لا يكون قبله اسم
يصح حذفه فهم ههنا يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم
اليوم من امر الله الا من رحم اي من رحمه الله فمن رحمه الله هو المرحوم المعصوم
فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا او كان بعد خلا وعدا اي المستثنى
منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا من عدا يعدو عدوا اذا جاوزه
مثل جاءني القوم عدا زيدا او بعد خلا من خلا يخلو خلوا نحو جاءني القوم خلا
زيدا وهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الديار
من الانيس وقد يضمن معنى جاوز او يحذف من ويوصل الفعل فيتعدى بنفسه

والنثر نحو هذا التقصين او الحذف والايصال في باب الاستثناء ليكون ما بعدها
في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب وفاعلهما ضمير راجع اما الى مصدر الفعل
المتقدم او الى اسم الفاعل منه او الى بعض مطلق من المستثنى منه والتقدير
جاءني القوم عدا او خلا مجيئهم او الجائي منهم او بعض منهم زيدا وهما في محل النصب
على الحالية ولم يظهر معهما قد ليكونا اشبه بالا التي هي الاصل في باب الاستثناء
في الاكثر اي النصب بهما انما هو في اكثر استعمالات لانهما فعلان ماضيان
كما عرفت وقد اجيز الجر بهما على انهما حرفا جر قال السيرافي لم اعلم خلافا في جواز
الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر او ما خلا او ما عدا اي المستثنى منصوب ايضا
وجوبا اذا كان بعد ما خلا او ما عدا لان ما فيهما مصدرية مختصة بالافعال نحو جاءني
القوم ما خلا زيدا او ما عدا عمروا والتقدير خلو زيد وعدو عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير
مضاف اي وقت خلوهم او خلو مجيئهم من زيد ووقت مجاوزتهم او مجاوزة
مجيئهم عمروا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اي جاؤا خالين عنهم
او مجيئهم عن زيد ومجاوز بعضهم او مجيئهم عمروا وعن الاخفش انه اجاز الجر
بهما على ان ما فيهما زائدة ولعل هذا لم يثبت عند المصنف او لم يعتد به ولهذا
لم يقل في الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد ليس نحو جاءني القوم ليس زيدا
وبعد لا يكون نحو يجي الملك لا يكون بشرا وانما يكون النصب بعدهما لانهما
من الافعال الناقصة الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسمهما في باب الاستثناء

وهو ضمير راجع

من الفعل

المفرغ

وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل [illegible] المذكور او الى بعض مطلق منهم
مطلق وهما في التركيب في محل النصب على الحالية واعلم انه لا يستعمل هذه الا في كل
الا في المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيهما ونحو زيد فيه اي في المستثنى
النصب على الاستثناء ويختار البدل عن المستثنى منه فيما بعد الا حال عن الضمير
المجرور اي حال كون المستثنى واقعا في محل يكون متاخرا عن الاحتراز عما اذا
كان بعد سائر ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما في كلام غير موجب
احتراز عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر والى ان
انه قد ذكر المستثنى منه احتراز عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه يعرب على
حسب العوامل وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة لكلام
غير موجب اي كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان
لا يكون منقطعا ولا متقدما على المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما سبق فاستغنى
بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والا قليلا بالنصب على
الاستثناء ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية فالا زيدا بالنصب
على الاستثناء وما رأيت احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار
او بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما اختار البدل في هذه الصور لان
النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة
الا واعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة ويعرب اي المستثنى على حسب العوامل

اي بما تقتضيه العوامل من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى منه غير
مذكور وتخصيص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له العوامل عن المستثنى
منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك فيه وهو اي ذلك
ان المستثنى واقع في غير الكلام الموجب واشترط ذلك ليفيد فايدة
صحيحة مثل ما ضربني الا زيد اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احد الا زيد بخلاف
ضربني الا زيد اذ لا يصح ان يضرب كل احد المتكلم الا زيدا الا ان يستقيم
المعنى بان الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل حيوان
يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح او يكون هناك قرينة دالة على ان المراد
بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا مثل قرات الا يوم كذا اي
اوقعت القراءة كل يوم الا يوم كذا لظهور انه لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل
ايام الاسبوع او الشهر او مثل ذلك ولقايل ان يقول كما لا يستقيم المعنى على
تقدير عموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور فربما لا يستقيم المعنى على
تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد فينبغي ان يشترط
في غير الموجب ايضا استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل قرات الا يوم كذا الا بعد
تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص في ضربني الا زيد بان
يخصص المستثنى منه بكل احد من جماعة مخصوصين واذا كان هناك قرينة فلا
فرق بين هاتين الصورتين في كون كل واحدة منهما جايزة مع القرينة وغير جايزة

بدونها

بدونها واجيب بان المعتبر هو ... ب في الايجاب عدم استقامة
المعنى على العموم وفي النفي عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق
الفعل بها دون تعلقه واحدا ايا ما في ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها في
تعلق الفعل بها او بحالة واحدا ايا ما فمما يقل كما في المثال المذكور وبان الفرق
بين قولك قرات الا يوم كذا وضربني الا زيد ليس الا لظهور قرينة دالة على
بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه في الاول وعدم ظهورها في الثاني
فلو قام في الثاني ايضا قرينة ظاهرة الدلالة على بعض معين كما اذا قيل
من ضربك من القوم اي القوم الداخل فيهم زيد فقلت ضربني الا زيد
فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان
قرينة كذلك في الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى ومن ثم اي من
اجل ان المفرغ لا يكون ... ب الا ان يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال
زيد الا عالما اذ معنى ما زال ثبت لان نفي النفي اثبات فيكون المعنى
زيد دايما على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم وقال شارح الرضي
يمكن ان يحمل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها مما لا يتناقض و
يستثنى من جملتها العلم او يحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كما
قلت الممكن ان يحصل فيه جميع الصفات الا صفة العلم وعلى التقدير الثاني
يندرج في صورة الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه يمكن بمثل هذين التاويلين

ارجاعا جميع المواد الايجابية عند الاستشهاد الى صورة الاستثناء كما يقال مثلا
في قولك ضربني الا زيد المراد كل من يتصور منه الضرب منه متعارفك
او المقصود منه المبالغة في علو المجتمعين على ضربك واذا تعذر البدل
من حيث حمله على اللفظ اي لفظ المستثنى منه فعلى الموضع يحمل على
موضع المستثنى منه لا على لفظه عملا بالمختار على قدر الامكان مثل ما جاءني
من احد الا زيد فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد لا مجرور محمول على
لفظه ومثل لا احد فيها اي في الدار الا عمرو فعمرو محمول على محل احد لا على لفظه
ومثل ما زيد الا شيئا الا شيء لا يعبا به اي لا يعتد به فشيء مرفوع على محل
شيئا لا منصوب على لفظه وقوله لا يعبا به ليس في كثير من النسخ وعلى ما
وقع في بعضها فهو صفة شيء المستثنى قيل انما وصف به لئلا يلزم استثناء
الشيء من نفسه ولا يخفى انه لو جعل مستثنى منه شيئا اعم من ان يزيد عليه صفة غير
الشيئية وخص المستثنى بما لا يزيد عليه صفة غير الشيئية لكان ادق
والطف وانما تعذر البدل على اللفظ في الصورة الاولى لان من الاستغراقية
لا تزاد الا في النفي فبعد الاثبات اي بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي
بالا لانها لتاكيد النفي ولا يبقى بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل
ما جاءني من احد الا زيد بالجر لكان في قوة قولنا جاءني من زيد فلزم زيادة
من في الاثبات وذلك غير جايز وفي الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل

المستثنى

المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرو بالنصب لان فتحه
بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا فهي كالنصب الحاصل بالعامل فلا بد
من تقدير لا حقيقة او حكما ليعمل فيه هذا العمل وكذا في قوله ما زيد شيئا الا
شيء لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه لا بد من تقدير ما كذلك ليعمل فيه
وما ولا لا تقدران لا حقيقة اذ لم يكن البدل الا بتكرير العامل او حكما اذ اكتفى
بدخوله على المبدل منه واعتبر سراية حكمه اليه فانه في قوة التقدير حال كونهما
عاملين في المستثنى المحمول على البدل بعده اي بعد الاثبات يعني
بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانهما اي ما ولا عملتا للنفي وقد انتقض
النفي بالا وحيث تعذر في هاتين الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل
فعمرو مرفوع على محل احد وهو الرفع بالابتداء وشيء على انه محمول على محل شيئا
وهو الرفع بالخبرية فان قلت لاحد في هذا المثال محلان من الاعراب
محل قريب وهو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد رفعه بالابتداء فلم اعتبروا
حمله على محله البعيد لا القريب قلت لان محل القريب انما هو لعمل لا
فيه بمعنى النفي وقد انتقض بالا بخلاف محله البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه
بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا مع انه انتقض النفي فيه ايضا بالا لانها
اي ليس عملت للفعلية لا للنفي فلا اثر لنقض معنى النفي في عملها لبقاء
الامر العامل له هي اي ليس لاجله اي لاجل ذلك الامر وهو الفعلية

ومن ثم اي ومن اجل ان عمل ليس للفعلية لا للنفي وعمل ما ولا بالعكس
جاز ليس زيد الا قايما باعمال ليس في قايما وان انتقض نفيها بالا لبقاء
فعليتها وامتنع ما زيد الا قايما باعمال ما في قايما لانه عملها فيه انما هو للنفي
وقد انتقض النفي بالا والمستثنى مخفوض اي مجرور بعد غير وسوى مع
كسر السين او ضمها مع القصر وسواء بفتح السين وكسرها مع المد لكونه
مضافا اليه وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف جر في اكثر استعمالاتهم ولجواز
لبعضهم النصب بها على انها فعل متعد فاعله مضمر ومعناها تبرئة المستثنى
عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمروا حاشا زيدا اي براه الله عن
ضرب عمرو واعراب غير فيه اي في الاستثناء دون الصفة اذ هي
باعراب موصوفه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل المذكور فيما سبق لانه
لما انجر به المستثنى للاضافة انتقل اعرابه اليه وغير اي كلمة غير في الاصل
صفة لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان
يقع صفة كما تقول جاءني رجل غير زيد واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلام العرب
لكنها حملت على الا واستعملت مثلها في الاستثناء على خلاف الاصل
وذلك الاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعده لما قبله كما حملت الا عليها
اي على كلمة غير في الصفة لكن لا يحمل الا عليها في الصفة غالبا الا اذا كانت
اي الا تابعة لجمع اي واقعة بعد متعدد فوجب ان يكون موصوفها مذكورا

متعدد

لا متعدد الا كما قد يكون مقدرا في غيرها مثل جاءني غير زيد وليعلم ما كان مذكورا
تكون متعددا ليوافق حالها صفة حالها اداة الاستثناء اذ لا بد لها في
الاستثناء من مستثنى منه متعدد فلا تقول في الصفة جاءني رجل الا زيد
والمتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال او تقديرا كقوم وشرطه ان
يكون مثنى فدخل فيه نحو ما جاءني رجلان الا زيد منكورا اي منكرا لا يعرف باللام
حيث يراد به العهد او الاستغراق فيعلم التناول قطعا على تقدير الاستغراق
وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل المنقول
او عدم التناول قطعا على تقدير ان يشار به الى جماعة لم يكن زيد منهم
فلا يتعذر المنقطع غير محصور والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق نحو
ما جاءني رجل او رجال واما البعض منه معلوم العدد نحو له علي عشرة
دراهم او عشرون وانما اشترط ان يكون غير محصور لانه ان كان محصورا
على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو
كل رجل الا زيدا جاءني وله علي عشرة الا درهما وانما يصار عند وجود
هذه الشرائط الى حمل الا على غير لتعذر الاستثناء عند وجودها فيضطر
الى حملها على غير وانما قلنا في صدر هذا الكلام ان الا لا يحمل على الصفة
غالبا فقيدناه بقوله غالبا لانه قد يتعذر الاستثناء في المحصور نحو جاءني
مائة رجل الا زيد وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو جاءني رجال الا واحدا

يلينت

ولا الا رجلا والا حمارا ولكن لما كان ذلك نادرا لم يبحث المصنف اليه

في بيان هذه القاعدة نحو لو كان فيهما اي في السماء والارض آلهة جمع اله

ولا دلالة فيها على عدد محصور الا الله اي غير الله لفسدتا

عن الانتظام والا في الاية صفة لانها تابعة لجمع منكر غير محصور

ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله في آلهة بيقين فلم يتحقق شرط الاستثناء

وفي الاية مانع اخر من حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه صار

المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى عنها الله لفسدتا وهذا لا يدل الا على انه

ليس فيهما الهة مستثنى عنها الله وبهذا لا يثبت وحدانيته تعالى لجواز

ان يكون ح فيهما الهة غير مستثنى الله عنها بخلاف ما اذا كانت للصفة

بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما الهة غير الله واذا لم يكن الهة فيهما

غير الله يجب ان لا يتعدد الالهة لان التعدد يستلزم المغايرة ومنع

حمل الا على غير في غيره اي في غير جمع منكر غير محصور لصحة الاستثناء

ح ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء قال يجوز

في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة وعليه اكثر المتأخرين

تمسكا بقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان فالا فرقدان

صفة لكل اخ لا استثناء منه والا وجب ان يقال الفرقدين بالنصب

وحمل المصنف ذلك على الشذوذ وقال في البيت شذوذ ان اخر الـ

رحيسها

احدهما وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه

اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط وثانيهما الفصل بالجزئين

الصفة والموصوف وهو قليل واعراب سوى وسواء النصب على

الظرف اي بناء على ظرفيتهما لانك اذا قلت جاء القوم سوى سواء

زيد فكانك قلت مكان زيد على المذهب الاصح وهو مذهب سيبويه

فعنده لازم الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف

فيهما رفعا ونصبا وجرا كغير متمسكين بقول الشاعر ولم يبق سوى

العدوان دناهم كما دانوا وزعم الاخفش ان سواء لو اخرجوه عن

الظرفية ايضا لضعف استنكار رفعه فيقولون جاءني سواك وفي الدار

سواك ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية

قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب خبر كان واخواتها وسترفهما في قسم

الفعل ان شاء الله تعالى هو المسند بعد دخولها اي دخول كان واحدي

اخواتها والمراد ببعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا

بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد تحقق

الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين اجزاء خبر الخبر المقدم على تحققه

لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد

يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب

وقايم في هذين المثالين المعرف وليسا من افراد المعرف ويمكن ان
يقال في جواب هذا النقض ان المراد بدخولها ورودها على ما ثبت
عليه كما سبقت الاشارة اليه في خبر ان واخواتها مثل كان
وامره اي امر خبر كان واخواتها كامر خبر المبتدا في اقسامه و
شرايطه على ما سبق في بحث المبتدا والخبر ولكنه يتقدم على اسمها
حال كونه معرفة حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها
في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالاخر وذلك اذا كان الاعراب
فيهما او في احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيدا وكان هذا زيد بخلاف
المبتدا والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لاتحادهما فيه بل
لابد من قرينة رافعة للبس وكذلك اذا انتفى الاعراب في اسم كان
وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا وقد
يحذف عامله اي عامل خبر كان لا خبر كان واخواتها لانه لا يحذف من
هذه الافعال الا كان وانما اختصت بهذا الحذف لكثرة استعمالها
في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في
مثلها اي فيما في مثل هذه الصورة وهي ان يجيء بعد ان اسم ثم فا وبعده
اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني وهو اقويها اي ان كان
عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا على معنى ان كان في عمله خير

فكان جزاؤه خيرا ورفعهما نحو ان خير فخير اي ان في عمله خير فجزاؤه خير
وعكس الاول نحو خير فخيرا اي ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا
وهذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته ويجب الحذف
اي حذف عامله يعني كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي
لان كنت منطلقا انطلقت فاصل اما انت لان كنت حذف
اللام قياسا ثم حذفت كلمة كان اختصارا فانقلب الضمير المتصل
منفصلا وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع كان عوضا منها وادغمت
النون في الميم وابقي الخبر على حاله فصار اما انت منطلقا انطلقت
وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت
منطلقا انطلقت فعمل به ما عمل بالاول من غير فرق الا حذف اللام
اذ لا لام فيه واقتصر المصنف على الاول لانه الاشهر اسم ان واخواتها
وستعرف في قسم الحرف ان شاء الله تعالى هو المسند اليه بعد دخولها
اي دخول ان واحدى اخواتها مثل ان زيدا قايم وبما عرفت من معنى
البعدية او الدخول فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف ههنا
ايضا بمثل ابوه في ان زيدا ابوه قايم المنصوب بلا التي لنفي الجنس
اي لنفي صفة الجنس وحكمه انما لم يقل اسم لا لانه ليس بحكمه ولا اكثره
من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد

من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عداه من المنصوبات فان
بعضها وان لم يكن كله من المنصوبات لكن الكثير منه
بالاكثر حكم الكل فعد الكل منها تجوز ولا يبعد ان يقال
المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا كما هو مبني منه على الفتح
واما ما هو مرفوع فليس اسما لها لعدم عملها فيه وهو المسند اليه بعد
دخولها خبر به مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قايم لما عرفت وهذا
القدر كاف في عد اسمها مطلق لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه
قوله يليها اي يلي المسند اليه لفظة لا اي يقع بعدها بلا فاصلة نكرة
مضافا او مشبها به اي بالمضاف في تعلقه بشي هو من تمام معناه
هذه احوال مترادفة من الضمير المجرور في اليه او الاولى منه او من
الضمير المجرور في دخولها والبقية من الضمير المرفوع في يليها مثل لا غلام
رجل مثال لما يليها نكرة مضافا وفي بعض النسخ لا غلام رجل
ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله فيها ولا عشرين
درهما لك مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف وقوله لك على
النسخ المشهورة من تتمة المثالين لكليهما فان كان اي المسند اليه
بعد دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان مفردا بانتفاء
شرط الاخير وهو كونه مضافا او شبها به اي يليها نكرة غير مضاف

ومشبهه

18

ولا مشبهه يترتب عليه قوله وهو مبني على ما ينصب به فانه لو
كان مفردا معرفة او مفصولا فحكمه غير ذلك وقوله على ما ينصب به
اي على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح في الواحد
نحو لا رجل في الدار والكسر في جمع المونث السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات
في الدار والياء المفتوح ما قبلها في المثنى [illegible] والمكسور
ما قبلها في جمع المذكر السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك والمعنى
بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع وانما
بني لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل فيها لانه جواب
لمن يقول هل من رجل في الدار حقيقة او تقديرا فحذف من تخفيفا
وانما بني على ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف استحقها
النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع له لان
الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل
اعني الاعراب وان كان اي المسند اليه بعد دخولها معرفة بانتفاء
شرط النكارة او مفصولا بينه اي بين ذلك المسند اليه وبين لا
بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كان مع انتفاء شرط كونه
مضافا او مشبها به او لا وهي ست صور نحو لا زيد في الدار ولا عمرو
ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امراة ولا في الدار غلام

رجل ولا امرأة ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو
وجب في جميع هذه الصور الست الرفع على الابتداء اما في الا...
اثر لا النافية للجنس فيهما واما في المفعول فلضعف لا عن
منع الفصل والتكرير اي وجب تكرير اسمه لكن مطلق لا العبرة اما في
المعرفة ليكون كالعوض عما في التنكير من معنى نفي الاحاد وفي النكرة
ليكون مطابقا لما هو جواب له من مثل قول السائل في الدار رجل
ام امرأة وهذا التعليل جار في المعرفة ايضا ونحو قضية اي هذه قضية
ولا ابا حسن لها اي لهذه القضية هذا جواب دخل مقدر على قوله
وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان اسم لا فيه معرفة
لان ابا حسن كنية علي رضي الله عنه ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب
غير مكرر فاجاب بانه متأول بالنكرة اما بتقدير المثل اي ولا مثل
ابي حسن لها فان مثلا لتوغله في الابهام لا يتعرف بالاضافة الى
المعرفة او بتأويله بفيصل بين الحق والباطل لاشتهاره رضي الله عنه
بهذه الصفة فكانه قيل لا فيصل لها ويقوي هذا التأويل ايراد
حسن بخلاف اللام لان الظاهر ان تنوينه للتنكير وفي مثل لا حول
ولا قوة الا بالله اي في كل تركيب كررت فيه لا على سبيل العطف وكان
عقيب كل منها نكرة بلا فصل يجوز خمسة اوجه بحسب اللفظ لا بحسب

رفع جـ

٦٠

التوجيه فانها بحسب التوجيه يزيد عليها الاول فتحهما اي لا حول ولا قوة
الا بالله على ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة عطفا على
لا حول عطف مفرد على مفرد وخبرهما محذوف اي لا حول ولا قوة
موجودان الا بالله او عطف على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله
فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية والثاني
فتح الاول والثاني فتح الاول ونصب الثاني اي لا حول ولا قوة
الا بالله اما فتح الاول فان لا الاولى لنفي الجنس واما نصب الثاني فان
لا الثانية مزيدة لتاكيد النفي والثاني معطوف على الاول فيكون منصوبا
حملا على لفظه لمشابهة حركته حركة الاعراب ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد
وان يقدر لكل منهما خبر على حدة والثالث فتح الاول ورفع الثاني
نحو لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول لان الاولى لنفي الجنس واما
رفع الثاني فلان لا زائدة والثاني معطوف على محل الاول لانه مرفوع
بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او عطف جملة
على جملة بان يقدر لكل واحد منهما خبر على حدة والرابع رفعهما بالابتداء
نحو لا حول ولا قوة الا بالله لانه جواب قولهم الغير الله حول وقوة
فيجاب بالرفع فيهما مطابقة للسؤال ويجوز ان الامران ههنا ايضا والخامس
رفع الاول على ان لا بمعنى ليس على ضعف فان عمل لا بمعنى ليس قليل

نحو لا حول ولا قوة على الطاعة

الحول
بازماندن از گناه ۱۲

وفي الثاني نحو لا حولٌ ولا قوةَ الا بالله على ان يكون لا لنفي الجنس و
ضعف وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه لالغا لا
بالتكرير لا الكون هنا بمعنى ليس فان شرط صحة الغايها التكرار فقط وقد
حصل ههنا ولا دخل فيها ليوافق الاسمين لبعدها في الاعراب فهذا
على توجيه الاول متعين لعطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله
ولا قوة الا بالله والا يلزم ان يكون قوله الا بالله منصوبا او مرفوعا
وعلى التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد او
عطف جملة على جملة كما لا يخفى واذا ادخلت الهمزة على لا التي
لنفي الجنس لم تغير العمل اي عمل لا اي تاثيرها في مدخولها اعرابا وبناءً
لان العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام ومعناها اي معنى
الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس اما الاستفهام حقيقة فيقول
الا رجل في الدار مستفهما واما التمني مثل الا نزولَ عندي ولم يذكر
سيبويه ان حال الا في العرض كحاله قبل الهمزة بل ذكره السيرافي
وتبعه الجزولي والمصنف ورد ذلك الاندلسي وقال هذا خطاء لانها
اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال مثل ان ولو وحروف
التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها الا زيدا اكرمه واما التمني
نحو الا ماء فاشربه حيث لا يرجى ماءً واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا فهذه

عند الخليل ليست لا الداخلة عليها حرف الاستفهام ولكنه حرف التحضيض
بالتحضيض براسه فكانه قال الا تروني رجلا يعني هلا تروني رجلا ولكن
نصب ونون وهي عند يونس لا التي دخلت عليها همزة الاستفهام
بمعنى التمني فكان القياس الا رجل ولكنه نونه لضرورة الشعر ونعت
اسم لا المبني لا نعت اسمها المعرب احترازا عن نحو لا غلام رجل
ظريفا الاول بالرفع صفة للنعت اي لا الثاني وما بعده احتراز
عن نحو لا رجل ظريفا كريم في الدار مفردا حال من ضمير مبني والعامل فيه
مبني احترازا عن مثل لا رجل حسن الوجه يليه حال بعد حال او صفة
مفردا احترازا عن المفصول نحو لا غلام فيها ظريف وهذا القيد يغني
عن الاول مبني على الفتح حملا على المنعوت لمكان الاتحاد بينهما و
الاتصال ولتوجه النفي اليه اي الى النعت حقيقة والمبني في قوله نعت
المبني اشارة الى ما بني على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه المذكور سابقا الاول
فلا يرد انه اذا كرر المبني وبني على الفتح ثم جيئ بنعت لا يجوز بناؤه
مثل لا ماء ماءً باردا مع انه يصدق عليه انه نعت المبني الاول مفردا
يليه فان باردا في هذا المثال نعت للتابع لا المتبوع كما هو الظاهر كما
ولو جعل نعتا للمتبوع فليس مما يليه لتوسط التابع بينهما ومعرب
لان الاصل في التوابع تبعيتها لمتبوعها في الاعراب دون البناء

رفعا حملا على محله البعيد ونصبا حملا على اللفظ او على محله القريب
نحو لا رجل ظريف بالفتح وظريف بالرفع وظريفا بالنصب والا
اي وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب اي فحكمه الاعراب
لا غير رفعا حملا على المحل البعيد او نصبا حملا على اللفظ او المحل القريب
وقد مرت امثلته في بيان فوايد القيود والعطف على اسم لا المبني
اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرار لا في المعطوف فانه اذا كان
المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك والفرس واذا كان
لا مكررا في المعطوف فحكمه ما علم في قوله لا حول ولا قوة فيما سبق بان
يحمل على اللفظ اي لفظ اسم لا المبني ويجعل منصوبا وبان يحمل على المحل
ويجعل مرفوعا جايز ولا يجوز فيه البناء لمكان الفصل بالعاطف ولم
يجعل في حكم المتصل لمظنة الفصل بلا المؤكدة اذ المعطوف على المنفي
يزاد فيه لا كثيرا نحو لا حول ولا قوة مثل لا اب وابنا في قول الشاعر
ولا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا
وساير التوابع لا نص عنهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع
المنادى كذا ذكره الاندلسي ومثل لا ابا له ولا غلامي له اي كل تركيب
يكون فيه بعد اسم لا التي لنفي الجنس لام الاضافة واجري على ذلك
الاسم احكام الاضافة من اثبات الالف في نحو اب وحذف النون

في نحو غلامين

في نحو غلامين جايز يعني ان الاصل في مثل هذين التركيبين ان يقال
لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب به والجار
مع مجروره خبرا لهما وقد جاء على قلة مثل لا ابا له ولا غلامي له بزيادة
الالف في مثل اب واسقاط النون في مثل غلامين كما في حال الاضافة
تشبيها له اي لاسم لا في هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف بالمضاف
واجراء احكام المضاف عليه باثبات الالف وحذف النون فيكون
معربا وذلك التشبيه انما هو لمشاركته اي مشاركة اسم لا حين يضاف
باظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه له اي للمضاف في اصل معناه
اي معنى المضاف من حيث هو مضاف يعني الاضافة وهو الاختصاص
او المعنى ان مثل لا ابا له ولا غلامي له جايز تشبيها له اي لمثل هذين
التركيبين حيث لا اضافة فيه بالمضاف اي بتركيب يشتمل على الاضافة
لمشاركته اي لمشاركة مثل هذين التركيبين له اي لما يشتمل على الاضافة
في اصل معناه اي معنى ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص
الا ان بين الاختصاصين تفاوتا فان الاختصاص المفهوم من التركيب
الاضافي اتم من ما يفهم من غيره ومن ثم اي لاجل ان جواز مثل
هذين التركيبين انما بتشبيه غير المضاف بالمضاف لاختصاص
لم يجز تركيب لا ابا فيها اي في الدار لعدم الاختصاص فان الاختصاص

غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار فلا يصح اضافته الى الدار فكيف
نسبته تركيب لا ابا فيهما بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار لمشاركته
في اصل معناه وليس اي مثل هذين التركيبين بمضاف حقيقة
لفساد المعنى المراد المقصود منهما على تقدير الاضافة وهو نفي ثبوت جنس
الاب او الغلامين لمرجع الضمير المجرور بالاستقلال من غير احتياج
الى تقدير خبر وهذا المعنى يفسد على تقدير الاضافة اما اولا فلان معنى هذا
التركيب على تقدير الاضافة لا اباه ولا غلاميه وهذا لا يتم الا بتقدير
خبر اي لا اباه موجود ولا غلاميه موجودين واما ثانيا فلان المراد نفي
ثبوت جنس الاب او الغلامين له لا نفي الوجود عن ابيه المعلوم
او غلاميه المعلومين خلافا لسيبويه والخليل وجمهور النحاة وانما خص
سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم او لان المقصود بيان
الخلاف لا تعيين المخالفين فمذهب سيبويه والخليل وجمهور
النحاة ان مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام
بين المضاف والمضاف اليه تاكيدا للام المقدرة وحكم المصنف
بفساده لما عرفت ويحذف اسم لا حذفا كثيرا في مثل لا عليك
اي لا باس عليك ولا يحذف الا مع وجود الخبر لئلا يكون اجحافا في
قولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر

محذوفا اي لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اي لا احد مثل زيد وان
جر فالاسم محذوف اي لا احد كزيد خبر ما ولا المشبهتين بليس في
النفي والدخول على الجملة الاسمية بليس هو المسند بعد دخولهما
اي دخول ما ولا وهي اي خبرية خبر ما ولا لهما وكذا اسمية اسمهما لهما
لغة حجازية وخص الخبرية بالذكر لان اعمالهما وجعل اسمهما وخبرهما
اسما وخبرا لهما انما يظهر باعتبار الخبر خبر لهما انما هو في لغة اهل الحجاز
واما بنو تميم فحيث لا يذهبون الى اعمالهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا
الاسم اسما لهما بل هما مبتدا وخبر على ما كان عليه قبل دخولهما عليهما
ولغة الحجاز هي التي جاء عليه التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا
وما هن امهاتكم واذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم قيل انما خفت
ما ما الكررا لا يزاد مع لا في استعمالهم وهي زايدة عند البصريين نافية
عند الكوفيين او انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قايم او تقدم الخبر على
الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اي عمل ما كان مع واحد من هذه الامور
الثلثة اما اذا زيدت ان فلان ما عامل ضعيف عمل لشبه ليس فلما فصل
بينها وبين معمولها لم يعمل واما اذا انتقض النفي فلان عملها لمعنى النفي
فلما انتقض بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفها
في العمل واذا اعطف عليه اي على خبرها بموجب بكسر الجيم اي بلفظ

بعد الا لجاب بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد معتما بل مسافر وما عمرو
قايما لكن قاعدا فالرفع اي فحكم المعطوف الرفع لا غير لكونها بمنزلة
الرفع لنقض النفي المجرور هو ما اشتمل اي اسم اشتمل ليخرج الحروف
الاواخر التي هي محال الاعراب فانه لا يطلق عليها المرفوعات
والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا لانها اقسام الاسم على علم المضاف اليه
اي علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه يعني الجر سوا كان بالكسرة
او الفتحة والياء لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث هو مضاف اليه لان الجر
ليس علامة لذات المضاف اليه بل لحيثية كونه مضافا اليه والمضاف اليه
وان كان مختصا بما عرفه به لكن المشتمل على علامة اعم منه ومما هو مشبه به فيدخل
في تعريف المجرور مثل بحسبك درهم وكفى بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة
اللفظية وان لم يكن داخلا في تعريفه والمضاف اليه وهو ههنا غير ما هو
المصطلح المشهور بينهم وذهب في ذلك مذهب سيبويه حيث اطلق
المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا الفا كل اسم حقيقة
او حكما ليتمل الجمل التي يضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم
فانها في حكم المصادر نسب اليه شيء اسما كان نحو غلام زيد او فعلا
نحو مررت بزيد بواسطة حرف جر لفظا او تقديرا اي ملفوظا كان ذلك
الحرف كما في مررت بزيد او مقدرا حال كون ذلك المقدر مرادا من حيث

جاءني زيد الحسن الوجه بمنزلة التميز فان في اسناد الحسن الى زيد ابهاما
فانه لا يعلم انه اي شيء منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال حسن من حيث الوجه
فان قلت هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان الاضافة لا يفيد الا تخفيفا
في اللفظ قلت كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما يحصل به
الاضافة فثبت فايدة الاضافة اللفظية الا التخفيف في اللفظ وهي
اي الاضافة بتقدير الحرف معنوية اي منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى
في المضاف تعريفا او تخصيصا ولفظية اي منسوبة الى اللفظ فقط دون
المعنى لعدم سرايتها اليه فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها غير
صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها
فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كانت
صفة ولكن لم تكن مضافة الى معمولها بل الى غيره كمصارع مصر وكريم البلد
واحترز به عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه وهي اي الاضافة المعنوية
بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام فيما اي في مضاف اليه عدا جنس المضاف
وظرفه اي لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد
فان زيدا ليس جنسا للغلام صادقا عليه ولا ظرفه فاضافة الغلام الى زيد
بمعنى اللام اي غلام لزيد واما بمعنى من البيانية في جنس المضاف
الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا على

العمل باعتبار اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم
بخلاف قمت يوم الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بالحرف
المقدر وهو في لكنه غير مراد اذ لو اريد لانجر فالتقدير اي تقدير الحرف
شرطه ان يكون المضاف اسما اذ لو كان فعلا لابد من ان يتلفظ بالجر
نحو مررت بزيد مجردا اي منسلخا عنه تنوينه او ما يقوم مقامه من نوني
التثنية والجمع لاجلها اي لاجل الاضافة لان التنوين او النون
دليل تمام ما هي فيه فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب الاولى
من الثانية اما التعريف او التخصيص او التخفيف حذفوا من الاولى
علامة تمام الكلمة وعلقوها بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف نظرا الى
كلام القوم حيث ليوافقا بلفظين بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية
انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام
المصنف في المتن والشرح في شرحه له ان التقسيم الى الاضافة
المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين
ان الحرف فيها لا في المتن ولا في شرحه ولم ينقل عنه شي فيه من
مصنفاته وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة الى معمولها مثل ضارب
زيد بتقدير اللام تقوية للعمل اي ضارب لزيد في اضافتها
مثل الحسن الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه في قولنا

غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه وانما بمعنى في
في ظرفه اي ظرف المضاف والحاصل ان المضاف اليه اما مباين
للمضاف مع انه ظرف له فالاضافة بمعنى في والا فبمعنى اللام واما
مساو كليث واسد او اعم مطلق كاحد اليوم فالاضافة على التقديرين
ممتنعة واما اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة
ايضا بمعنى اللام واما اخص من وجه فان كان المضاف اليه اصلا
للمضاف فالاضافة بمعنى من والا فهي ايضا بمعنى اللام فاضافة خاتم
الى فضة بيانية واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام كما يقال فضة خاتمك
خير من فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح
بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك يوم الاحد
وعلم الفقه وشجرة الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه
وبهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية و
لا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد وسوى
كون الاضافة بمعنى في قليل في استعمالاتهم وردها اكثر النحاة الى الاضافة
بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة
الوقوع فيه فان قلت فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة
بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلت نعم لكن لما كانت

الاضافة بمعنى في قليلا ردوه الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما
الاضافة بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فالاولى بها ان يجعل قسما براسه
نحو غلام زيد مثال للاضافة بمعنى اللام اي غلام لزيد وخاتم فضة
مثال للاضافة بمعنى من اي خاتم من فضة وضرب اليوم مثال للاضافة
بمعنى في اي ضرب واقع في اليوم وتفيد اي الاضافة المعنوية تعريفا اي
تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان الهيئة التركيبية في الاضافة
المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف لان نسبة امر الى
معين يستلزم معلومية المنسوب ومعهوديته فان ذلك غير لازم كما لا يخفى
فان قلت قد يقال جائني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين
فلا يكون هيئة التركيب الاضافي موضوعة لمعلومية المضاف قلت ذلك
كما ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين
كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وذلك على خلاف وضعه وليس يجري
هذا الحكم في نحو غير ومثل فان اضافتهما لا تفيد التعريف وان كان المضاف
اليه المعرفة لتوغلهما في الابهام الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد يعرف
بغيريته كقولك عليك بالحركة غير السكون وكذلك اذا كان للمضاف
اليه مثل اشتهر بمماثلته في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة
فقيل كم جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثله في الشيء الفلاني

وتفيد

وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا اي تخصيص المضاف مع المضاف اليه
النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام
قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امراة فلما اضيف
الى رجل خرج عنه غلام امراة وقلت الشركاء فيه وشرطها اي شرط
الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة عن التعريف فان
كان ذا لام حذف وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من يسمى
بذلك الاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل يكفي اذ المراد
بالتجريد تجرده وخلوه من التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة في نفسه
من غير تجريد او كان معرفة جردت عن التعريف وانما يجب التجريد
لان المعرفة لو اضيف الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع
حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيف الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل
فيضيع الاضافة حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قيل لا فرق
بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما في نحو النجم والصعق والثريا وابن
عباس في لزوم تعريف المعرف فما بالهم جوزوا هذا دون ذلك قلنا
لا نسلم ان في هذه الامثلة تعريف المعرف بل فيها زوال التعريف
وهو التعريف الحاصل باللام او الاضافة وحصول تعريف آخر وهو التعريف
اعلاما بالعلمية فانها حين صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها

باللام او الاضافة فلا يلزم فيهما التعريف المعرّف بل تبديل تعريف بتعريف
وما اجازه الكوفيون من تركيب الثلثة الاثواب وتبهه من العدد
المعرف باللام المضاف الى معدودة نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار
ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل
واما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من تركه قال ذو الرمة ثلث
الاثافي والديار البلاقع واما ما جاء في الحديث من قوله بالالف الدينار
فعلى البدل دون الاضافة والاضافة اللفظية علامتها ان يكون المضاف
صفة احتراز عما اذا لم يكن صفة نحو غلام زيد مضافة الى معمولها احتراز
عما اذا كانت مضافة الى غير معمولها نحو مصارع البلد وكريم العصر مثل
ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه من
قبيل اضافة صفة المشبهة الى فاعلها ولا تفيد اضافة اللفظية فايدة
الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ
لا في المعنى بان يسقط بعض المعاني عن ملاحظة العقل بازاء ما يسقط من
اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف اللفظي
اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد
او حكما مثل حوّاج بيت الله او بحذف نوني التثنية والجمع مثل
ضاربا زيد وضاربوا زيد واما في لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير

باستاره

واستتاره في الصفة كالقايم الغلام كان اصله القايم غلامه حذف الضمير
من غلامه واستتر في القايم واضيف القايم اليه للتخفيف في المضاف
اليه فقط واما في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قايم الغلام اصله
قايم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه
بحذف الضمير واستتاره في الصفة ومن ثم اي من جهة وجوب
افادة اضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص
جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه باضافة صفة الى معمولها وجعلها
صفة للنكرة فمن جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب وامتنع تركيب
مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم كون
المعرفة صفة للنكرة ولجاز الثاني لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة
والمراد ان المشار اليه بثم وهو مجموع امور ثلثة وجوب افادة الاضافة
اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم جواز
التركيب الاول وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل
واحد من تلك الامور دخل في ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون
باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص
ومن ثم اي ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز تركيب الضاربا زيد و
الضاربوا زيد لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد

بعدم التخفيف لان تنوين الضارب انما سقط للالف واللام لا للاضافة
ولا شك انه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا انتفاء
التخصيص بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب
تقديم هذا الفرع لكنه اخره لكثرة لواحقه خلافا للفراء فانه يجيز تركيب
الضارب زيد اما لانه توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة
بحصول التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام
واجاب المصنف عنه في شرحه بانه غير مستقيم لان القول بتاخر اللام
المتقدمة حسا على الاضافة مجرد ادعاء مخالف للظاهر واما لما وقع
في شعر الاعشى من قوله الواهب المائة الهجان وعبدها فان قوله و
عبدها بالجر معطوف على المائة باضمار المعنى باعتبار العطف الواهب
عبدها فهو من باب الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك حيث اتى به بعض
البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المصنف بقوله وضعف الواهب
المائة الهجان وعبدها يعني ان هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة
بحيث يستدل به لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد لعدم
الفائدة في الاضافة ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة على المطلوب
اللهم الا ان يقال المراد به انه ضعيف في الاستدلال به اذ لا نص فيه
على الجر فانه يحتمل النصب حملا على المحل او على انه المفعول معه او لانه قد

يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه كما في رب شاة
وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز رب سخلتها بادخال رب
على سخلتها بدون العطف والبيت بتمامه الواهب المائة الهجان
وعبدها عوذا تزجي خلفها اطفالها اي ممدوحه الواهب المائة الهجان اي
البيض من النوق يستوي فيه الجمع والواحد والهجان صفة للمائة او بدل
عنها او من قبيل الثلثة الاثواب كما هو مذهب الكوفية وعبدها اي
راعيها تشبيها له بالعبد لقيامه بحق خدمتها او عبدها حقيقة باضافته لادنى
ملابسة عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ اي حديثات النتاج حال من المائة
تزجي بالزاء المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر اي يسوق وفاعله ضمير
العبد واطفالها منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول المؤنث
واطفالها مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر لا ينكشف الا
بعد معرفة حركة حرف الروي من القصيدة واما لانه قاسه على ضارب
الرجل والضاربك فاجاب المصنف عنه بقوله وانما جاز الضارب
الرجل يعني كان القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف بزوال التنوين
باللام لكنه جاز حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه و[illegible] الوجه بالاضافة
وفيه وجهان اخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول
ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفا

باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه
فقياسه على قياس مع الفارق والضاربك يعني انما جاز الضاربك
مع ان القياس عدم عدم جوازه لما عرفت وكذا شبهه وهو الضاربا
والضاربه وغيرهما فيمن قال اي في قول من قال يعني سيبويه واتباعه
انه اي الضارب في الضاربك مضاف دون من قال انه غير مضاف
والكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال
الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج جوازه الى حمل حملا اي لحموليته على
ضاربك فاتحد الفاعل المفعول له والفعل المعلل به اعني جاز وبيانه
انهم اذ وصلوا اسماء الفاعلين او المفعولين مجردة عن اللام بمفعولاتها
وكانت متصلات التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقيق تخفيف فقالوا
ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير ثم
لما لم يعتبروا التخفيف في ضاربك وجوزه بدونه حملوا الضاربك عليه
لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل
محذوفا تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد
عليه لانهما ليسا من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين في
ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقطت للاضافة
لكان ينبغي ان يتصور ذلك اولا على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية

يضاف

ثم يضاف ويقال ضاربك كما يتصور ضارب زيدا ثم يضاف ويقال
ضارب زيد ولا يتصور ضاربك فعلم انها سقطت لاتصال
فعليك ان تقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك
ضارب اياك للمنفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين وصار
الضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك وحصل التخفيف جدا ثم حمل الضاربك
عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر
متصل مع غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا
الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد واعلم انا حملنا قوله وضعف
الواهب المائة الهجان وعبدها وقوله الضاربه الرجل والضاربك
حملا على نظيرهما على الاجوبة عن استدلالات الفراء على جواز الضارب زيد
من جانب المصنف على موافقة لبعض الشارحين ولك ان تحمل
كل واحد منهما اشارة الى مسئلة على حدتها مناسبة للحكم بامتناع الضارب زيد
فمعنى قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها انه ضعيف عطف
المجرد عن اللام على المحلى به المضاف اليه صفة مصدرة باللام لانه يتوسط
العطف مثل الضارب زيد كما عرفت وانما لم يحكم عليه بالامتناع بل
بالضعف لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه وفيه يندفع
ما فيه من توهم شائبة المصادرة على المطلوب على التقدير الاول وارجاع كل من القولين

الاخير بين المسئلة ظاهر ويتضمن الرد على النزاع في الاستدلال بهما ولا
يضاف موصوف الى صفته مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي
بحاله لان لكل من هيئتي التركيب الوصفي والاضافي [illegible] لا يقوم
احدهما مقام الآخر ولهذا المعنى بعينه لا يضاف صفة الى موصوفها فلا يقال
مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفية فانه
مسجد الجامع عنده بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير
فرق ويرد على القاعدة الاولى وهو قوله لا يضاف موصوف الى صفته
مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان
في كل واحد من هذه التركيب اضيف موصوف الى صفته فان الجامع
صفة المسجد والغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء
صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفها واجيب بان مثل هذا التركيب
متاول فمسجد الجامع متاول بمسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل
معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد
مضافا اليه والجامع صفة الوقت فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع
ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت
محذوفا والجامع قايما مقامه منطويا عليه فيكون بمنزلة الصفات
الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان

معنى آخر لا يقوم

الجامع

الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة الاولى وبقلة الحمقاء
متاول بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين
المذكورين لكن هذا التاويل لا يتمشى في جانب الغربي فانه لا شك
ان المقصود توصيف الجانب بالغربية لا توصيف مكان هو جانبه
بها اللهم الا ان يقال هناك مكانان جزء وكل فالمكان الذي
اضيف اليه الجانب هو جزء والاضافة بيانية والمكان الذي
اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة
الثانية وهو قوله ولا صفة الى موصوفها مثل جرد قطيفة واخلاق
ثياب فان اصلهما قطيفة جرد وثياب اخلاق قدمت الصفة
على الموصوف واضيف اليه واجيب عنه بانه متاول بانهم حذفوا
قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما قصدوا
تخصيصه لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم في كونه صالحا
لان يكون فضة وغيرها اضافوه الى جنسه الذي يتخصص به كما اضافوا
خاتما الى فضة فليس اضافته اليها ليتخصص وعلى هذا القياس اخلاق
ثياب ولا يضاف اسم مماثل اي مشابه للمضاف اليه في العموم
والخصوص الى ذلك المضاف اليه في المعنى سواء كانا مترادفين
كليث واسد في الاعيان والحبس ومنع في المعاني والاحداث

من حيث انه
بل من حيث انه
اضيف اليه

المماثلة ان يكون [illegible]
في جميع الصفات
والتشبيه ان [illegible]
في صفة

او غير متراد فين بل متساويين في الصدق كالانسان والناطق
لعدم الفايدة في ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت رايت ليث اسد
لا يفيد الا ما يفيده رايت ليثا بدون ذكر الاسد واضافة الليث
اليه لغوا لا فايدة فيه بخلاف اضافة العام الى الخاص نحو كل
كل الدراهم وعين الشيء فانه اي المضاف فيهما تخصيص اي يصير
خاصا بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه سواء
افادت الاضافة التعريف او التخصيص واعمية العين عن
الشيء اذا كان اللام فيه للعهد ظاهر واما اذا كان للجنس ففيها
خفاء ويرد على قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في
العموم والخصوص قولهم سعيد كرز فان سعيدا او كرزا اسمان
لمسمى واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الاخر واجيب بانه
متاول بحمل احدهما على المدلول والاخر على اللفظ فكانك اذا قلت
جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول هذا اللفظ ولم يتاولوا كرز سعيد
لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح من الاسم غالبا
واذا اضيف الاسم الصحيح وهو في عرف النحاة ما ليس في اخره حرف
علة او الملحق به وهو ما في اخره واو او ياء قبلها ساكن وانما كان
ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا يثقل عليها الحركة لمعارضة

عنه السكون

عنه السكون تقبل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد الكون
في الوقوع بعد استراحة اللسان ولا يثقل عليها الحركة بعد السكون كما لا يثقل في
الابتداء كذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر اخره للتناسب مثل ثوبي
ودلوي وظبيي في الصحيح ودلوي وظبيي في الملحق به والياء مفتوحة او ساكنة
وقد اختلف في ان ايهما الاصل والصحيح انه الفتح اذ الاصل في الكلمة التي
على حرف واحد الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما والاصل
بما يبنى على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف فان كان
اخره اي اخر اسم المضاف الى ياء المتكلم الفا مثلا تثبت اي الالف على اللغة النحا
الفصيحة لعدم موجب الانقلاب نحو عصاي ورحاي وهذيل وهو قبيلة
من العرب تقلبها اي الالف حال كونها لغير التثنية ياء لمناسبة كلمة
ياء المتكلم وتدغم في الياء مثل عصي ورحي ولا تقلب الف التثنية كغلاماي
لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان اخر الاسم المضاف
الى ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة
الواحدة مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقط النون للاضافة
ادغم الياء في الياء وصار مسلمي وان اخره واو قلبت الواو ياء للاجتماع لاجتماع
الواو والياء والاولى منهما ساكنة مثل مسلموي اذا اضيف الى ياء المتكلم
قلبت واوه ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها لانها لا تقلب

ياء ساكنة يوجب بقاء الفتحة قبلها لتغير وحركت بالحركة المناسبة
نحو مسلمي وان كانت قبل الواو والياء فتحة بقيت على ما قبلها مفتوحا
كقولك في مسلمين مسلمي وفي المصطفون مصطفي لخفة الفتحة وفتحت الياء
اي ياء المتكلم في الصور الثلث للساكنين اي للزوم التقاء الساكنين
متحركة ان لم تحرك واختير الفتح لخفته واما الاسماء الستة التي مر البحث
عنها مضافة الى غير ياء المتكلم فاخي وابي اي فالحال في اب واخ منها اذا اضيف
الى ياء المتكلم ان يقال اخي وابي مثل يدي ودمي بلا رد المحذوف لجعله
نسيا منسيا واجاز المبرد فيهما اخي وابي برد لام الفعل فيهما وهي الواو ثم
ياء وادغام الياء في الياء وتمسك في ذلك بقول الشاعر وابي مالك
ذو المجاز بدار وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى واجاب عنه
المصنف بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون
الجمع اي ابي جمع اب فاصله ابين سقطت النون في الاضافة
فاجتمعت ياآن فادغمت الاولى في الثانية فصار ابي وقد جاء جمعه
هكذا في قول الشاعر فلما تبين اصواتنا بكين وفدّيننا بالابينا اي سمعن
وعلمن اصواتنا بكين وقلن لنا اباءنا فداكم اباءنا فداكم وتقول اخي
امراة وريئة لامتناع الثانية الخ اي الذكر حمي وهني بلا رد المحذوف
عند الاضافة الى ياء المتكلم وانما فصل عن اخي وابي لانه لم ينقل عن المبرد

وقد اورد الجامي هذه

بهما في المشهور ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل عنه لبعضهم ذلك
خلاف في الاسماء الاربعة ويقال في فم حال اضافته الى ياء المتكلم
في بابه والقلب والادغام في الاكثر نحو في اكثر موارد استعماله وفمي في
منها التاء للميم المعوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة واذا قطعت
الاسماء المذكورة عن الاضافة قيل اخ واب وحم وهن وفم بالحركات
الثلث ولكن فتح الفاء افصح منها اي من الضم والكسر وجاء حم مثل يد
فيقال هذا حم وحمك ورايت حما وحمك ومررت بحم وحمك ومثل
خب بالهمزة فيقال هذا حمء وحماءك ورايت حماء وحماءك ومررت
وحماءك ومثل دلو بالواو فيقال هذا حمو وحموك ورايت حموا
وحموك ومررت بحمو وحموك ومثل عصا بالالف فيقال هذا حما
وحماك ورايت حما وحماك ومررت بحما وحماك مطلقا اي جواز
مثل هذه الاسماء الاربعة مطلق غير مقيد بحال الافراد والاضافة
وهن مثل يد مطلقا اي في الافراد والاضافة فيقال هذا هن ورايت
ومررت بهن وهذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك
ولا يضاف الى مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء
الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ
من الشاعر انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه ولو قيل لا يضاف

اي غير اسم الجنس لكان اشمل وكانه خص المضمر بالذكر لانه كان لبعض
تلك الاسماء حكم خاص عند اضافته الى ياء المتكلم فمنع اضافته الى المضمر
مطلقا نفيا لاختصاصه بحكم باعتبار اضافته اليه ولا يقطع اي ذو عن
الاضافة لان جعله وصلة الى الاجناس ليس الا بالاضافة اليها التوابع
وهو جمع تابع منقول من الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمي يجمع على
فواعل كالكاهل على الكواهل والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات التي هي اقسام الاسم فلا ينتقض حدها بخروج نحو ان ان
وضرب ضرب لعدم كونهما من افراد المحدود كل ثان اي متاخر ملحوظ
مع سابقه كان في الرتبة الثانية منه فدخل فيه التابع الثاني والثالث
فصاعدا ملتبس باعراب سابقه اي بجنس اعراب سابقه بحيث
يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه ناشئ كلاهما من جهة واحدة
شخصية نحو جاءني زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في الرتبة
الثانية منه واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع في كل منهما
ناشئ من جهة واحدة شخصية هي فاعلية زيد العالم لان المجيء المنسوب
الى زيد في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فقوله كل ثان
يشمل التوابع وخبر المبتدا او خبري كان وان واخواتهما وثاني مفعولي
ظننت واعطيت وقوله باعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدا

وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء
لان العامل في المبتدا والخبر وان كان هو الابتداء اعني التجرد عن
العوامل اللفظية للاسناد لكن هذا المعنى من حيث انه يقتضي
مسندا اليه صار عاملا في المبتدا ومن حيث انه يقتضي مسندا صار عاملا
في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا ظننت من حيث انه
يقتضي مظنونا فيه ومظنونا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة
وكذلك اعطيت من حيث انه يقتضي اخذا وماخوذا عمل في مفعوليه
فليس انتصابهما من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف
بالنسبة الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا
او حكما فلا يرد نحو جاءني هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل ولا رجل ظريفا
ثم ان لفظة كل ههنا ليست في موقعها لان التعريف انما يكون للجنس
وبالجنس لا للافراد وبالافراد فالمحدود بالحقيقة التابع والحد مدخول كل
وهو ثان باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما ادخل كل عليه افاد
صدق المحدود على كل افراد الحد فيكون مانعا والظاهر انحصار المحدود
فيها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعا فيحصل حد جامع مانع يكون جمعه ومنعه
كالمنصوص عليه النعت تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله يدل
على معنى في متبوعه اي تدل بهيئة تركيبه مع متبوعه على حصول معنى

مادة

في متبوعه مطلقا اي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد احتراز
عن ساير التوابع ولا يرد عليه البدل في مثل قولك اعجبني زيد علمه
والمعطوف في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه ولا التاكيد في نحو قولك
جاءني القوم كلهم على معنى الشمول في القوم فان دلالة التوابع في هذه الامثلة
على حصول معنى في المتبوع انما هي بخصوص موادها فلو جردت عن هذه
المواد كما يقال اعجبني زيد غلامه او اعجبني زيد وغلامه او جاءني زيد نفسه
لا تجد لها دلالة على معنى في متبوعها بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية
بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعها في اي مادة كانت
وفايدته اي فايدة النعت غالبا تخصيص في النكرة كرجل عالم او توضيح
في المعرفة كزيد الظريف وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد تخصيص وتوضيح
نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
او لمجرد التاكيد مثل نفخة واحدة اذ الوحدة تفهم من التاء في نفخة فاكدت
بالواحدة ولما كان غالب مواد صفة المشتقات توهم كثير من النحويين
ان الاشتقاق شرط في النعت حتى يأولوا غير المشتق الى المشتق
ولم يكن هذا مرضيا للمصنف رده بقوله ولا فصل اي ولا فرق بين
ان يكون النعت مشتقا او غيره في صحة وقوعه نعتا اذا كان وضعه
او وضع غير المشتق لغرض المعنى اي لغرض الدلالة على المعنى الواقع في

الشيوع

المتبوع عموما اي في جميع الاستعمالات مثل تميمي وذي مال فان التميمي
يدل دايما على ان لذات ما نسبة الى قبيلة تميم وذو مال يدل على
ان ذاتا ما صاحب مال او خصوصا اي في بعض الاستعمالات بان
يدل في بعض المواضع على حصول معنى لذات ما ويجوز ان يقع نعتا
وفي بعضها لا يدل على ذلك ولا يصح جعله نعتا مثل مررت برجل اي
رجل اي كامل في الرجولية فاي رجل باعتبار دلالته في مثل هذا التركيب
على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا وفي مثل اي رجل عندك لا يدل
على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا ومثل مررت بهذا الرجل هذا يدل
على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة
بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمة فلهذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا
وفي المواضع الاخر التي لا تدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب
بعضهم الى ان الرجل بدل من اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف
بيان ومثل مررت بزيد هذا اي بزيد المشار اليه فهذا في هذا الموضع
يدل على معنى حاصل في ذات زيد فوقع صفة له وفي المواضع الاخر التي
لا تدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة ويوصف النكرة لا المعرفة بالجملة
الخبرية التي في حكم النكرة لان الدلالة على معنى في متبوعه كما توجد في المفرد
كذلك توجد في الجملة الخبرية وانما قيد الجملة بالخبرية لان الانشائية

لا يقع صفة الا بتاويل بعيد كما اذ قلت جاءني رجل اضربه اي مقول في حقه اضربه اي مستحق لان يومر بضربه ويلزم فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط نحو جاءني رجل ابوه قايم واذا لم يكن فيها الضمير الرابط يكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان يقع صفة له مثل جاءني رجل زيد عالم ويوصف بحال الموصوف اي بحال قايمة به نحو مررت برجل حسن اذ الحسن حال الرجل وصفته وبحال متعلقه اي متعلق الموصوف يعني بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه والكان اعتباريا فالاول اي النعت بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في عشرة امور يوجد منها في محل تركيب اربعة في الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان صفة يستوي فيها المذكر والمونث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرة صبور او فعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامرة جريح او كان صفة مونثة تجري على المذكر كعلامة والثاني اي النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه في خمسة الاول وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد منها في محل تركيب اثنان وفي البواقي من تلك الامور العشرة وهو الباقي خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل لشبهه به يعني ننظر الى فاعله فان كان مفردا

رمضي

او مثنى او مجموعا افرد كما يفرد الفعل وان مذكرا او مونثا حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث وان كان فاعله مونثا غير حقيقي او حقيقيا مفصولا يذكر ويونث جوازا نقول مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم ومررت بامرة قايم ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل قايمة جاريته مثل تقوم جاريته وبرجل معمور او معمورة داره مثل يعمر وتعمر داره وبرجل قايم او قايمة في الدار جاريته مثل يقوم او تقوم في الدار جاريته فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في خمسة البواقي كالفعل لان فاعله كالضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في الجمع المذكر العاقل والنون في الجمع المونث والتاء في الواحد المونث ولذلك قلت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامراة ضاربة وبامراتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن فلم خصصت الثاني بهذا الحكم قلنا المقصود الاصلي في هذا المقام بيان نسبة الصفتين الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول يتبعه في الامور العشرة وكان لا يخرجه مشابهته للفعل في الخمسة البواقي عن هذه التبعية

لما عرفت اكتفي فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه
لما حكم عليه بالتبعية في الجملة الاولى لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فانه
غير مضبوطة بل بين ضابطة عدم تبعيته بكونه كالفعل بالنسبة الى الظاهر في الجملة الثانية
بعده ليبين حاله عند عدم التبعية ومن ثم اي ومن اجل كون الوصف
الثاني في الجملة البواقي كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه كما حسن قعد
غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مونث غير حقيقي كما حسن قعد
غلمانه وضعف قام رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق
علامة المثنى والجمع في الفعل المسند الى ظاهرهما ضعيف ويجوز من غير حسن
ولا ضعف قعود غلمانه وان قعود جمع ايضا كقاعدون لانك اذا كسرت
الاسم المشابه للفعل خرج لفظا من موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل
لا يكسر فلم يكن قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه فاعلان
في الظاهر الا ان يخرج الواو من الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر
او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدا او والمضمر لا يوصف لان ضمير المتكلم و
المخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما
ضمير الغائب وعلى الوصف الوضع الوصف المادح والذام وغيرهما طردا
للباب بعد لا يوصف به لانه ليس في المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام
معنى بالذات لانه يدل على ذات لا على قيام معنى بها وكانه لم يقع في بعض النسخ

قوله ولا يوصف به وبهذا اعتذر الشارح الرضي وقال لم يذكر المصنف انه
لا يوصف بالضمير لانه تبين ذلك بقوله والموصوف اخص او مساو اي
الموصوف المعرفة اشد اختصاصا بالتعريف والمعلومية من الصفة يعني
اعرف منها لانه المقصود الاصلي فيجب ان يكون اكمل منها في التعريف
او مساويا لها لانه لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون ادون منها
والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام
ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات فبينهما مساواة ومن ثم
اي ومن اجل ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف ذو اللام الا بمثله
اي ذي اللام الاخر والموصول فانه ايضا مماثل لذي اللام لما عرفت بينهما
من المساواة في التعريف نحو جاءني الرجل الفاضل والرجل الذي كان عندك
امس او بالمضاف الى مثله اي مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءني
الرجل صاحب الفضل بين او بواسطة نحو جاءني الرجل صاحب لجام الفرس الفرس
لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه على الخلاف
الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف سائر المعارف فانها اخص من ذي
اللام فلو وقع اخص نعتا لغير اخص فهو محمول على البدل عند صاحب
هذا المذهب وانما التزم وصف باب هذا اي باب اسم الاشارة
بذي اللام مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس يقتضي جواز وصفه بذي اللام

والموصول والمضاف إلى أحدهما للإبهام الواقع في هذا الباب بحسب
أصل الوضع المقتضي لبيان الجنس فإذا أريد رفعه لا يتصور بمثله لإبهامه
ولا يليق بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف إليه لأنه كالأسماء
أي المستعير والسؤال من المحتاج الفقير فيتعين ذو اللام لتعينه في نفسه وحمل
الموصول عليه لأنه مع صلته مثل ذي اللام مثل مررت بهذا الذي كرم أي
الكريم ومن ثم أي ومن أجل أن التزام وصف باب هذا بذي اللام
لرفع الإبهام ببيان الجنس ضعف مررت بهذا الأبيض لأنه لا يتبين
به جنس المبهم لأن الأبيض عام لا يختص بجنس دون جنس وحسن
مررت بهذا العالم لأنه يتبين به أن المشار إليه إنسان بل رجل العطف
يعني المعطوف بالحرف تابع مقصود أي قصد نسبته إلى شيء أو نسبة شيء
إليه بالنسبة في الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود
مع متبوعه كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه مقصودا
بها نحو جاء في زيد وعمرو فعمرو تابع لأنه معطوف على زيد فقصد نسبة المجيء
إليه بنسبة المجيء الواقعة في الكلام وكما أن نسبة المجيء إليه مقصودة كذلك
نسبته إلى زيد الذي هو متبوعه أيضا مقصودة فقوله مقصود بالنسبة احتراز
عن غير البدل من التوابع لأنها غير مقصودة بل المقصود متبوعاتها وقوله مع
متبوعه احتراز عنه لأنه المقصود دون متبوعه قيل يخرج بقوله مع متبوعه

البدل

المعطوف بلا وبل ولكن وأم وإما وأو لأن المقصود بالنسبة معها أحد
الأمرين من التابع والمتبوع لا كلاهما وأجيب بأن المراد بكون المتبوع
مقصودا بالنسبة أن لا يذكر لتوطئة ذكر التابع وبكون التابع مقصودا بالنسبة
أن لا يكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال به ولا شك أن المعطوف
والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى
ولما تم الحد بما ذكره جعله معرفا أردفه لزيادة التوضيح بقوله يتوسط بينه
أي بين ذلك التابع وبين متبوعه أحد الحروف العشرة وسيأتي
تفصيلها في قسم الحرف المشار إليه لغايته مثل قام زيد وعمرو وقوله يكتف
بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة لأن الحروف
قد يتوسط بين الصفات مثل جاءني زيد العالم والشاعر والدبير فالصفة
الداخلة عليها حرف العطف كالشاعر والدبير لها جهتان أحدهما
كونها صفة زيد تابعة بتبعية المعطوف عليه وآخرهما كونها معطوفا
على الصفة المتقدمة تابعا لها ويصدق على هذه الصفة من جهتها الأولى أنها
تابع لأنها صفة زيد يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف لأن توسط
حرف العطف بين شيئين لا يلزم أن يكون لعطف الثاني على الأول
فإن لم يكن قوله مقصودا بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفات من
جهة الأولى في حد المعطوف وهي من هذه الجهة ليست معطوفا فلم يبق

ما لغاو قيل قد جوز الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف والصفة
لتاكيد اللصوق في مواضع عديدة من الكشاف وحكم المصنف في شرح
المفصل في مباحث الاستثناء ان قوله تعالى ولها منذرون وفي
قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون صفة لقرية فلو
اكتفي بقوله تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن المصنف
انه قال في امالي الكافية ان مثل جاءني زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه
وبين متبوعه احد الحروف العشرة وليس بعطف على التحقيق وانما هو باق
على ما كان عليه في الوصفية وانما حسن دخول العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف
لما بينهما من التغاير فلو حد المعطوف كذلك لدخل فيه بعض الصفات
مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسط بينهما
عاطفة لدلالتها فيهما على ما يدل عليه في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك
فمع جعلها غير عاطفة في الصفات وعاطفة في غيرها ارتكاب امر بعيد
من غير ضرورة داعية اليه واذا عطف على الضمير المرفوع لا المنصوب
والمجرور المتصل بارزا كان او مستترا الا المنفصل اكد بمنفصل اولا
ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به
لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل
والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كالعطف

على بعض حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل
وان كان كالجزء لكنه منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل
به بتاكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا الكد
لان المعطوف في الحكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف
ايضا تاكيدا وهو باطل فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن
كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء
معنى فلا حاجة فيهما الى التاكيد مثل ضربت انا وزيد وزيد ضرب هو وغلامه
الا ان يقع فصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز تركه
اي ترك التاكيد بمنفصل لانه قد طال الكلام بوجود الفصل فحسن الاقتصار
بترك التاكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم
وزيدا او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا و
لا زائد بعد حرف العطف لتاكيد النفي وانما قال يجوز تركه فانه قد يؤكد
بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد
والامران متساويان هذا واعلم ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل
هو الاولى ويجوزون العطف بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبح والكوفيون
يجوزونه بلا قبح واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض حرفا كان او اسما
لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل بالفعل لان

الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فكره
العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس
للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه
كما فعل في المرفوع المتصل وفي استعارة المرفوع مذلة ولا يكتفى بالفصل لان
الفصل لا تاثير له الا في جواز ترك التاكيد بالمنفصل لا اختيارا لحيث
لا يمكن التاكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور له اثر فكيف يكتفى به فلم يبق
الا اعادة العامل الاول نحو مررت بك وبزيد والمال بيني وبين زيد
والمعطوف هو المجرور فقط والعامل مكرر وجره بالاول والثاني زائد لعدم
معنى بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل
جره بالثاني كما في الحرف الزائد في كفى بالله وهذا الذي ذكرنا من لزوم
اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها
اضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار
فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل في نحو جاؤني كلهم والابدال منه
نحو اعجبتني جمالك من غير شرط تقديم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد
الضمير المجرور في مررت بك نفسك والابدال منه نحو عجبت بك من غير اعادة
الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع
اعادة الجار قلنا التاكيد عين المؤكد والبدل في الاغلب اما كل المبدل او

لعينه

لعينه او متعلقه والغلط قليل نادر فيهما ليسا باجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين
عنه لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة في ربطهما الى متبوعهما
الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف العطف فان المعطوف مغاير للمعطوف
عليه يتخلل بينهما العاطف فلا بد من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل
في المرفوع وباعادة الجار في المجرور ليخرج المتصل المرفوع عن غرابة الاتصال
ويناسب المعطوف عليه بتاكيده بالمنفصل ويقوى مناسبة المجرور بانضمام
الجار اليه كما في المعطوف عليه والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز
له ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيها
منتفيا في المعطوف وانما قلنا في الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله احترازا
عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير
والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه
وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف احترازا عن مثل
قولنا يا رجل والحارث فان الحارث معطوف على الرجل وليس في حكمه
لان ما يقتضي تجرده عن اللام هو اجتماع اللام وحرف
النداء وهو ف وانما نحو رب شاة وسخلتها فبتقدير التنكير
لقصد عدم التعيين اي رب شاة وسخلة لها او محمول على النكرة الضمير كربه
رجلا على الشذوذ اي رب شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف في حكم المعطوف

عليه في احوال عارضة له بالنظر الى نفسه وغيره ان كان المعطوف مثل
المعطوف عليه فلهذا وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضم
زيد بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد
في كونه مفردا معرفة وامتنع بناؤه في يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس
مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف ومن ثم اي ومن اجل
ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز في تركيب
ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب اذ لو نصب
او خفض لكان معطوفا على قائم او قائما فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع
لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد الى اسم ما فتعين الرفع
على ان يكون خبرا مقدما على المبتدا وهو عمرو ويكون من قبيل عطف
الجملة على الجملة ولا مانع منه ولما كان لقائل ان يقول هذه القاعدة
منتقضة بقولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه
ضمير يعود الى الموصول ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك
الضمير فاجاب عنه بقوله وانما جاز الذي [illegible]
لانها اي الفاء في هذه التركيب فاء السببية [illegible] الى السببية
بان يكون معناها السببية لا العطف فلا يرد نقضا على تلك القاعدة
او يكون معناها السببية مع العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكفي

بالربط

بالربط في الاولى والمعنى الذي اذا يطير فيغضب زيد الذباب اذ يتوهم منها سببية
الاولى للثانية فالمعنى الذي يطير فيغضب زيد ~~بطيره~~ بسببه الذباب
ويمكن ان يقدر فيه ضمير اي الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب واذا
عطف اي اوقع العطف بناء على وجود عاملين بان عطف اسمان
على معموليهما العاطف واحد وقال بعض شارحي اللباب الاظهر يعني
ان العطف هنا محمول على معناه اللغوي اي امالة الاسمين نحو العاملين
بان جعلا معمولهما والاكثر ان رحمه [illegible] ان المعنى على معمولي عاملين وانما قال
على معمولي عاملين لانه على معمولي عامل واحد فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد
عمروا وبكر خالدا او كما على اكثر من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه مختلفين
اي غير متحدين بان لا يكون الثاني عين الاول وذلك لدفع وهم من
يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد عمروا وبكر خالدا من هذا الباب مع انه
ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول والثاني تاكيد له و
ذلك العطف كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة
وقال الشاعر اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا فهذا
بحسب الظاهر جائز لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف
لم يقو ان يقوم مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب
الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا يأول الامثلة الواردة عليها ولا يقدر

وان كان

على صورة السماع بل يحكمها وغيرها وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف
القراء جار في جميع المواد عند الجمهور الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وفي
في الدار زيد او الحجرة عمرو اعني الا في صورة تقديم المجرور وتاخير المرفوع او المنصوب
المجيئة في كلامهم واقتصروا الجواز على صورة السماع لان ما يخالف القياس
يقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز العطف بجب
الحقيقة في هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف المضاف وابقاء المضاف
اليه على اعرابه نحو تريدون عرض الدنيا والله يريد الاخرة بجر الاخرة كما
جاء في بعض القراآت اي عرض الاخرة (تابع يقرر امر المتبوع اي
حاله وشانه عند السامع يعني يجعل حاله ثابتا متقررا عنده في النسبة
اي في كونه منسوبا او منسوبا اليه فيثبت عنده ويحقق ان المنسوب
والمنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غير وذلك اما لدفع
ضرر الغفلة عن السامع لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون
بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد زيد او ضرب ضرب زيد او لدفع ظن
السامع به تجوزا اما في المنسوب نحو قولك زيد قتيل قتيل دفعا لتوهم
السامع ان يريد بالقتل الضرب الشديد فيجب حينئذ ايضا تكرير اللفظ
حتى لا يبقى شك في ارادة المعنى الحقيقي او في المنسوب اليه فانه
ربما ينسب الفعل الى الشيء والمراد نسبته الى البعض متعلقاته كما في

قطع

قطع الامير اللص اي قطع غلامه فيجب ح تكرير المنسوب اليه لفظا
نحو ضرب زيد زيد اي ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكريره معنى
نحو ضرب زيد نفسه او عينه او في الشمول اي التاكيد ما يقرر امر المتبوع
في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه او في شمول المتبوع افراده دفعا
لظن السامع تجوزا لا في نفس المنسوب اليه بل في شموله للافراد
فانه كثيرا ما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يراد
النسبة الى بعضها فيدفع هذا الوهم بذكر كل واجمع واخواته وكليهما
وثلثهم واربعتهم ونحوها وهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد واذا
عرفت هذا فنقول اخرج المصنف الصفة والعطف والبدل
عن حد التاكيد بقوله يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر
خروجهما به واما فلان وضعها للدلالة على معنى في متبوعها وافادتها توضيح
متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع واما عطف البيان فهو توضيح
متبوعه فهو يقرر امر متبوعه وحقيقته لكن لا في النسبة والشمول هذا
حاصل ما ذكره المص في شرحه وهو اي التاكيد لفظي اي منسوب
الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ ومنسوب معنوي اي منسوب الى
المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظي منه تكرير اللفظ الاول بعينه
اي متكرر اللفظ الاول ومعاده حقيقة نحو جاءني زيد زيد او حكما نحو ضربت

انت وضربت انا فان ذلك في حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا
للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا
وجرى على التكرير مطلقا لا التكرير الذي هو التاكيد الاصطلاحي
في الالفاظ كلها اسماء وافعالا او حروفا او جملا او مركبات تقييدية
او غير ذلك ولا يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظي الاصطلاحي
وتخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه
بالفاظ محصورة كالتاكيد المعنوي والتاكيد المعنوي مختص بالفاظ
محصورة اي معدودة محدودة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع
واكتع وابصع وابتع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة قيل لا معنى
لهذه الكلمات الثلث في حال الافراد مثل حسن بسن وقيل اكتع
مشتق من حول كتيع اي تام وابصع بالمهملة من بصع العرق اي سال
وبالمعجمة من بضع اي روي وابتع من التبع وهو طول العنق مع شدة
مغرزه ويمكن استنباط مناسبات خفية بين هذه المعاني ومعنى التاكيد
بالتامل الصادق فالاولان النفس والعين يجيان اي يجيئان على الواحد و
المثنى والمجموع والمذكر والمونث باختلاف صيغتهما افرادا وتثنية وجمعا
واختلاف ضميرهما اي العائد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه في المذكر
الواحد ونفسها في المونث الواحدة وانفسهما بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر

بلا ذكر اجمع

والمونث

والمونث ومن بعض العرب نفساهما وعيناهما وانفسهم في جمع المذكر العاقل
وانفسهن في جمع المونث وغير العاقل من المذكر والمونث في ما سوى المثنى
والعين اولى تغليبا كالقمرين سوى الثالث ثانيا للمثنى مثل كلاهما
للمذكر وكلتاهما للمونث والباقي بعد الثلثة المذكورة لغير المثنى مفردا
كان او جمعا باختلاف الضمير العائد الى المتبوع المؤكد في كله نحو قرأت
الكتاب كله وكلها نحو قرأت الصحيفة او القصة كلها او كلهم نحو اشتريت
العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت النساء كلهن وباختلاف الصيغ في الكلمات
البواقي وهي اجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة والمعجمة تقول اجمع في المذكر
الواحد وجمعاء في المونث الواحدة او الجمع بتاويل الجماعة واجمعون
في جمع المذكر وجمع في جمع المونث وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع ابتع
بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون بصع ولا يؤكد بكل واجمع الا
ذو اجزاء مفردا كان او جمعا اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه ولا حاجة
الى ذكر الافراد لان الكلي ما لم تلاحظ افراده مجتمعة ولم تعتبر اجزاء لا تصح تاكيده
بكل واجمع ويجب ان يكون تلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها حسا
كاجزاء القوم او حكما كاجزاء العبد ليكون في التاكيد بكل واجمع فائدة مثل
اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله فان العبد قد يتجزى في الاشتراء
فيصح تاكيده بكل ليفيد الشمول بخلاف جاء زيد كله لعدم صحة افتراق

اجرايه لا اجتناؤ لا احكامًا في حكم الجمع واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا
كان او مستكنا بالنفس والعين اي اذا اريد تاكيده بهما اكد ذلك الضمير اولا
بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربت انت نفسك فنفسك تاكيد
للتاء الضمير بعد تاكيده بمنفصل هو انت اذ لولا ذلك لالتبس التاكيد
بالفاعل اذا اوقع تاكيدا للمستكن نحو زيد اكرمني هو نفسه فلو لم يوكد الضمير
المستكن في اكرمني بقوله هو ويقال زيد اكرمني نفسه لالتبس نفسه الذي
هو التاكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس في هذه الصورة اجري بقية الباب
عليه وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس
والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم
اللبس وبالمتصل لجواز تاكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيده
بمنفصل نحو انت نفسك قائم لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز
تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تاكيد نحو القوم جاؤني كلهم
اجمعون لعدم التباس التاكيد بالفاعل لان كلا واجمعين يليان العوامل
قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليانها كثيرا واكتع واخواه يعني
ابتع وابصع اتباع بفتح الهمزة على ما هو المشهور لاجمع يعني يستعمل هذه
الكلمات الثلث بتبعيته لا باصالة لكونه ادل منها على المقصود وهو
الجمعية فلا يتقدم يعني اكتع واخويه عليه اي على اجمع لو اجتمعت معه و

وذكرها اي ذكر اكتع مع اخويه دونه اي دون ذكر اجمع ضعيف لعدم
دلالتها على معنى الجمعية ولزوم ذكر ما من شانه التبعية بدون الاصل
البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع اي تقصد النسبة اليه
بنسبة ما نسب الى المتبوع دونه اي دون المتبوع اي لا يكون النسبة
الى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة اليه تمهيدا
او غيره مثل جاءني زيد اخوك وضربت زيدا اخاك واحترز بقوله مقصود
بما نسب الى المتبوع عن النعت والتاكيد وعطف البيان لانها ليست
مقصودة بما نسب اليها بل المتبوع مقصود به وبقوله دونه احترز عن العطف
بحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه مع التابع ولا يصدق الحد
على المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد
المعطوف وكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان قلت هذا الحد لا يتناول البدل
الذي بعد الا مثل ما قام احد الا زيد فان زيد بدل من احد وليس نسبة
ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد قلنا ما نسب الى المتبوع
بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى احد نسبة القيام الى زيد قلنا ما نسب
الى المتبوع ههنا القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام بعينه الى التابع
مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود بنسبته بنسبة ما
نسب الى المتبوع فان النسبة الماخوذة في الحد اعم من ان يكون بطريق

ولاثبات او النفي ويمكن ان يقصد منه اي شيء يعني النسبة الى شيء آخر
ابتداء او يكون الاول توطية للثاني وهو اي البدل انواع اربعة بدل
الكل اي بدل هو كل المبدل منه وبدل البعض اي بدل هو بعض
المبدل منه فالاضافة فيهما مثلها في خاتم فضة وبدل الاشتمال اي بدل
مسبب غالبا عن اشتمال احد المبدلين على الاخر اما اشتمال البدل على
المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو يسألونك عن الشهر الحرام
قتال فيه وبدل الغلط اي بدل مسبب عن الغلط فالاضافة في الاخيرين
من قبيل الاضافة المسبب الى السبب لادنى ملابسة فالاول اي بدل
الكل مدلوله مدلول الاول يعني متحدان ذاتا لا ان يتحد مفهوماهما ليكونا
مترادفين نحو جاءني زيد اخوك فزيد واخوك وان اختلفا مفهوما فهما
متحدان ذاتا قال الشارح الرضي وانا الى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين
بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان غير
الابدل الكل وما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة
دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين
فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود في بدل الكل
هو الثاني فقط ولا في ساير الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين
في جوابه انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا اصليا فالحاصل ان مثل لو يكن

بالنسبة اصلا بل ارادوا انه [illegible] مقصودا

جاءني اخو

جاءني اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني
تتمة له وتوضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى
الثاني وجئت بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد فالثاني بدل
وح يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد
اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر والثاني اي بدل البعض جزؤه اي
جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا راسه والثالث اي بدل الاشتمال
بينه وبين الاول اي المبدل منه ملابسة بحيث يوجب النسبة الى
المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه
يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته وتعين نسبة الاعجاب
الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف
ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة
ولا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط بغيرها اي
تكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه او جزءه فيدخل فيه
ما اذا كان البدل جزءا من البدل ويكون ابداله منه بناء على هذه الملابسة
نحو نظرت الى القمر فلكه والمناقشة بان القمر ليس جزءا من فلكه بل هو مركوز
فيه مناقشة في المثال ويمكن ان يورد لمثاله مثل رايت درجة الاسد
برجه فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات

وهي ثلثون

وانما يجعل هذه البدل قسما خامسا ولم يسم ببدل الكل من البعض لقلته
وندرته بل قيل لعدم وقوعه في كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة
والرابع اي بدل الغلط ان تقصد اي يكون بان تقصد انت اليه
اي الى البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما بعد ان غلطت بغيره
اي بغير البدل وهو المبدل منه ويكونان اي البدل والمبدل منه
معرفتين نحو ضرب زيد اخوك ونكرتين نحو جاءني رجل غلام لك
ومختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاءني رجل غلام زيد واذا كان
البدل نكرة مبدلة من معرفة فالنعت اي نعت بدل المعرفة واجب
لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه قالوا فيه بعينه
فيكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة و
يكونان ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم
اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا او اخوك ضربت زيدا اياه
ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب مثل ضربته زيدا لان
المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر
منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود مع كون
مدلولهما واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فان الثاني فيها
مغتفر اذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول الاول فيقال اشتريتك نصفك واشتريتني

نصفي

نصفي واعجبتني علمك واعجبتك علمي وضربتك الحمار وضربتني الحمار عطف
البيان تابع شامل لجميع التوابع غير صفة احترز به من الصفة يوضح
متبوعه احترز به عن البدل والعطف بالحرف والتاكيد ولا يلزم من
ذلك ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل
من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول
اوضح من الثاني مثل اقسم بالله ابو حفص عمر فابو حفص كنية امير المؤمنين
عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعمر عطف بيان له وقصته انه اتى
اعرابي عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة
دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل
بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم
بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر
وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم
صدق اي صدق الاعرابي ان ناقته دبراء [illegible] حتى التقيا فاخذ بيده
فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على بعير وزوده
وكساه وفصله اي فرقه من البدل لفظا اي من حيث الاحكام اللفظية واقع
في مثل انا ابن التارك البكري بشر فان قولك بشر ان جعل عطف
بيان البكري جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل

فيكون التقدير يا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكرنا في ما سبق
في الضارب زيد واخره عليه الطير ترقبه وقوعا وعليه الطير ثاني مفعولي
التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير
ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في عليه
ووقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه اي واقعة حوله مترقبة لازهاق
روحه لان الانسان ما دام له رمق فان الطير لا ترقبه واما الفرق المعنوي
بينهما فقد تبين فيما سبق والمراد بمثل انا ابن التارك البكري بشر كل
ما كان عطف بيان للمعرف باللام الذي اضيف اليه الصفة المعرفة
باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا الباب
اي كل ما لا يخالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا فيتناول
صورة النداء ايضا فانك تقول يا غلام زيد وزيدا بالتنوين مرفوعا
حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل اذا جعلته عطف بيان ويا غلام
زيد بالضم اذا جعلته بدلا والمبني الاول اظهر والثاني افيد المبني اي الاسم
المبني وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف
الاسم المبني اذ لو لم يعرفها لكان تعريفا للمبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني
فقط المبني ما ناسب اي اسم ناسب مبني الاصل وهو الحرف والفعل
الماضي والامر بغير اللام والمراد بالمناسبة المناسبة في توقيف المعرب

بهو هذه المناسبة وقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما
بتضمن الاسم معنى المبني الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام
او بشبهه كالمبهمات فانها تشبه الحرف في الاحتياج الى الصلة او
الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل او مشاكلته
للواقع موقعه كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع
موقع كاف الخطاب المشابه للحرف في نحو ادعوك او اضافته اليه
كقوله تعالى من عذاب يومئذ فيمن قرأ بالفتح او وقع غير مركب مع غيره
على وجه يتحقق عامله فعلى هذا المضاف من المركبات الاضافية المعدودة
كغلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر مبني والمضاف اليه معرب ولما كان المبني
مقابلا للمعرب واعتبر في المعرب امران التركيب وعدم المناسبة
لمبني الاصل كان المبني ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما معا
او بانتفاء احدهما فقط فكلمة او ههنا لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب
ذكر المناسبة والتركيب في المعرب والمبني تقديما وتاخيرا اشارة الى تقدم
ما هو وجودي لشرفه والقابه اي القاب المبني من حيث حركات
اواخره وسكونها عند البصرية ضم وفتح وكسر للحركات الثلث ووقف
للسكون واما الكوفيون فيذكرون القاب المبني في المعرب وبالعكس
والمراد ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه

الا لتعاقب لان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها لانهم كثيرا ما يطلقونها على حركة الاعرابية ايضا كما مر في صدر الكتاب حيث قال بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا وعلى غيرها كما يقال الزاي في رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه اي حكم المبني واثره المترتب على بنائه ان لا يختلف اخره اي اخر المبني لكن لا مطلقا بل لاختلاف العوامل اذ قد يختلف اخره لا لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن ابنك ومن زيد وهي اي المبني والتانيث باعتبار الخبر المضمرات واسماء الاشارات والموصولات والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطف على اسماء الافعال لا على الافعال لتصدير المص بحث الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف لان جميعها ليست بمبنية بل بعضها فهذه ثمانية ابواب في بيان الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل في الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا على الحركة فلا بد عند ذلك من علتين اخريين احديهما للبناء على الحركة فان اصل البناء السكون والاخرى للحركة المعينة انها لما اختيرت دون الباقيين المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم يحكي عن نفسه او مخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب وقيل المراد لمتكلم يتكلم به او

لمخاطب يخاطب به فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب مطلقا او غائب تقدم ذكره ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة للغائب اذ ليس تقدم ذكر الغائب شرطا فيها لفظا او معنى او حكما اراد بالتقدم اللفظي ما يكون المتقدم ملفوظا اما تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوي ان يكون المتقدم مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمه مورثا فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم الحكمي فانما جاء في ضمير الشان والقصة لانه انما جيء به من غير ان يتقدم ذكره قصدا لتعظيم القصة بذكرها مبهمة ليعظم وقعها في النفس ثم يفسرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره اولا مفسرا او لاعتبار الاختصار كما في حكم العائد الى الحديث المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا وهو اي الضمير بالنظر الى ما قبله قسمان متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى قبله يكون كالجزء منها بل هو كالاسم

الظاهر سواء كان مجاورا للعامل نحو ما انت منطلق عند الحجازية او غير
مجاور له نحو ما ضربت الا اياك والمنفصل ضمير المتصل بغيره المحتاج الى
عامله الذي قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه وهو اي المضمر باعتبار الاعراب
اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور لقيامه مقام الظاهر والتعابر الظاهر
اليها فالاولان اي المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان متصل
لانه الاصل ومنفصل لمانع من الاتصال والثالث اي الضمير المجرور
متصل فقط لان لا مانع فيه من الاتصال الذي هو الاصل وستعرف
المانع من الاتصال انشاء الله تعالى فذلك اي المضمر خمسة انواع المرفوع
المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع
الاول يعني المرفوع المتصل ضمير ضربت على صيغة المتكلم الواحد المعلوم
الماضي وضربت على صيغة المتكلم المجهول الماضي المنتهيين او لهما الى
ضربن صيغة الجمع الغايبة المعلوم الماضي وثانيهما الى ضربن صيغة جمع
الغايبة المجهول الماضي وانما ابتدا بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف
واخر ضمير الغايب لانه دون الكل وصورة التعريف بهذا ضربت
ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت
ضربتا ضربن وعلى هذا القياس المجهول والنوع الثاني اي المرفوع المنفصل
انا الى هن انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هي هما هن

والضمير

والضمير في انت الى انتن هو ان ادعاها والحروف الاواخر لواحق
دالة على احواله من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع
الثالث اي المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الاول المتصل بالفعل
نحو ضربني الى ضربهن ضربني ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه
ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثاني المتصل بغير الفعل نحو
انني اننا انك انكما انكم انك انكما انكن انه الى انهن والنوع الرابع
اي المنصوب المنفصل اياي اياه نا اياك اياكما اياكم اياك اياكما
اياكن اياه الى اياهن وفي اياي اختلافات كثيرة والمختار ان الضمير
هو ايا واللواحق للدلالة على التكلم والخطاب والغيبة والافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث والنوع الخامس غلامي مثال للمتصل بالاسم
ولي مثال للمتصل بالحرف غلامي غلامنا غلامك الى غلامهن ولي
لنا لك الى لهن وكان القياس ان يكون ضماير كل من المتكلم والمخاطب
والغايب ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة معان
كضربت وضربنا فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر والمونث و فضمير
ضمير ضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المونث والجمع المذكر والجمع
المونث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة غير مشتركة والواحد بين
المثنى المذكر والمثنى المونث واعطوا الغايب حكم المخاطب في ذلك فان قلت جواب سوال مقدر ١٢

والضمير في مثل ضربا وضربتا هو الالف المشترك بينهما والتاء حرف تانيث
وبقية الانواع الخمسة جارية على هذا المجرى اعني ان للمتكلم نوعين وللمخاطب
خمسة وللغايب خمسة فصار المجموع اثنتي عشرة كلمة وثمانية عشر معنى يكون
جملتها ستين كلمة لتعين معنى ولم يبينوا تلك الامور علالا ومناسبات
لا لطول الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة يعني لا المنصوب والمجرور
المتصلان يستتر لانها فضلة والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا في باب
الضماير التي وضعها للاختصار استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كالحذف
في اخر الكلمة المشهور ما يكون فيما بقي دليل على ما القي على ما عرف في
الترخيم ولكن هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ بل في فعل الماضي الى
الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب وللواحدة
الغايبة اذا لم يكن مسنده الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة
التانيث لا الضمير المرفوع واللازم للجمع مع الفاعل الظاهر نحو ضربت
هند وفي فعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان واحدا او فوق الواحد
مثنى او مجموعا مذكرا او مونثا نحو اضرب ونضرب وللواحد المخاطب
المذكر نحو تضرب واضرب وللواحد الغايب وللغايبة اذا لم يكونا
مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب وفي الصفة مطلقا
سواء كانت اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او افعل التفضيل وسواء كان
مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مونثا اذا لم تكن مسندا الى الظاهر نحو
اقايم الزيدان كقولك زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان
والزيدون ضاربون والهندان ضاربتان والهندات ضاربات
وليت الالف في ضاربان والواو في ضاربون بضمير لانهما تتقلبان
ياء في النصب والجر والضماير لا تتغير عن حالها الا ان يتغير عاملها والعامل
هنا ليس عاملا في الضمير وانما هو عامل في اسم الفاعل والضمير فاعل له
والضمير باق على ما كان عليه في الرفع فلو كانتا ضميرين لما تغيرا الا ترى ان
الياء في تضربين والنون في تضربن والواو في تضربون والالف في
تضربان لا تتغير فهما اي الالف والواو في الصفة حرفا التثنية والجمع
وليستا بضميرين ولا يسوغ اي لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان او
منصوبا لاجل شيء الا لتعذر المتصل اي لاجل تعذره لان وضع الضماير
للاختصار والمتصل اخصر فمتى امكن لا يسوغ الانفصال وذلك اي
تعذر المتصل بالتقديم اي تقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على
عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون باخر العامل او بالفصل
الواقع لغرض لا يحصل الا به اذ الفصل ينافي الاتصال وبتركه يفوت
الغرض او بالحذف اي حذف عامله لانه اذا حذف عامله لا
يوجد ما يتصل به او بكون العامل اي عامله معنويا لامتناع اتصال

لغتم

اللفظ بالمعنى او يكون عامله حرفا والضمير المعمول له مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف وضعهم بخلاف المنصوب نحو انني وانك او يكون اي يكون الضمير مسندا اليه اي الى ذلك الضمير صفة جرت على غير من هي له اي بتلك الصفة كاينة له فانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه التبس على السامع ان الضارب زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير علم انه لغير الظاهر ليعلم ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد والا لما اسند اليه واذا وقع الالتباس بدون الانفصال في بعض الصور حمل عليه لا التباس فيه لاطراد الباب وانما قال من هي له لا لما هي كما هو الظاهر ليكون اشمل اقتصارا على ما هو الاصل مثل اياك ضربت مثال لتقديمه على العامل وما ضربك الا انا مثال للفصل لغرض وهو التخصيص ههنا واياك والشر مثال لحذف العامل اي اتق نفسك والشر وانا زيد مثال لكون العامل معنويا وما انت قائما مثال لكون العامل حرفا وهند زيد ضاربته هي مثال للضمير الذي اسند اليه صفة جرت على غير من هي له فانه اسند اليه الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا

له وهي صفة لهند حيث كان الضرب بها وانما يصح ذلك اذا كان هي فاعلا لا تاكيدا والا لكان داخلا في صورة الفصل لغرض التاكيد ولكنه لا بد لازم لا فاعل بدليل نحن الزيدون ضاربوا هم نحن وروي عن الزمخشري ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما قال واختيار للتمثيل صورة لا لبس فيها ليثبت الحكم في صورة اللبس بالطريق الاولى واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا احتراز عن نحو اكرمتك اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني فيجب اتصاله فان كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما اي احد الضميرين اعرف من الاخر احتراز عما اذا استويا في الاعرفية وقدمته اي احد الضميرين الذي هو اعرف على الاخر احتراز عما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك فيلزم الانفصال لان تقديم الاعرف كالكلمة الواحدة من غير مرجح وقدمته اي احد الضميرين الذي هو اعرف على الاخر احتراز عما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك فيلزم الانفصال لبعد المتكلم في تاخير الاعرف ولا يلتحق طعن في اول الوهلة بايراده على خلاف الاصل وحكى سيبويه تجويز الاتصال اياه فلك الخيار اي الاختيار في ضمير الثاني ان تثبت او ترد متصلا نحو اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل وان تثبت او ترد منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل بما تحصله وان كان متصلا

ونحو ضربتك فانه اجتمع فيه ضميران وليس احدهما مرفوعا لجر الاول بالاضافة ونصب الثاني بالمفعولية وقدم الاعرف الذي هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم الاستبداد بالوصل بالمتصل ولك الفصل نحو ضربي اياك لاستبداد بالفصل والا اي وان لم يكن احدهما اعرف او يكون اعرف ولكن ما قدمته فهو اي الضمير الثاني على كل من التقديرين منفصل لا غير اما على تقدير الاول فلئلا يلزم الترجيح في تقديم احد المثلين على الاخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على تقدير الثاني فلكراهتهم تقديم الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة نحو اعطيته اياه مثال لما لم يكن احدهما اعرف لكونهما ضميرين غائبين واعطيته اياك مثال لما يكون احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب ولكن ما قدمته والمختار في خبر باب كان اي خبر كان واخواتها اذا كان ضميرا الانفصال كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر المبتدا ويجب ان يكون خبر المبتدا ضميرا منفصلا لان عامله معنوي ويجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول في مثل ضربته واجب الاتصال فشبه المفعول ان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون جائز الاتصال لكن الانفصال مختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول والاكثر في الاستعمال انفصال الضمير بعد لولا لكون ما بعد لولا مبتدأ

المرفوع

محذوف

محذوف الخبر تقول لولا انت الى اخرها يعني لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما لولا انتن لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن وكان الاوفق بما سبق ان يقول لولا انا لولا نحن الى اخرها لكن غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بفرد ري وكذلك الاكثر في الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما بعد عسى فاعلا تقول عسيت الى اخرها وجاء في بعض اللغات لولاك ولولاه الى اخرها فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضماير قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت فانت في هذا المقام مع انه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع في موقعه فالاخفش تصرف فيما بعد لولا وسيبويه في نفسه واما عساك فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل تشبيها بها في المعنى وهنا ايضا الاخفش تصرف في الضمير وسيبويه في العامل ونون الوقاية مع الياء اي ياء المتكلم لازمة في الماضي اذا اتصل تلك الياء به اخرا لماضي من الكسرة المختصة بالاسم التي هي اخت الجر ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضربني وكذلك نون الوقاية لازمة في المضارع لكن لا مطلق بل حال كونه عريا عن نون الاعراب اي عن نون هي علامة الاعراب

نحو يفرِّ بنبتّع آخر المضارع الفاعن تلك الكسرة بخلاف كسرة لدني
لانها في الوسط حكماً وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها
وانت مع النون الاعرابية الكاينة فيه اي في المضارع ومع لدن وان
واخواتها يعني ليت وكان وان ولكن ولعل مخير بالاتيان بنون الوقاية
للمحافظة على الحركات البنائية في غير لدن وعلى السكون في لدن وان
تركها تحرزا عن اجتماع النونات ولو حكما كما في لعل لقرب اللام من النون
في المخرج وحملا على اخواتها كما في ليت ويختار لحوق نون الوقاية في ليت
من بين اخوات ان لعدم مانع في ذاتها والحمل على اخواتها خلاف الاصل
وفي من وعن وقد وقط وهما بمعنى حسب للمحافظة على السكون اللازم
[illegible] الحروف وعكسها اي عكس ليت لعل في
الاختيار فالمختار [illegible] النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف
[illegible] المبتدا والخبر قبل العوامل مثل زيد هو القائم وبعدها اي
بعد العوامل مثل كنت انت الرقيب صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع
لمكان الاختلاف في كونه ضميرا منفصلا مطابق للمبتدا افرادا وتثنية
وجمعا وتذكيرا وتانيثا تكلما وخطابا وغيبة ويسمى هذا المرفوع فصلا
وذلك التوسط لينفصل ذلك المرفوع المتوسط بين كونه اي كون ما بعده
الخبر نعتا او خبرا فيما يصلح لهما ثم اتسع فادخل فيما لا لبس فيه وذلك عند

اختلاف الاعراب وكون المبتدا ضميرا او غير ذلك بالحمل على صورة
اللبس ويشترط اي يشترط في الفصل بذلك المرفوع ان يكون الخبر معرفا
باللام لان الفصل انما يحتاج اليه فيهما او افعل من كذا لالحاقه بالمعرفة
لامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل من عمرو والتقرير على مثال افعل
من بعد دخول العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائهم
عن امثال لكثرتها ولا موضع له اي للفصل من الاعراب عند الخليل لانه
عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبني ملغى لا مقتضي فيه للاعراب
ولا عامل ولكن الخليل استبعد الغاء الاسم فذهب الى حرفيته وبعض
العرب يجعله مبتدا اي يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدا والا فالعرب
لا يعرف المبتدا والخبر وما بعده خبره فقوله خبره اما مرفوع على انه خبر والجملة
حال او منصوب عطفا على ثاني مفعولي يجعله وانما يعرف من العرب جعله
مبتدا برفع ما بعده في مثل كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو
المنطلق وفي بعض نسخ المتن مبتدا وما بعده خبره بدون الواو في الرفع
متعلق به ويتقدم قبل الجملة وايراد لفظ قبل لتاكيد التقدم لان تقدم
ضمير على مرجع غير معهود ولا يبعد ان يقال معنى الكلام ويقع متقدما
من غير سبق مرجع وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة
او لا فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اي قبل هذا الطبقي من الكلام ضمير

اعلم ان الحيوان المطلق جنس واذا كان مقيدا مثلا في الانسان يكون هذا حصة المطلق ١٢

غايب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لان الضمير راجع اليه وضمير القصة اذا كان مونثا ويجئ تانيثه اذا كان العمدة فيها مونثا ليحصل المناسبة ويتميز ذلك الضمير الغايب لابهامه بالجملة المذكورة بعده اي بهذه الجملة من الجنس المذكور والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة معترض لبيان الواقع ليس داخلا في بيان القاعدة وانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع هذه التسمية اولا فح الفا يلزم استدراك قوله يتميز بالجملة بعده فعلى هذا لو لم تحمل التقدم على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد قايم على ان يكون هو مبتدأ راجعا الى الشان وزيد قايم خبرا عنه فانه يصدق عليه انه ضمير غايب تقدم الجملة مفسر بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قايم كما لا يخفى ويكون ضمير الشان او القصة متصلا ومنفصلا واذا كان متصلا يكون مستترا او بارزا على حسب العوامل فان كان عامله معنويا بان كان مبتدأ كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح لاستتار الضمير فيه كان مستترا والا بارزا مثل هو زيد قايم مثال للمنفصل وكان زيد قايم مثال المتصل المستتر وانه زيد قايم مثال المتصل البارز وحذفه من اللفظ باظهاره لا الشان منسيا حال كونه منصوبا ضعيف اي جايز مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما جوازه فلكونه على صورة

الفضلات واما ضعفه فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل مثاله خبر ان مكن يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء الا مع ان المفتوحة اذا خففت فانه اي حذفه منها اي الشان لازم منصوبا كان او مرفوعا كقوله تعالى وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانه قد خففت ان وان شغلها بالتشديد الواقع فيها وبعد تخفيفها وجدوا ان المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ كما في قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم مع ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة فهي اجدر بالعمل فاذا لم يجدوها عاملة في الملفوظ قدروا المعمول في ضمير الشان لئلا تزيد المكسورة عليها مع انه اجدر به ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب في حذف النون ولكنه لزم حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة اذا خففت اسماء الاشارات اي اسماء الاشارة المعدودة في المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع اسماء وضع كل واحد منها لمشار اليه اي لمعنى مشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند اطلاقها حقيقة في الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغايب وامثاله فانها للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية ومثل ذلكم الله ربكم مما ليس الاشارة اليه حسية محمول على التجوز واما مبنيت لشبهها بالحرف كما سبق وهي اي اسماء الاشارة ذا حال كونها للمذكر الواحد والعامل في الحال معنى الفعل

اعلم ان الحيوان المطلق جنس واذا كان مقيدا مثلا في الآن يكون هذا حصة المطلق ١٢

غايب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لان الضمير
راجع اليه وضمير القصة اذا كان مونثا ويحسن تانيثه اذا كان العمدة
فيها مونثا ليحصل المناسبة يجيز ذلك الضمير الغايب للابهام بالجملة
المذكورة بعده اي بهذه الجملة من الجنس المذكور والظاهر ان قوله يسمى
ضمير الشان والقصة معترضة لبيان الواقع ليس داخلا في بيان القاعدة
وانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع هذه التسمية اولا
ايضا يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده فعلى هذا لو لم يحمل التقدم على
ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم على ان يكون هو مبتدأ
راجعا الى الشان وزيد قائم خبرا عنه فانه يصدق عليه انه ضمير غايب
تقدم الجملة مفسرا بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج عن الابهام
بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قائم كما لا يخفى ويكون ضمير الشان اذا وقع
متصلا ومنفصلا و اذا كان متصلا يكون مستترا او بارزا على حسب العوامل
فان كان عامله معنويا بان كان مبتدأ كان منفصلا وان كان لفظيا على الاستتار
الضمير فيه كان مستترا والا بارزا مثل هو زيد قائم مثال للمنفصل وكان زيد
قائم مثال المتصل المستتر وانه زيد قائم مثال المتصل البارز وحذفه من اللفظ
باعتباره لا انشاء منسيا حال كونه منصوبا ضعيف اي جائز مع ضعف بخلاف
ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما جوازه فلكونه على صورة

المنفصلة

الفضلات واما ضعفه فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان الخبر وحده
مستقل مثاله انّ من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء
الا مع ان المفتوحة
منصوبا لازم كقوله
وذلك لانه قد خففت
وجدوا ان المكسورة
يوقفهم مع ان المفتوحة
لم يجدوها عاملة في الملفوظ فقدروا اعمالها في ضمير الشان تحقيقا
بالاصل الى انه اجدر به ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب
به حذف النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة
اذا خففت اسماء الاشارات اي اسماء الاشارة المعدودة في المبنيات
بحسب الاصطلاح ما وضع اسماء وضع كل واحد منها لمشار اليه اي لمعنى مشار اليه
اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند اطلاقها حقيقة في
الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغايب وامثاله فانها للاشارة الى
معانيها اشارة ذهنية لا حسية ومثل ذلكم الله ربكم مما ليس الاشارة
اليه حسية محمول على التجوز واما مبنيت لشبهها بالحرف كما سبق ذا
اي اسماء الاشارة ذا حال كونها للمذكر الواحد والعامل في الحال معنى الى

عاملة في الملفوظ ١٢

علم ان الحيوان المطلق جنس واذا كان مقيدا مثلا في الانسان يكون هذا حصة المطلق ١٢

غايب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لان الضمير
راجع اليه وضمير القصة اذا كان مونثا ويحسن تانيثه اذا كان العمدة
فيها مونثا ليحصل المناسبة ويفسر ذلك الضمير الغايب لابهامه بالجملة
المذكورة بعده اي بهذه الجملة من الجنس المذكور والظاهر ان قوله يسمى
ضمير الشان والقصة معترض لبيان الواقع ليس داخلا في بيان القاعدة
وانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع هذه التسمية اولا
ايضا يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده فعلى هذا لو لم يحمل التقدم على
ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد قايم على ان يكون هو مبتدا
راجعا الى الشان وزيد قايم خبرا عنه فانه يصدق عليه انه ضمير غايب
تقدم الجملة مفسر بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج عن الابهام
بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قايم كما لا يخفى ويكون ضمير الشان او القصة
منفصلا ومتصلا واذا كان متصلا يكون مستترا او بارزا على حسب العوامل
فان كان عامله معنويا بان كان مبتدا كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح لاستتار
الضمير فيه كان مستترا والا بارزا مثل هو زيد قايم مثال للمنفصل وكان زيد
قايم مثال المتصل المستتر وانه زيد قايم مثال المتصل البارز وحذفه من اللفظ
باعتباره لا لشيء حال كونه منصوبا ضعيف اي جائز مع ضعف بخلاف
ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما جوازه فلكونه على صورة

لفظيا

منصوبا

الفضلات واما ضعفه فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام
مستقل مثاله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء
الا مع ان المفتوحة اذا خففت فانه اي حذفه منه لازم مع انه
منصوب كقوله تعالى وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين
وذلك لانه قد خففت ان وان لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما وبعد تخفيفهما
وجدوا ان المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ كما في قوله تعالى وان كلا لما
ليوفينهم مع ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة فهي اجدر بالعمل فاذا
لم يجدوها عاملة في الملفوظ قدروا اعمالها في ضمير الشان لئلا تزيد المكسورة عليها
علما مع انه اجدر به ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب
به حذف النون
اذا خففت اسماء الاشارات اي اسماء
يجب الاصطلاح ما وضع اسما وضع كل واحد
اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان
الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغايب
معانيها اشارة ذهنية لا حسية ومثل ذلكم الله ربكم
اليه حسية محمول على التجوز واما تبنيت لشبهها بالحرف كما سبق واي
اي اسماء الاشارة ذا حال كونها للمذكر الواحد والعامل في الحال معنى الفعل

المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ ولتثنيته ذان رفعا وذين نصبا
وجرا اي ذان وذين حال كونهما لمثنى المذكر قدم ليكون الضمير اقرب
الى مرجعه وعلى هذا القياس في التراكيب الثلاثة الباقية فقوله هي
مبتدأ وقوله ذان مع ما عطف عليه مبتدأ لكل واحد منهما بحال خبره و
يجيء في بعض اللغات ذان في جميع الاحوال الرفع والنصب والجر منه
قوله ان هذان لساحران على احد الوجوه وللمؤنث الواحدة تا قيل هي
الاصل في لغات المؤنث الواحدة لانه لم يثن منها الا هي وذي وقيل
هي الاصل لكونها بازاء ذا للمذكر فينبغي ان يناسبها وقيل هما اصلان ولتلاؤ
باصالتهما قدمتا على سائرها ثم بينها وتي بقلب الالف ياء وته وذه
وذه بقلب الالف والياء هاء بغير وصل الياء بهاء وتهي و
الياء بها ولمثناه اي لمثنى المؤنث تان في الرفع وتين في النصب والجر
ولا يثنى من لغاته الا تا لكثرة دورها على الالسنة وتوهم بعضهم من اختلاف
اواخر ذان وذين وتان وتين باختلاف العوامل انهما معربة والجمهور
على ان هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان
موضوعان لتثنية المرفوع وذين وتين لتثنية المنصوب والمجرور
ووقوعهما على صورة المعرب اتفاقي لا لقصد الاعراب لوجود علة
البناء فيهما ولجمعها اي جمع المذكر والمؤنث اولاء مدا وقصرا اي ممدودا او

مقصورا واذا كان مقصورا يكتب بالياء ويلحقها اي اسماء الاشارة ها
يعني يدخل على اوائلها على سبيل اللحوق والوصل بعد اعتبار اصالتها حرف
التنبيه وهي كلمة ها فهو ليس في الحقيقة منها وانما هو حرف جيء به للتنبيه
على المشار اليه قبل لفظه كما جيء للتنبيه على النسبة الاسنادية في نحو
ها زيد قايم وهاان زيدا قايم ويتصل بها اي باواخر اسماء الاشارة حرف
الخطاب وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع
وقوع الظاهر موقعها ولو كان اسما لم يمتنع ذلك مثل فرسك وبك
وهي اي حرف الخطاب خمسة والقياس يقتضي الستة واشترك
خطاب الاثنين فرجعت الى خمسة مضروبة في خمسة من انواع اسماء
الاشارة يعني المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهي ستة راجعة
الى خمسة لاشتراك جمعهما وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة
لان افراد المفرد المؤنث يربو الى ستة فيكون اي الحاصل من الضرب
خمسة وعشرين وهي اي تلك الخمسة والعشرون ذاك الى ذاكن
يعني ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا و ذاكما اذا اشرت
الى مذكر وخاطبت مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت الى
مذكرين وعلى هذا القياس ذانك وذينك اذا اشرت الى مذكرين

ذاك ذاكما ذاكم ذاكِ ذاكما ذاكن ذانك ذانكما ذانكم ذانكِ ذانكما ذانكن

وخاطبت مذكرًا إلى ذانكم وذينكم إذا أشرت إلى مذكرين
وخاطبت مؤنثات وكذلك البواقي يعني تانك إلى تانكن وتينك
إلى تينكن وتانك وتينك إلى تانكن وتينكن وأولئك بالمد و
أولاك بالقصر إلى أولئكن وأولاكن وأما ذيك فقد أورده الزمخشري
والمالكي وفي الصحاح لا تقل ذيك فإنه خطأ ويقال ذا للقريب و
ذلك للبعيد وذاك للمتوسط وأخر المتوسط لأن التوسط لا يتحقق
إلا بعد تحقق الطرفين ولما رأى المصنف كثرة استعمال كل من هذه
الكلمات الثلاث مقام الأخريين منها لم يتخذ هذا الفرق مذهبًا [illegible]
وأحاله إلى غيره فقال ويقال ذلك وتلك وتانك وذانك حال كون
تانك الأخيرتين مشددتين وأولالك باللام أي هذه الكلمات
الأربع مثل كلمة ذلك في إفادة البعد ولا يبعد أن يجعل ذلك
إشارة إلى كلمة ذلك المذكور سابقًا وأما تانك وذانك
مخففتين وأولاك بغير اللام للمتوسط وما هو للمتوسط بعد حذف حرف
الخطاب منه للقريب وأما ثَمّ وهُنا بضم الهاء وتخفيف النون و
هَنّا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الأكثر وجاء كسر الهاء أيضًا فللمكان
الحقيقي الحسي خاصة لا يستعمل في غيره إلا مجازًا على سبيل التشبيه وأما ما عدا
ثمة من أسماء الإشارة فقد يستعمل في المكان وغيره حقيقة الموصول أي الموصول

المعدود

المعدود من المبنيات في اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءًا أي اسم لا يتم
من حيث جزئيته يعني لا يكون جزءًا تامًا إن كان جزءًا تمييزًا أو لا يقع جزءًا
تامًا إن كان يتم من الأفعال الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في
كونه جزءًا أوليًا ينحل إليه المركب أولًا إلى انضمام [illegible] أمر آخر معه كالمبتدأ
والخبر والفاعل والمفعول وغيرها وإنما نفى كونه جزءًا تامًا لا جزءًا مطلقًا لأنه
إذا كان مجموع الموصول والصلة جزءًا من المركب يكون الموصول حينئذ
أيضًا جزءًا لكن لا جزءًا تامًا أوليًا إلا بصلة وعائد والمراد بالصلة معناها
اللغوي لا الاصطلاحي فإن الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد
الموصول مشتملة على ضمير عائد إليه فمعرفتها موقوفة على معرفة الموصول
فلو عُرّف الموصول بها لزم الدور والقرينة على أن المراد بها معناها اللغوي
لا الاصطلاحي قوله وعائد فإنه لو أريد بها المعنى الاصطلاحي لكان هذا
القول مستدركًا لأنه لإخراج مثل إذ وحيث وليس لهما صلة اصطلاحية
وللقائل أن يقول يمكن أن تعرف الصلة بما لا يتوقف معرفته على
معرفة الموصول بأن يقال الصلة جملة متصلة باسم لا يتم جزءًا إلا بهذه
الجملة مشتملة على عائد إليه فعلى هذا يجوز أن يكون المراد بالصلة معناها
الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر العائد مع أنه مأخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحي
لتصريح بما علم ضمنًا مبالغة في الاحتراز عن مثل إذ وحيث ولما كانت

الصلة بمعنيته اعم بحسب المفهوم من ان يكون خبرية او غير خبرية
ولا يكون بحسب الواقع الا خبرية والعايد اعم من ان يكون ضميرا او
غيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول او لغيره والواجب
ان يكون ضميرا للموصول عينهما بقوله وصلته اي صلة ما لا يتم جزءا
الا بصلة جملة خبرية او ما في معناها كاسمي الفاعل والمفعول والعايد
ضمير لا غير له اي للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام اسم فاعل
او مفعول لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية فجعلت صلتها ما كان
جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة والشبه جميعا وهي اي الموصولات
الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المونث واللذان لمثنى المذكر واللتان
لمثنى المونث ويكونان بالالف في حال الرفع والياء في حال النصب
والجر والاولى على وزن العلى لجمع المذكر والمونث الا انه في جمع
المذكر اشهر والذين كالالين لجمع المذكر واللاي بالهمزة والياء
واللاء بالهمزة المكسورة فقط واللاي بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجراء
للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر والمونث الا انها في جمع المونث
اشهر واللاتي واللواتي لجمع المونث وجاء في اللاتي اللات بحذف
الياء والتاء الكسرة على التاء وفي اللواتي اللوا بحذف التاء والياء
معا وما بمعنى الذي فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل

نحو والسماء

نحو والسماء وما بناها ومن الصالح بمعناه فيمن يعقل ويستوي فيهما
المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمونث واي بمعنى الذي نحو اضرب
ايهم في الدار اي اضرب الذي في الدار واية بمعنى التي نحو اضرب
ايتهن في الدار اي التي في الدار وذو الطائية اي المنسوبة الى بني طي
لاختصاص مجيها موصولة بلغتهم بمعنى الذي او التي قال الشاعر
وبير ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرتها والتي طويتها وذا
بعد ما الكائنة للاستفهام نحو ما ذا صنعت اي ما الذي صنعت
والالف واللام اي مجموعهما بمعنى الذي او التي او المثنى او المجموع
والعايد المفعول اي العايد الذي لا يتم الموصول الا به اذا كان
مفعولا يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة الا اذا كان فاعلا لكونه
عمدة نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر اي لمن
يشاؤه اعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذي
او ما يقوم مقامه ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلم في هذا الفن
من المسائل وتذكيره اياها فانهم اذا قالوا الاخبر عن الاسم الكائن
في الجملة الثلاثية بالذي كيف يا بنهم طريقة الاخبار به لا بد له من تذكر
كثير من مسائل النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار في
اي اسم يصح وفي اي اسم يمتنع فاراد المصنف الاشارة الى هذا الباب

فقال واذا اخبرت اي اذا اردت ان تخبر عن جزء جملة بالذي
اتي باستعانة الذي او التي او الالف واللام فان الباء في بالذي
صلة للاخبار لان الذي مخبر عنها لا مخبر بها صدرتها اي اوقعت
كلمة الذي او ما يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية وجعلت موضع
المخبر عنه اي في موضع ما هو مخبر عنه بالذي في الجملة الثانية يعني
في موضعه الذي كان له في الجملة الاولى ضميرا لها اي لكلمة الذي وما يقوم مقامها
واخرته اي المخبر عنه عن الضمير خبرا نصب على الحال ومعنى اخرته
يعني جعلته اي جعلته خبرا متاخرا فاذا اخبرت مثلا عن زيد من جملة
جملة ضربت زيدا الكلمة الذي اوقعتها في صدر الجملة الثانية وجعلت
في موضع ما هو مخبر عنه في هذه الجملة اعني زيدا والمراد بموضعه محله الذي
كان له في الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضربت ضميرا للذي واخرت
المخبر عنه يعني زيدا وجعلته خبرا عن الذي وقلت الذي ضربته
زيد وكذلك اي مثل الذي الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة
ليصح بناء اسم الفاعل او المفعول منها فان صلة الالف واللام لا
يكون الا اسم الفاعل او المفعول ويمكن ان يوخذ اسم الفاعل من المبني
للفاعل واسم المفعول من المبني للمفعول لشرط ان يكون الفعل
الذي يتضمنه الجملة الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا

وعسى وليس لا يجئ منه اسم فاعل ولا مفعول فلا يخبر باللام عن
زيد في ليس زيد منطلقا وبشرط ان لا يكون في اول ذلك الفعل
حرف لا يستفاد منه اسم الفاعل او المفعول معناه كالسين وسوف
وحرف النفي والاستفهام فلا يخبر باللام عن زيد في جملة سيقوم
زيد فانه اذا بني اسم الفاعل من سيقوم يكون قائما فيفوت
معنى السين فان تعذر امر منها اي من الامور الثلثة التي هي التصدير
الموصول ووضع عائد الموصول مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك
الاسم خبرا تعذر الاخبار ومن ثم اي من اجل انه اذا تعذر امر منها
تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذي في ضمير الشان بان يكون ضمير
الشان مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة بالذي وتاخير المخبر عنه خبرا
لوجوب تقديمه على الجملة وكذلك امتنع في الموصوف بدون الصفة
وفي الصفة بدون الموصوف فلا يجوز في ضربت زيدا العاقل ان
يخبر بالذي عن زيد بدون العاقل ولا عن العاقل بدون زيد لاستلزام
وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبرت عن مجموعهما فيقال
الذي ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع في المصدر العامل بدون المعمول
فلا يجوز في نحو عجبت من دق القصار الثوب ان يخبر بالذي عن دق
القصار بدون الثوب لانه يؤدي ان يعمل الضمير الذي حصل في موضع

دق القصار عاملاً في الثوب بخلاف الذي عجبت منه دق القصار
الثوب وكذلك امتنع في الحال لان الحال يجب ان يكون
نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذي هو معرفة في موضعه بالحالية وكذلك
امتنع في الضمير المستحق لغيرها اي غير الكلمة الذي لامتناع تقدير
الذي لاستلزام ذلك عود الضمير اليها فيبقى ذلك الغير بلا
ضمير وكذلك امتنع في الاسم المشتمل عليه اي على الضمير المستحق
لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه بان
يقال الذي زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير عايدا الى
الموصول بقي المبتدا بلا عايد وان جعلته عايدا الى المبتدا بقي الموصول
بلا عايد وكل منهما ممتنع وما الاسمية لا الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد
قايم واما نافية نحو ما ضربت زيدا وما زيد قايما موصولة نحو عرفت ما
اشتريته واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع
اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اي بشيء معجب
واما بجملة نحو ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اي رب
شيء تكرهه النفوس وتامة بمعنى شيء منكر عند ابي علي والشيء المعرف
عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هي اي نعم شيئا او نعم الشيء هي
وصفة نحو اضربه ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان وكقولك اي

زيد ضربته
اي الذي زيد ضربته هو [illegible]

يكون

يكون موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية نحو من غلامك
ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد نحو قوله
وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا اي شخص غيرنا او بجملة نحو
من جاءك قد اكرمته الا في التامة والصفة فان كلمة من لا يجيء تامة
ولا صفة واي للمذكر واية للمونث كمن في ثبوت الامور الاربعة
وانتفاء التامة والصفة فاي الموصولة نحو اضرب ايهم لقيته
والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيته والشرطية نحو ايا ما تدعو
فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل قيل اي تقع صفة
اتفاقا فلم جعلها المص كمن التي لا تقع صفة اصلا واجيب بان اي
الواقعة صفة هي في الاصل استفهامية لان معنى مررت برجل
اي رجل رجل عظيم يسأل عن حاله لا يعرفه كل احد فنقلت عن
الاستفهامية الى الصفة وهي اي كل منهما واية معربة بالاتفاق
وحدهما لا يشركهما في الاعراب غيرهما من الموصولات الا على اختلاف
في اللذان واللتان وفي ذو الطائية وانما اعربت لانه التزم
فيها الاضافة الى المفرد التي هي من خواص الاسم المتمكن فلا يرد
حيث واذ واذا الا اذا كانت موصولة حذف صدر صلتها
نحو قوله تعالى لننزعن من كل شيعة ايهم اشد

للموصولات

للتأكيد

يشتق

على الرحمن عتيا فيمن قرا بالضم اي ايهم هو اشد وانما بنيت موصولة
عند حذف صدر صلتها لتأكيد شبهه الحرف من جهة الاحتياج الى
امر غير الصلة وبنيت على الضم تشبيها لها بالغايات لانه قد حذف
منها البعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما يبينها وهو المضاف
اليه ولم يبنى الموصوفة لبنائها مثل يا ايها الرجل كما استثنى الى
حذف صدر صلتها لانه ذكر في قسم المنادى ان كل ما يقع منادى
موصوفة فهو مبني وبناء الموصوفة بهذا فلا حاجة الى الذكر ثانيا
وفي قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما ان معناه ما الذي على
ان يكون ذا بمعنى الذي فيكون التقدير اي شيء الذي صنعت
اي صنعته فما مبتداء وما بعده خبره او بالعكس وحينئذ جوابه رفع
اي مرفوع على انه خبر مبتداء محذوف كما اذا قلت الاكرام اي
الذي صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسوال في كون كل منهما
جملة اسمية والوجه الاخر ان معناه اي شيء وههنا عبارتان احدهما
ان ماذا بكمالهما لها بمعنى اي شيء والثانية ان معناه اي شيء
وذا زائدة والظاهر ان مرادهما واحد فان معنى قولهم انها بكمالها
بمعنى اي شيء انه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال لكون كلمة ذا زائدة
فالمفهوم من مجموعهما اي شيء وجوابه نصب اي منصوب على

مفعول

١٠٢٢

انه مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابق
للسوال في كون كل منهما جملة فعلية ويجوز في الاول نصب الجواب بتقدير
الفعل المذكور وفي الثاني رفعه على ان يكون خبر مبتداء محذوف
ولم يعتبره المعنى لفوات المطابقة بين السوال والجواب اسماء
الافعال ما كان اي اسم كان بمعنى الامر او الماضي اللذين هما من اقسام
المبني الاصل فعلة بنائها كونها مشابهة لمبني الاصل فما قيل اف
بمعنى التضجر واوه بمعنى التوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع
الحالي لان المعنى على الانشاء وهو المناسب بان يعبر عنه بالمضارع
الحالي مثل رويد زيدا اي امهله مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات
ذلك بفتح التاء في الحجاز وبكسرها في بني تميم وبالضم في لغة بعضهم اي
بعد مثال لما هو بمعنى الماضي وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال
بمعناه والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات ليست افعالا
بافعال مع تاديتها معاني الافعال امر لفظي وهو ان صيغها مخالفة
لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها الا انها موضوعة لصيغ الافعال
على ان يكون رويد مثلا موضوعة لكلمة امهل قال الشارح الرضي
وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظة اسكت الذي هو دال
على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشيء اذ العربي القح ربما يقول

مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال المص
ما كان بمعنى الامر او الماضي ولم يقل ما كان معناه الامر او الماضي والمتبادر
ان يكون هذا بحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب امس تقضية
على وفعال اي ما يوزن بفعال الكائن بمعنى الامر المشتق من الثلاثي
المجرد قياس اي قياسي كنزال بمعنى انزل قال سيبويه هو مطرد
في الثلاثي المجرد عليه انه لا يقال قوام وقعاد في قم واقعد فلهذا اول
بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته والملحق
الرباعي فاتفقوا على انه لم يات الا نادرا وفعال حال كونه مصدرا معرفة
كفجار بمعنى الفجرة او الفجور قال الشارح الرضي هو على ما قيل مصدر معرفة
مونث ولم يقم لي الى الآن دليل قاطع على تعريفه ولا تانيثه وفعال
كونه صفة المؤنث مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة مبني اي كل واحد من
القسمين الاخيرين مبني لمشابهته له اي لفعال بمعنى الامر عدلا ووزنا
اما وزنه فظاهر واما عدلا فلما ذهب اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر
معدول عن الامر الفعلي للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة في الامر كفعال
ومعدول للمبالغة في فاعل قال الشارح الرضي والذي ارى ان كون
اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه كيف
والاصل في كل معدول عن شيء ان لا يخرج عن النوع الذي ذلك الشيء منه

فكيف

فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة
فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال وقد بين وجهها في كلام طويل فمن اراد
الاطلاع عليه فليرجع اليه وفعال حال كونه علما للاعيان اي بعض من
الاعيان وانما قال علما ليخرج باب فساق وانما قال للاعيان ليخرج عنه باب
فجار لانه وان كان علما كما قالوا لكنه للمعاني لا للاعيان وقوله مونثا
صفة علما وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك كقطام علم للمونث
وغلاب كذلك مبني في استعمال اهل الحجاز لمشابهته فعال بمعنى الامر
عدلا ووزنا ومعرب في استعمال بني تميم الا ما في آخره راء اي الا فعال
علما للاعيان يكون في آخره راء فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافق
الحجازيين في بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذوات الراء وغيرها بل يكون
باعراب الكل نحو حضار علما للكوكب وجه الاكثرين ان الراء حرف
مستثقل لكونه في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف اذ سلوك طريقة
واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة **الاصوات** اعلم ان الاصوات
الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى باب المصادر ولزمت المصدرية
ولم تصر اسم فعل او لم تلزم المصدرية وصارت اسم فعل فالاول
مثل واها للتعجب وحكمه حكم المصادر والثاني مثل صه ومه وحكمه حكم
اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه حين كونها اصواتا

مستثقل

حكم

ساذجة ولم تقع مصادر ولا اسماء للافعال وهي على انواع فمنها ما
يعرض للانسان عند عروض معنى له كقول المتندم او المتعجب وي
وح لا يقدر ان نحكم عليه بشيء او به على شيء ومنها ما يجري على لفظ
الانسان على سبيل الحكاية بان تقصد منه نفسه ما يشابه به صوت
شيء كما اذا قلت غاق قاصدا لاصدار ما يشابه به صوت الغراب
من نفسك وح لا يقدر ان نحكم عليه او به ومنها ما يصوت به لاجل حيوان اما
زجرا او دعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير وح ايضا
لا يقدر ان نحكم عليه او به وهذه الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب
فيها واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب
وي او عند اناخة البعير نخ او غاق صوت الغراب ففي هذه الحالة
ايضا مبنية لكنها لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية عنها
والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هي عليه من غير نقلها الى
سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع و
ذكرها في باب الاسماء لاجرائهم اياها مجراها واخذها حكمها وبنيت لجريها مجرى
ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ انما قال لفظ
ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت حكي به صوت اي اصدر على لسان
الانسان لتشبيهها بصوت شيء كما عرفت في القسم الثاني من الاصوات الغير المنقولة

او صوت

او صوت به للبهايم يعني مثلا اي لاناختها او زجرها او دعائها او غير ذلك
وانما قلنا مثلا لان المتبادر منه البهايم ذات القوائم الاربع فلا يتناول
ما هو للطيور بل بعض افراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين واذا كان
ذكرها على سبيل التمثيل يتناول التعريف كلها فالاول كغاق اذا صوت
به الانسان تشبيها بالغراب والثاني كنخ مشددة او مخففة عند اناخة
البعير ولم يذكر المص القسم الاول وهو ما كان صوت الانسان ابتداء
من غير تعلق بالغير قيل ذلك لانه لما كان هذان القسمان مع تعلقهما بالغير
ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم كذلك اولى لكونه صوت
الانسان من غير تعلق بغيره المركبات اي المركبات المعدودة من المبنيات
كل اسم حاصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين او حرفين
او مختلفين وجعلهما كلمة واحدة ليس بينهما نسبة اصلا لا في الحال ولا
قبل التركيب وانما قلت حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه فان
الجزء الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة
حيث اجري مجرى الاسماء المبنية وقوله ليس بينهما نسبة ليخرج
مثل عبد الله وتابط شرا لان بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل
العلمية ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر من الحد مع انه من افراد
المحدود لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف وتعين النسبة
جواب سوال

على وجه تخرج منها هذه النسبة اكتعب من خرط القتاد والاحسن
ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر هيئة تركيب احدي
الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية
التي في عبد الله النسبة الاضافية ومن ظاهر الهيئة التركيبية التي في تابط
شرا النسبة التعليقية التي تكون بين الفعل والمفعول بخلاف مثل
خمسة عشر فان هيئة تركيب احد جزئيه مع الاخر لا يدل على نسبة اصلا
كما ان هيئة تركيب احدي شطري جعفر مع الاخر لا يدل عليها من غير فرق
فانطبق الحد على المحدود وطرد وعكس فان تضمن الجزء الثاني حرفا
عطف او غيره بنيا اي الجزآن الاول لوقوع آخره في وسط الكلمة الذي
ليس محلا للاعراب والثاني لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصله
خمسة وعشر حذفت الواو وركبت عشرة مع خمسة ومثل حادي عشر
واخواتها يعني اخوات حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر او اخوات
كل من خمسة عشر وحادي عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت في
هذا المركب سواء كان احد جزئيه العدد الزائد على العشرة او صيغة الفاعل
المشتقة منه وقيل فيه نظر لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به
حادي وعشر فجوابه ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد
واحد من المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على

المشتق منه فان الثالث مثلا واحد من الثلثة لكن لا مطلقا بل باعتبار
وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا هذه الصيغة من المفردات للدلالة على ما ذكرنا
ارادوا ان ياخذوا مثل ذلك من المركبات ولا يتيسر ذلك من مجموع
الجزئين لان صيغة فاعل لا يسع حروفهما جميعا فاقتصروا على اخذها من احد
الجزئين اذ في اخذ بعض الحروف من كل جزء مظنة الالتباس واختاروا
الاول ليدل على المقصود من اول الامر فاخذوا مثلا من احد عشر المتضمن
حرف العطف حادي عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد
العشرة فحادي عشر متضمن حرف العطف باعتبار انه ماخوذ من احد
عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصله حادي وعشر اذ لا معنى
له وعلى هذا القياس الحادي والعشرون ولا فرق بينهما الا بذكر الواو
وحذفه الا اثني عشر واثنتي عشر فانه لا يبنى فيهما الجزآن بل يبنى الثاني
للتضمن ويعرب الاول لشبهه بالمضاف لسقوط النون والا اي
وان لم يتضمن الثاني حرفا اعرب الثاني مع منع صرفه ان لم يكن قبل
التركيب مبنيا كبعلبك وبني الاول للتوسط المانع من الاعراب على
الفتح لانه اخف في الاصح اي اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء الاول
على الفتح هو افصح اللغات وفيه لغتان اخريان احديهما اعراب الجزئين
معا واضافة الاول الى الثاني مع منع صرف المضاف اليه واخريهما

اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني وحرف الثاني الكنايات
جمع كناية وهي في اللغة وفي الاصطلاح ان يعبر عن شيء معين بلفظ غير
صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين كقولك
جاءني فلان وانت تريد زيدا والمراد بها ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدري
ولا كل ما يكنى به بل بعضه ولا كل بعضه بل بعض معين وكانهم اصطلحوا
في باب المبنيات ان يريدوا بها ذلك البعض المعين ولذلك لم يقل
بعض الكنايات كما قال بعض الظروف وتعذر تعريفه الا بالتصريح به
مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا ولتعرض لذلك البعض المعين
فقال الكنايات كم وبناؤها لكونها موضوعة وضع الحروف او لكون الاستفهامية
متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها وكذا وبناؤها لانها في الاصل
ذا من اسماء الاشارة دخل عليها كاف التشبيه وصار المجموع بمنزلة
كلمة واحدة بمعنى كم وبقي ذا على اصل بنائه وكل واحد منهما للعدد وللكناية
عنه وجاء كذا كناية عن غير العدد نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت
او غيره وكيت وذيت للحديث اي للكناية عن الحديث والجملة وانما
بنيا لان كل واحدة منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي هي من حيث هي لا
تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يجز خلوه عنهما رجح
البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب ومن الكنايات كاين

وانما بني

وانما بني لان كاف التشبيه دخلت على اي واي كان في الاصل معربا
لكن المجموع عن الجزئين معناهما الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم
الخبرية فصار كانه اسم مبني على السكون اخره نون ساكنة كما في من التنوين
تمكن ولهذا يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة لها في الخط وهي
في البناء منحطة عن اخواتها فلذلك لم يذكره المصنف معها فكم الاستفهامية
المتضمنة معنى الاستفهام مميزها اي الذي يرفع الابهام عن جنس المسؤول عنه
منصوب على التمييز مفرد لانها لما كانت للعدد ووسط العدد وهو من احد
عشر الى تسعة وتسعين مميزه مفرد منصوب جعل مميزها كذلك لانه جعل
كاحد الطرفين لكان تحكما وكم الخبرية مميزها مجرور بالاضافة مفرد تارة
ومجموع اخرى تقول كم رجل عندي وكم رجال كما تقول مائة ثوب وثلثة
اثواب وانما جاء مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعا
لان العدد الكثير فيه ما ينبئ عن كثرته صريحا ولما كان هذا ليس مثله في
التصريح بالكثرة جعل جمعية مميزه كانها عوض عن معنى التصريح بها ويدخل من
فيهما اي في مميزي كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل ضربت
وكم من قرية اهلكناها قال الشارح الرضي هذا في الخبرية كثير نحو وكم من ملك
وكم من قرية وذلك لموافقته جر المميز المضاف اليه كم واما مميز
كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه

كتاب من كتب الفن هذا لكن جوز الزمخشري ان يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة استفهامية وخبرية ولها اي لكم استفهامية كانت او خبرية صدر الكلام لان الاستفهامية تتضمن الاستفهام وهو يقتضي صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه اي نوع من انواع الكلام والخبرية ايضا تدل على انشاء التكثير وهو ايضا نوع من الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر وكلاهما لو قال كلتاهما لكان اوفق لتانيث الاستفهامية والخبرية نحو فهو على تاويل كل هذين النوعين وهما كم الاستفهامية والخبرية اي كل واحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم بين موقع كل منهما بقوله فكل ما اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية بعده فعل او شبهه لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا معمولا على حسبه اي حسب عمل هذا الفعل وتعلقه لا يكون الا بحسب المميز وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول له والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعيينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب المميز فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت في المفعول به وكم ضربة ضربت في المفعول المطلق وكم يوما سرت في المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت.

وكم ضربة

١٠٢٩

وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما جعلنا الفعل او شبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اذا جعلت من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه اي كم رجلا ضربت ضربته فهو من حيث انه بعده فعل غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب وان لم تجعله من قبيله ولم تقدر بعده فعلا غير مشتغل فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع وكل ما قبله اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم درهما اشتريت او بكم رجل مررت او مضاف نحو غلام كم رجلا ضربت وعبد كم رجل اشتريت فمجرور بحرف الجر او الاضافة وانما جاز تقدم حرف الجر او الاضافة عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تاخير الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله فجوز تقديم الجار عليهما على ان يجعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للصدر والا اي وان لم يكن بعده لا لفظا ولا تقديرا فعل ولا شبهه فعل غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جر او مضاف بل كان مجردا عن العوامل اللفظية فمرفوع اي فهو مرفوع مبتدا ان لم يكن ظرفا كم رجلا اخوك [illegible] وهذا مبني على مذهب سيبويه فانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما واما عند غير سيبويه فهذا خبر مقدم على المبتدا

مقدر

فعل

لكونه نكرة وما بعده معرفة وخبر ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك فكم ههنا
منصوب المحل اولا داخل تحت قاعدة النصب باعتبار الاعمال الكائن
فيه وداخل في قاعدة الرفع ثانيا لقيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتدا
وكذلك اي مثل كم في تاتي الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرائط المذكورة
اسماء الاستفهام والشرط يعني انه يتاتي تلك الوجوه في جميع هذه الاسماء
لا في كل واحد منها وهي من وما واي واين وانى ومتى مشتركة
بين الاستفهام والشرط واذا المختصة بالشرط وكيف وايان مختصة بالاستفهام
فمن وما اذا كانتا استفهاميتين يتاتي فيهما الوجوه الثلثة الاول نحو من ضربت
وما صنعت وبمن مررت وغلام من ضربت ومن ضربته وما صنعته ولا
يتاتي فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما واذا كانتا شرطيتين فكذلك
يتاتي فيهما تلك الوجوه الثلثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع
وبمن تمرر امرر وغلام من تضرب اضربه ومن ياتيني فهو مكرم وما تقدموا
لانفسكم من خير تجدوه عند الله ولا يتاتي فيهما بل في جميع اسماء الشرط الرفع
على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل وهو لا يصلح للابتداء وما هو لازم الظرفية
من هذه كمتى واين وايان وكيف وانى واذا لم يتجر نحو من اين زيد فلابد
من كونها منصوبا على الظرفية وعن بعضهم ان اذا قد يخرج عن الظرفية
اسما نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت
قعود عمرو

فعود عمرو فيه مرفوعة بالابتداء ثم قال الشارح الرضي وانا لم اعثر لهذا
على شاهد من كلام العرب وما هو لازم الظرفية يرتفع في الاستفهام
محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدا مؤخر نحو متى عهدك
بفلان اي متى كائن عهدك به واما اي فيتاتي فيه الوجوه الاربعة
كلها فانه يقع في محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية
نحو اي وقت مجيئك اي اي وقت كائن مجيئك فاي وقت
على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية مثل
ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم قائم وفي مثل كم عمة لك يا جرير
وخالة يعني فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه ثلثة اوجه
هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها وفي مثل تمييز كم عمة اي ما هو تمييز باعتبار
بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان يعتبر الاوجه الثلثة في
كم احدها رفعه بالابتداء والآخران نصبه على الظرفية وعلى المصدرية
فانه اشار فيما سبق بكونه منصوبا معمولا على حسبه الى كثرة وجوه النصب
ولا يخفى ان هذا اليق بما سبق من وجوه اعراب كم ويحتمل ان يعتبر
في مميزها اعني عمة فاحدها الرفع بالابتداء استفهامية كانت او خبرية
والآخران النصب على تقدير كونها استفهامية والجر على تقدير كونها خبرية
ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على اعتبار جواز حذف مميزها وهو غير مذكور

فيما سبق فكان الاليق تاخير هذا عن قوله وقد يحذف في مثل كم
مالك وَاما النسخة الاخرى فلا تحتمل الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق
يهجو جريرا وتمامه فدعاء قد حلبت علي عشاري الفدعاء المعوجة
الرسغ من اليد او الرجل فتكون منقلبة الكف او القدم يعني انها
لكثرة الخدمة صارت كذلك او هذا خلقة لها نسبها الى سوء الخلقة وانا
عندي حلبت على التضمين معنى ثقلت اي كنت كارها لخدمتها مستنكفا
منها لخدمتها علي كرمي واختار من انواع خدمتها الحلب لانه خدمة الموالي
يعني ابلغ في الذم من خدمة الاناسي والعشار جمع عشراء وهي التي اتى
على حملها عشرة اشهر واختارها لانها تتاذى من الحلب ولا تطيع لسهولته
في حلبها زيادة مشقة وفي ذكر عمة وخالة اشارة الى رذالة
طرفيه ابيه وامه فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه قال
عن كمية عدد عماته وخالاته فنسيان عنه وكونها خبرية على تقدير الجر على
سبيل التحقيق اي كثير من عماتك وخالاتك حلبت على عشاري واذا
حذفت المميز اي كم مرة او كم حلبة على التهكم او كم مرة او كم حلبة على التكثير
فارتفاع عمة على الابتداء ومصححه توصيفه بقوله لك والخبر قد حلبت وكم استفهامية
كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة في موضع نصب لان الفعل الواقع بعدها
مسلط عليها تسليط الظرفية او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت خالة

وقد عادوا او انصبتها نصبتهما واذا خفضتها خفضتهما وذلك واضح وقد يحذف
مميز كم استفهامية كانت او خبرية في مثل كم مالك وكم ضربت اي في كل مثال
قامت قرينة دالة على المحذوف فانه اذا سئل عن كمية مالك او اخبر عن كثرته
فظاهر الحال قرينة على انه سؤال عن كمية دراهمه او دنانيره او اخبار
عن كثرتها فمعناه كم درهما او دينارا او كم درهم او دينار مالك فكم في
هذا المثال مرفوع على الابتداء ومالك خبره واذا سئل عن ضربك بعد العلم
بوقوعه او اخبر به فظاهر ان السوال او الاخبار انما هو بالنسبة الى مرات
ضربك اي كم مرة او مرة ضربت او الى ضرباتك اي كم ضربة او ضربة
ضربت فكم في هذا المثال اما منصوب على الظرفية او المصدرية والفرق
بين المعنيين اذا كان المصدر للنوع فظاهر واذا كان للعدد فالملحوظ في
الظرفية اولا الزمان الدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان وفي المصدرية
اولا الحدث الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثاني بتقدير
كم رجلا او رجل ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية
الظروف اي الظروف المعدودة من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها
ببعض الظروف فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا منها اي من تلك الظروف
ما اي ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون
النية فان عند نسيانه اعرب مع التنوين نحو رأيت بعدًا كان خيرا من

قيل وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لان غاية
الكلام كانت ما اضيفت اليه فلما حذف صارت غايات ينتهي
بها الكلام وانما بنيت لتضمنه معنى حرف الاضافة وتشبيها بالحروف
في الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضم لجبر النقصان كقبل وبعد ونحوهما
من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام
وخلف ووراء ولا يقاس عليها ما بمعناها وتجوز في هذه الظروف قليلا
ان يعوض التنوين من المضاف اليه فيعرب قال الشاعر فساغ
لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات فلا فرق بين ما
اعرب من هذه الظروف المقطوعة وبين ما بني منها وقال بعضهم بل
انما اعربت لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اي قديما و
قال الشارح الرضي والاول هو الحق واجري مجراها اي مجرى الظروف
المقطوع عن الاضافة لا غير وليس غير في حذف المضاف اليه
والبناء على الضم وان لم يكن غير من الظروف لشبهه بالغايات لشدة
الابهام الذي فيه كما فيها ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس
نحو افعل هذا لا غير وجاءني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعدهما
وكذلك اجري مجرى الظروف حسب لشبهها بغير في كثرة الاستعمال
وعدم تعرفها بالاضافة ومنها اي من الظروف المبنية حيث للمكان

وقال

وقال الاخفش وقد يستعمل للزمان ولا يضاف الا الى الجملة اسمية كانت او
فعلية في الاكثر اي اكثر الاستعمالات وقد جاء اما ترى حيث سهيل طالعا
بحيث فيه مضاف الى مفرد وهو سهيل مفعول ترى اي اما ترى مكان
سهيل طالعا آخره نجم يضيء كالشهاب ساطعا وانما بنيت على الضم
كالغايات لانها غالبة الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة في
الحقيقة مضاف الى المصدر الذي تضمنته الجملة فهي وان كانت في الظاهر
مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف
ما اضيفت اليه فبنيت على الضم مثلها ومع الاضافة الى المفرد يعربه
بعضهم لزوال علة البناء اي الاضافة الى الجملة والاشهر تجاوزه على بنائه
لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اي من الظروف المبنية اذا زمانية
كانت او مكانية وانما بنيت لما ذكرنا في حيث وهي اذا كانت زمانية
للمستقبل اي للزمان المستقبل وان كان داخلا على الماضي وذلك لان
الاصل في استعمالها ان يكون من الزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها
بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل عليه
استعمالها في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس و
قوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعمالها
لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعمل في الماضي كما في قوله تعالى

حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله
نارا وفيها اي في اذا معنى الشرط وهو ترتيب مضمون جملة على اخرى
فتضمنت معنى حرف الشرط فهذه علة اخرى لبنائها ولذلك اي
لكون معنى الشرط فيها اختير اي جعل مختارا بعدها الفعل لمناسبة الفعل
الشرط وجوز الاسم ايضا على الوجه الغير المختار لعدم تاصلها في الشرط
مثل ان ولو وقد يكون اذا للمفاجاة مجردة عن معنى الشرط نحو قوله تعالى
فاجاني الامر مفاجاة من قولهم فجئته فجاءة بالضم والمد اي لقيته و
انت لا تشعر به فيلزم المبتدا بعدها فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية
والمراد بلزوم المبتدا غلبة وقوعه بعدها فلا ينافي ما سبق من عدم وجوب
الرفع بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع حاضر
او واقف على حذف الخبر والعامل في اذا هذه معنى المفاجاة وهو عامل
لا يظهر قد استغنوا عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء في
للسببية فان مفاجاة السبع مسببة عن الخروج قيل والاقرب الى التحقيق
انها للعطف من جهة المعنى اي خرجت ففاجات وحاصل المعنى
خرجت ففاجات زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج ان اذا
هذه زمانية او مكان وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد فانها عنده مكانية
وقوله زمان وقوف السبع او مكانه مفعول فيه لفاجات لا مفعول به والا

لم يبق

لم يبق اذا ظرفية بل يصير اسمية بل المفعول به محذوف اي فاجاءت
في زمان وقوف السبع او مكانه اياه اي السبع وقد يكون لمجرد الزمان نحو
اتيك اذا احمر البسر اي وقت احمرار البسر وقد يستعمل اسما مجردا عن معنى
الظرفية نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وقد سبقت اليه اشارة ومنها
اي من الظروف المبنية اذ الكائنة للماضي وبناؤها لما مر في حيث او لكون
وضعها وضع الحروف وقد يجئ للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون
اذ الاغلال في اعناقهم ويقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها
على معنى الشرط المقتضي اختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قائم
ولعله مجيئهما لم يذكرها المصنف ومنها اين وانى فهما للمكان استفهاما و
شرطا اي حال كونهما للاستفهام والشرط وبناؤهما لتضمنهما حرف الاستفهام
او الشرط نحو اين زيد واين تكن اكن وانى زيد وانى تجلس اجلس
وقد جاء انى زيد بمعنى كيف وانى القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان
فيهما اي في الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايان
للزمان استفهاما مثل متى نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان يختص
بالامور العظام وبالمستقبل فلا يقال ايان يوم قيام زيد وايان قدم الحاج
بخلاف متى فانه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء
كسرها ايضا ومنها كيف الكائنة للحال استفهاما اي حال شئ وصفته والمراد

ما الحال

صفة النسبي لا زمان الحال كما توهم بعض الشارحين قال صاحب المفصل
وكيف جار مجرى الظروف ومعناه السوال عن الحال تقول كيف زيد
اي على اي حال هو ويستعمل للشرط مع ما على ضعف عند البصريين نحو
كيف ما تجلس اجلس اي على اي هيئة تجلس اجلس ومطلق عند الكوفيين
نحو كيف تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو في محل الرفع بالخبرية
وان كان بعده فعل مثل كيف جئت فهو في محل النصب على الحالية
اي على اي احال جئت اراكبا او ماشيا ومنها اي من الظروف المبنية
مذ ومنذ بنيا لموافقتهما مذ ومنذ حرفين ويكونان تارة بمعنى اول المدة اي
اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رايته مذ او منذ يوم الجمعة اي
اول زمان عدم رويته يوم الجمعة فيليهما اي يقع بعدهما اي بعد مذ ومنذ
المفرد اي الاسم المفرد لا المثنى والمجموع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما
نحو ما رايته مذ اليومان اللذان صاحبتنا فيهما اي اول مدة عدم رويته
هذان اليومان فما دام لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما
باولية المدة لان اول المدة انما يكون امرا واحدا لا اثنين او اشياء
فالمثنى والجمع اذا وقعا اول المدة يكونان في حكم المفرد المعرفة
حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ يوم تقيتني فيه لحصول التعين
المقصود من كونه معرفة وانما يكون التعين مقصودا لانه لا فايدة في جعل اول

المجهول

المجهول اول مدة فعل لان اولية وقت ما زمان مدة الفعل معلوم بالضرورة
وتارة يكونان بمعنى جميع المدة اي جميع مدة زمان الفعل فيليهما اي مذ ومنذ
المقصود اي الزمان الذي قصد بيانه حال كونه متلبسا بالعدد اي بعدده
المستغرق جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شيء نحو ما رايته مذ يومان اي
جميع اجزاء مدة زمان عدم رويته يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما
المصدر نحو ما خرجت مذ ذهابك او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت او
ان اي ما كتب على هذه الصورة مثقلة او مخففة نحو ما خرجت مذ
انك ذاهب او ما خرجت مذ ان ذهبت او الجملة الاسمية نحو ما
خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكره لقلته فيقدر بعدهما زمان مضاف
الى هذه الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما فكان التقدير في ما خرجت
مذ ذهابك مذ زمان ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقي وهو اي كل
واحد من مذ ومنذ اسمين مبتدا وهما معرفتان لكونهما في تاويل الاضافة
لانهما بمعنى اول المدة او جميع المدة وما بعده خبره اي خبر كل منهما ما
يقع بعده خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدا والمبتدا ما بعدهما ويرد
عليه انه يلزم ان يكون المبتدا في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر
معرفة وذلك غير جايز واعلم انهما اذا كانا مبتدا او خبرا فهما اسمان
وحيان لا ظرفان فلا يصح عدهما من الظروف المبنية الا ان يراد بالظرف فيهما

كونهما من اسماء الزمان لانهما يقعان ظرفا في تراكيبهم ومنها اي من الظروف المبنية لدي بالالف المقصوره ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وقد جاء لَدْنِ بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولَدَنْ بفتح اللام والدال وسكون النون ولُدْنِ بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولَدْ بفتح اللام وسكون الدال ولُدْ بضم اللام وسكون الدال ولَدُ بفتح اللام وضم الدال وبناؤها لوضع بعضها وضع الحروف وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال المال عند زيد فيما يحضره وفيما في خزائنه وان كان غائبا عنه ولا يقال المال لدي زيد او لدن زيد الا فيما يحضره وحكمها ان يجر بها علي الاضافة نحو المال لدي زيد وقد ينصب في بعض لغات العرب بلدن خاصة غدوة كما قيل غدوة تشبيها لنونها بنون التنوين في مثل رطل زيتا ولذلك يحذف نونها ويثبت وتكون غدوة اكثر استعمالا من بكرة وغيرها ومنها قط مفتوح القاف مضموم الطاء المشدده وهذه اشهر لغاته وقد يخفف الطاء المضمومة وقد يضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشدده او المخففة وجاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل فهذه خمس لغات كلها للماضي المنفي اي لاجل الفعل الماضي المنفي او الزمان الماضي المنفي وقوع شيء فيه ليستوعب النفي جميع الازمنة الماضية نحو ما رايته قط وبناء المخففة لوضعه وضع الحروف

وبناء

وبناء المشددة لمشابهتها لاختها المخففة وقيل حمل علي اختها عوض ومنها عوض بفتح العين وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل اي لاجل الفعل المستقبل المنفي او الزمان المستقبل المنفي فيه وقوع شيء ليستوعب النفي جميع الازمنة المستقبلة نحو لا اراه عوض وبناء عوض علي الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اي دهر الداهرين ومعنى الداهر والعائض الذي يبقي علي وجه الدهر والظروف المضافة الي الجملة والي كلمة اذ والمضافة الي الجملة يجوز بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف اليه ولو بواسطة علي الفتح للخفة نحو قوله تعالي يوم ينفع الصادقين صدقهم وقوله تعالي من خزي يومئذ فيمن قراه بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسماء مستحقة للاعراب ولا يجب اكتساب المضاف الي المبني البناء منه وكذلك اي كالمذكور من الظروف في جواز البناء علي الفتح والاعراب مثل وغير مذكورين مع ما وان مخففة ومشددة مثل قيامي مثل ما قام زيد وقيامي مثل ان تقوم او مثل انك تقوم لمشابهتهما الظروف المضافة الي الجملة نحو اذ وحيث وبهذه المشابهة ذكرهما في بحث الظروف ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للاعراب المعرفة والنكرة اي هذا باب بيان المعرفة والنكرة من اقسام الاسم المعرفة ما اي اسم وضع ليستعمل في جزئي

او كلي تشخص متلبس بعينه اي بذاته المتعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب
المعهودة بينهما فالشيء المتعين بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع له
اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن
هذه الحيثية فهو النكرة فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله
بعينه يخرج به النكرة وهي اي المعرفة ستة انواع بالاستقراء و
المضمرات واشار بترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات
فانها موضوعة بازاء معان معينة متشخصة باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ
اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكي عن نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة
افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث
لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك فتعقل ذلك
المشترك آلة للوضع لا انه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له جزئي
متشخص والثاني الاعلام الشخصية كما اذا تصور ذات زيد ووضع
لفظ زيد بازائه بحيث معلومية ومعهودية او الجنسية كما اذا تصور معنى
الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته
لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف
ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن
معلومية ومعهودية فانه بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات يعني اسماء

الاشارة

الاشارة والموصولات وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة
من غير اشارة مبهم وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع
العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء معان متعينة معلومة
معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع
اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظا بازاء كل واحد من افراد
هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما لان التصور المعتبر فيه عام وهو المشترك
بين تلك الافراد والموضوع له خاصا لان خصوصية كل واحد من تلك
الافراد لا المفهوم المشترك بينهما والرابع وهو المعرف باللام
العهدية او الجنسية او الاستغراقية وانما لم يقل ما دخله اللام ليلا يدخل
فيه ما دخله اللام الزايدة لتحسين اللفظ والتي للتلميح من امثال اصحاب
في المفرد بل من اللام فلا يعد ما دخلته قسما آخر من المعارف او يعرف بالنداء
نحو يا رجل اذا قصد به معين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكره
المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل والسادس
المضاف الى احدها اي احد الامور الخمسة المذكورة ولا يستلزم صحة الاضافة
الى احدها معنى بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا تصح الا بالنسبة الى
الاربع الاول فان المنادى لا يضاف اليه قيل كان عليه ان يقول
والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف الى المعرفة

مثل غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون
بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف
اذا كان لوحظ الغير او المثل او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم يعني
اي اضافة معنى يعني اضافة معنوية فقوله معنى مفعول مطلق بحذف
مضاف واحترز به عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية
فانها لا تفيد تعريفا ولما سبق تعريف المضمرات والمبهمات ومعنى
المضاف الى احدها بقي ظاهر والمعرف باللام والنداء مستغن عن التعريف
خص العلم بالتعريف وقال العلم اسما كان او لقبا او كنية لانه ان صدر
بالاب او الام او الابن او البنت فهو كنية والا فان قصد به مدح
او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم ما وضع لشيء بعينه شخصا او جنسا
واحترز به عن النكرات والاعلام الغالبة التي تعينت لفرد معين
بغلبة الاستعمال فيه داخلة في التعريف لان غلبة استعمال المستعملين
بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع من واضع
معين فكان هؤلاء المستعملين وضعوا له ذلك غير متناول غيره
اي حال كون ذلك الاسم الموضوع لشيء بعينه غير متناول غير ذلك
الشيء باستعماله فيه واحترز به عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد
اي تناول بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة ولما كان رايي ترتيب

النوع

انواع المعارف في الاعرفية بترتيبها في الذكر اراد التنبيه على ترتيب
انما فيها فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال واعرفها اي اعرف المعارف
يعني اي اقلها التباسا عند المخاطب من حيث انها فيها المضمر المتكلم لبعده عن
الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم
الا ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس بغيره واذا قلت انت
جاز ان يلتبس باخر فيتوهم ان الخطاب له وليس المراد بالاعرفية الا
كون المعرفة ابعد من اللبس ثم المضمر الغايب ولم يذكره لانه علم من اعرفية
المتكلم والمخاطب انه ادون منهما واقتصر على بيان النسبة بين اصناف
المضمرات فان ساير المعارف لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف
الى احدها فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه ولهذا ما اثبت
التفاوت بين اضافه بعد بيانه بين انواع المضاف اليه واصنافه
وهذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافات كثيرة
النكرة ما وضع لشيء لا بعينه اي لا باعتبار ذاته المعينة المعلومة من
من حيث هو كذلك فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وبقوله
لا بعينه خرجت المعرفة اسماء العدد انما افردها بالذكر لان لها احكاما
مناسبة ليست لغيرها وهي ما وضع اي الالفاظ التي وضعت لكمية احاد
الاشياء منفردة كانت تلك الاحاد او مجتمعة فالاشياء هي المعدودات

وآحاد اي كل واحد منها وكمية الاحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد واحد
او عن اكثر من واحد من تلك المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة بازاء
تلك الكميات بان يكون كل واحد منها موضوعا لكمية واحدة منها اسماء
العدد فالواحد موضوع لكمية احاد الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل
عن معدود معدود منها بكم يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها
اذا اخذت مجتمعة [illegible] متكررة مرة واحدة فاذا سئل عن معدودين
يجاب بالاثنين وهكذا الى ما لا نهاية له فظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد
والاثنين داخلان في هذا التعريف لانهما من اسماء العدد في عرف النحاة
وان لم يكونا عددا لبعض الحساب من العدد ولما كان المتبادر من هذه العبارة
ان نفس الكمية هي الموضوع له من غير اعتبار امر آخر لا ينتقض التعريف
بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين ومن ومنين حيث [illegible]
منها الوحدة والاثنينية فقط اصولها اي اصول اسماء العدد التي تتفرع
منها باقيها اما بالحاق تاء التانيث كواحدة واثنتان او باسقاطها كثلث
الى تسع او بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع كمآت والوف وعشرين
او بالتركيب اضافيا كان كثلثمائة او امتزاجيا كخمسة عشر او بالعطف
كخمسة وعشرين اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف تقول
في الاعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة واحد اثنان في مفرد

المذكر وتثنيته واحدة اثنتان او ثنتان في مفرد المونث وتثنيتها على
ما هو القياس وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة بالتاء اي مع التاء المذكر اعتبارا
لتانيث الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال ثلث الى عشر بدونها
لجمع المونث فرقا بين المذكر والمونث نحو ثلث نسوة وعشر نسوة
ولم يجعل الامر بالعكس لكون المذكر اسبق وتقول اذا جاوزت عشرا
احد عشر اثنا عشر في المذكر نحو احد عشر رجلا واثنا عشر رجلا للمذكر احدى
عشرة واثنتا عشرة وثنتا عشرة في المونث نحو احدى عشرة امراة على
الاصل بتذكير المذكر وتانيث المونث وتغير الواحد الى احد والواحدة
الى احدى للتخفيف وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو ثلثة
عشر رجلا ثلث عشرة الى تسع عشرة في المونث التاء للجزء الاول
فيهما بحاله قبل التركيب وتذكير الثاني في المذكر كراهة اجتماع تانيثين
من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنتا
عشرة فان التانيث فيهما من جنسين واما تذكير الثاني في احد عشر واثنا
عشر محمول على التذكير في ثلثة عشر والتاء في ثنتان بدل من لام الكلمة
فلم يتمحض للتانيث ولهذا حكمنا عليه بانه جنس آخر من التانيث في كلا
التاء في اثنتان وان كانت للتانيث الا انها حملت على ثنتان واما
التانيث الجزء الثاني في المونث لانه لما وجب تذكيره للمذكر لما عرفت

وجب تانيثه للمونث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمونث
ولميم تكسرها الشين عند التركيب في المونث اي من عشرة تحرزا من
توالي اربع فتحات مع ثقل التركيب في احدي عشرة واثنتا عشرة
او تخفيف في ثلث عشرة الي تسع عشرة والحجازيون يسكنونها وهي اللغة
الفصيحة لان السكون اخف من الفتح وتقول عشرون واخواتها بكسر
التاء لانه منصوب بالعطف علي عشرون المنصوب محلا بمفعولية
القول وهي ثلثون واربعون وخمسون الي تسعين فيهما اي في المذكر والمونث
من غير فرق وهي عقود ثمانية وتقول فيما زاد علي كل عقد من تلك
العقود الي عقد آخر احد وعشرون في المذكر احدي وعشرون في المونث
ولا تغير الواحد والواحدة ههنا بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف
عليه في قوة التركيب لم يكن استعمالهما بالعطف علي لفظ ما تقدم بعينه
فلذلك لم يدرجهما في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل خصهما بما عدا احاد
فقال ثم بالعطف اي عطف تلك العقود علي الزايد عليها كائنا ذلك
الزايد بلفظ ما تقدم من اسماء العدد بعينه من غير تغيير فتقول اثنان و
عشرون في المذكر واثنتان او ثنتان وعشرون في المونث ثلثة وعشرون
في المذكر وثلث وعشرون في المونث هكذا الي تسعة وتسعين بل الي
تسع وتسعين وتقول فيما زاد علي تسعة وتسعين مائة والف في الواحد

واثنتان

واثنان واثنتان في التثنية فيهما اي في المذكر والمونث من غير فارق
بينهما ثم تقول فيما زاد علي مائة والف وما يتفرع عنهما بالعطف اي
بعطف الزائد عليهما او عطفهما علي الزايد حال كون الزايد واقعا علي
صورة ما تقدم من اسماء العدد من غير تغيير وتبديل فتقول مائة وواحد
او واحدة ومائة واثنان او اثنتان ومائة وثلثة رجال او ثلث نسوة
ومائة واحد عشر رجلا او احدي عشرة امراة ومائة وعشرون رجلا او
امراة ومائة واحد وعشرون رجلا او احدي وعشرون امراة ومائة واثنان
وعشرون رجلا واثنتان وعشرون امراة ومائة وثلثة وعشرون رجلا
او ثلث وعشرون امراة الي مائة وتسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين
امراة وكذا الحال في تثنية المائة والالف وجمعه ويجوز ان يعكس
العطف في الكل فتقول واحد ومائة الي آخر ما ذكرنا والاصل في ثماني
عشرة فتح الياء لبناء صدور الاعداد المركبة علي الفتح كثلثة عشر وجاز
اسكانها اي اسكان الياء لتثاقل المركب بالتركيب كما في معديكرب
وشذ حذفها اي حذف الياء بفتح النون لانها اذا حذفت فالوجه
بقاء الكسرة كما في قولك جاء لي القاض اذا حذفت الياء الا ان
الذي سوغ ذلك فيه كونه مركبا فزيد في زيادة استثقاله فجعل موضع
الكسرة فتحة قال الشارح الرضي ويجوز كسرها ليدل علي الياء المحذوفة
المقصود منه ان قوله وشذ حذفها بمعني انه علي خلاف القياس فالاكتفاء

لكن الفتح اولى لتوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة

ولما فرغ من بيان حال اسماء الاعداد شرع في بيان مميزاتها وابتدا

من الثلثة لانه لا مميز للواحد والاثنين كما سيجيء به فقال ومميز الثلثة

الى العشرة والثلث الى العشر مخفوض اي مجرور ومجموع لفظا نحو ثلثة

رجال او معنى نحو ثلثة رهط اما كونه مخفوضا فلانه لما كثر استعماله اثروا

تجرّ التميز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين والتنوين واما كونه

مجموعا فليطابق المعدود والعدد الا في ثلثمائة الى تسعمائة استثنا من قوله

مجموع لانهم لم يجمعوا مائة حين ميزوا بها ثلاثا واخواته وكان قياسها

ان تجمع فيقال مآت او مئين لان للمائة جمعين احدهما في صورة

الجمع المذكر السالم وهو مئون والثاني جمع المونث السالم وهو مآت

ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم

يبق الا مآت لكنهم كرهوا ان يجيء التميز المجموع بالالف والتاء بعد

التوّد الجمع بعدما هو في صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين

الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه اخف ومميز احد عشر الى التسعة

والتسعين بل الى تسع وتسعين منصوب مفرد اما النصب في العقود فلتعذر

الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون معها اذ هي في صورة الجمع ولا حذفها

اذ ليس هي في الحقيقة نون الجمع واما فيما عداها فلانهم كرهوا ان يصيّروا

نون

ثلثة اسماء

ثلثة اسماء كالاسم الواحد ولا يرد عليه خمسة عشرك لان المضاف اليه

فيه لما كان مميز المعدود ولم يمنع امتزاج ذلك المميز فلم يلزم ميرورة

ثلثة اشياء شيئا واحدا واما نحو ثلثمائة امراة مع ان فيها صيرورة

ثلثة اشياء شيئا واحدا اليطرد بمائة امراة وامّا افراده فلانه لما صار منصوبا

صار فضلة فاعتبر افراده ليكون الفضلة قليلا ومميز مائة والف وتثنيهما

وتثنيتهما ومميز جمعه اي جمع الالف وانما لم يقل جمعهما كما قال وتثنيتهما

لان استعمال جمع مائة في الاعداد مرفوض لا يقال ثلثمات رجل كما

يقال ثلثة آلاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل مثل

الفا رجل مخفوض مفرد لانه لما كانت مائة والف من اصول الاعداد

كالآحاد ناسب ان يكون مميزهما على طبق مميزها لكنه لما كانت الآحاد

في جانب القلة من الاعداد والمائة والالف في جانب الكثرة منها

اختير في مميزها الجمع الموضوع للكثرة وفي مميزهما المفرد الدال على القلة

رعاية للتعادل واذا كان المعدود مونثا واللفظ المعبّر به عنه مذكرا

كلفظ الشخص اذا عبّرت به عن المونث او بالعكس بان يكون

المعدود مذكرا واللفظ مونثا كلفظ النفس اذا عبّرت بها عن المذكر

فوجهان اي ففي العدد وجهان التذكير والتانيث فان شئت

قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ وهو الاكثر

في كلامهم وان شئت قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا يميز واحد
وواحدة ولا اثنان واثنتان وثنتان بمميز فلا يورد الواحد مع مميزه كما
يقال واحد رجل ولا اثنان معه كما يقال اثنا رجلين بل يذكرون ما
يصلح ان يكون تمييزا لهما على تقدير ذكر التمييز معهما ويطرح الواحد
والاثنين استغناء بلفظ التمييز اي الصالح لان يكون تمييزا على تقدير
ذكره معهما الدال بجوهره على الجنس وبصيغته على الوحدة والاثنينية كما
اي من الواحد اذا كان التمييز مفردا ومن الاثنين اذا كان مثنى مثل
رجل ورجلان فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان
الجنس والاثنينية فبذكرهما استغنا عن المميز فان قلت هب ان
مميز الواحد مغن عنه لكنا لا نم ان مميز الاثنين كذلك نعم اذا كان مميزه
مثنى يغني عنه لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل قلت لما التزموا
الجمعية في مميز ساير الآحاد ينبغي ان يعتبر فيما لم يتيسر الجمعية
منه ما هو اقرب اليها وهو الاثنينية ولا يبعد ان يقال معنى الكلام
انه لا يميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التميز اي بجواهر حروفه المصورة
بهيئة خاصة القابلة للحوق علامة الافرادية اعني التنوين او علامة الاثنينية
اعني حرفي التثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد استغني به عن ذكر الواحد
على حدة فاذا اعتبر مع علامة التثنية استغني به عن ذكر الاثنين على حدة

فاختاروا لحوق العلامة التي هي اخف على ذكرهما ولا شك ان رجلان
اخف من اثنا رجل وذلك الاستغنا انما يكون لافادته اي افادة
لفظ التمييز النص المقصود اي التنصيص على العدد والتصريح به الذي
قصد ذا [illegible] تنصيص والتصريح بالعدد اي بذكر اسم العدد فلما افاد
التمييز ذلك التنصيص استغني في افادته من ذكر العدد على حدة وتقول
في المفرد من المتعدد اي في الواحد من المتعدد باعتبار تصييره اي تصيير
ذلك المفرد عددا اي تنقيص ان يزيد عليه بواحد الثاني في المذكر فقوله
الثاني مقول القول وذلك القول انما هو باعتبار تصييره الواحد اثنين
بانضمامه اليه اي فيكون معنى ثاني الواحد مصيره بانضمامه اليه اثنين
وانما ابتدا من الثاني اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيره
واحدا والثانية في المونث على هذا القياس وهكذا الى العاشر في المذكر
والعاشرة في المونث لا غير اي لا تقول غير ذلك فلا يجري ذلك
فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ فوقه مركبات لا غير
اشتقاق اسم الفاعل منها وتقول في المفرد باعتبار حاله اي مرتبته من
المتعدد ومن غير اعتبار معنى التصيير الاول والثاني اذا وقع في المرتبة
الاولى او الثانية في المذكر والاولى والثانية في المونث كذلك
من غير اعتبار معنى التصيير وانما لم يقل الواحد والواحدة لانهما لا يدلان

على المرتبة فابدل منها الاول والاولى للدلالة عليها وهكذا الى العاشر
والعاشرة والحادي عشر في المذكر والحادية عشرة في المونث وكذلك
الثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة واعلم
ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى المصير او لا حكم اسماء
الفاعلين في التذكير والتانيث فتقول في المونث الثانية والثالثة
والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف
نحو الثالثة عشرة تؤنث الاسمين كما تذكرهما للمذكر نحو الثالث عشر
وانما ذكر والاسمين لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف
ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول في المعطوف الثالث والعشرون
والثالثة والعشرون ومن ثم اي من اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار
تصيره واعتبار حاله اختلف اضافتاهما فلاختلاف اضافتيهما قيل
في الاول اي في المفرد من المتعدد المقول باعتبار تصيره ثالث اثنين
باضافته الى الانقص بدرجة اي مصيرهما اي الاثنين ثلاثة من قولهم
ثلثتهما بالتخفيف اي صيرت الاثنين ثلاثة وقيل في الثاني اي في المفرد
من المتعدد باعتبار حاله ثالث ثلثة او اربعة او خمسة بالاضافة الى
عدد يساوي عدده او يكون فوقه اي احدها لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه
في المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة والا يلزم جواز ارادة الواحد الاول

من عاشر

من عاشر العشرة وذلك مستبعد جدا وتقول في اضافة ما زاد على
العشرة حادي عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثاني
اي واحد من احد عشر متاخر لعشر درجات بناء على الاعتبار الثاني
وهو اعتبار بيان الحال خاصة لان الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة
كما عرفت وان شئت قلت في اداء هذا المعنى حادي احد عشر بحذف
جزء الاخير من المركب الاول استغناء عنه بذكره في المركب الثاني وهكذا
تقول الى تاسع تسع عشر فتعرب الجزء الاول من المركب الاول لانتفاء
التركيب الموجب للبناء وتبني الجزآن الباقيان لوجود موجب البناء
فيهما وهو التركيب المذكر والمونث ذكرهما بعد باب العدد لانجرار
مباحثه الى ذكر التذكير والتانيث وقدم المذكر لاصالته واخر تعريفه
لانه عدمي وتعريف المونث وجودي المونث ما اي اسم كان فيه
علامة التانيث لفظا اي ملفوظة كانت تلك العلامة حقيقة كامراة
وناقة وغرفة او حكما كعقرب اذ الحرف الرابع في المونث في حكم تاء
التانيث ولهذا لا يظهر التاء في تصغير الرباعي من المونثات السماعية
او تقديرا اي مقدرة غير ظاهرة في اللفظ كدار ونار ونعل وقدم وغيرها
من المونثات السماعية والمذكر بخلافه اي اسم متلبس بمخالفة
المونث اي لم يوجد فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا وعلامته اي

علامة التانيث التاء والالف حال كونها مقصورة كحبلي و حبلى او ممدودة
كصحراء وحمراء وقد زاد بعضهم الياء في ذي وفي وزعم انها للتانيث وليس
ذلك بحجة لجواز ان يكون صيغة موضوعة للمونث مثل هي وانت
وهو اي المونث حقيقي ولفظي فالحقيقي ما اسم بازائه اي في مقابلته
ذكر من جنس الحيوان كامراة في مقابلة رجل وناقة في مقابلة جمل
واللفظي بخلافه اي متلبس بمخالفة المونث الحقيقي اي ليس بازائه
ذكر من الحيوان بل تانيثه منسوب الي اللفظ لوجود علامة التانيث
في لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بلا تانيث حقيقي في معناه كظلمة مثال
للتانيث اللفظي حقيقة وعين مثال للتانيث اللفظي تقديرا فان
التاء التانيث متقدرة فيها بدليل تصغيرها علي عيينة ولم يورد مثالا
للمونث اللفظي الحكمي كالعقرب لتلة وقوعه واذا اسند الفعل بلا فصل
كما هو الاصل اليه اي الي المونث مطلق حقيقيا او لفظيا مظهرا او مضمرا
فبالتاء اي فذلك الفعل متلبس بالتاء وجوبا ايذانا بتانيث
الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا الي ظاهر غير الحقيقي فانه
لك الخيار في الحاق التاء وتركه والي هذا اشار بقوله وانت
انت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة
فلك ان تقول اذا شئت طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه

لا يجوز

لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التانيث فيه لفظيا واستبعاده من
الحاق التاء لما في لفظه من الاشعار بخلاف مفرده اذ ليس فيه ما يشعر
بتانيثه وجعل بعض الشارحين ضمير اليه راجعا الي المونث الحقيقي او ضمير
المونث اللفظي بقرينة قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو كان كما قيل
من هذه القاعدة صورة الفصل ايضا لكنها لا يحتاج الي التقييد بقولنا بلا فصل
لكان احسن استيفاء لاحكام جميع الاقسام ففي صورة الفصل ايضا لك الخيار
في الحاق التاء بالفعل وفي تركه فتقول حضرت القاضي امراة وحضر القاضي
امراة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس الا اذا كان المونث
الحقيقي منقولا لما يغلب في اسماء الذكور كزيد اذا سميت به امراة فانه
مع الفصل ايضا يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زيد لرفع الالتباس
وحكم ظاهر الجمع لا ضميره فان الحاق التاء او ضمير الجمع فيه واجب نحو
الرجال جاءت او جاؤا غير الجمع المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر
السالم لم يجز تانيثه فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت
مطلقا اي سواء كان واحده مونثا نحو اذا جاءك المومنات او مذكرا
نحو جاءت الرجال حكم ظاهر غير المونث الحقيقي فانت بالخيار ان شئت
الحقت التاء به وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال
وضمير جمع المذكر العاقلين من جموع التكسير غير الجمع المذكر السالم فانهم اذا

جمعوا اسما لما كان ضمير هم الواو لا غير يقال الزيدون جاؤا ولا يقال جاءت

فعلت اي ضمير فعلت وهو المستكن فيه المقرون بالتاء التي كانت

للتانيث بتاويل الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا اي ضمير فعلوا

يعني الواو ولكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع والنساء والايام اي ضمير

النساء وما يماثلها في كونه جمع المونث وان لم يكن من العقلاء كالعيون

وضمير الايام وما يماثلها في كونه جمع المذكر غير العاقل فعلت وفعلن

اي ضمير فعلت مقرونا بالتاء التانيث بتاويل الجماعة وضمير فعلن اي

بالنون اما في جمع المونث فظاهر لان هذه النون موضوعة له واما في جمع المذكر

الغير العاقل كالايام فلانه لا اصل له في التذكير كالرجال فيجري حقه فاجري

مجرى المونث وفي الحواشي الهندية موافقا لشرح الرضي ان النون موضوعة

لجمع غير العقلاء كالواو وضعت لجمع العاقلين فاستعمالها في النساء للحمل

على جمع غير العقلاء اذ الاناث لنقصان عقولهن اجري مجرى غير العقلاء

المثنى ما لحق اخره اي اخر مفرده بتقدير مضاف او قدر بعد قوله ونون

مكسورة فيخرج لنا مع لواحقه والا لا يصدق التعريف الا على مثل مسلمان

ومسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى لظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات الف

حال الرفع او ياء مفتوح ما قبلها اي مفتوح حرف كانت قبل الياء حالتي

النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة

ونون عوضا عن الحركة او التنوين مكسورة تشبيها بالمثنى التي الفتحات فيه في

الرفع وهي فتحة ما قبل الالف التي في حكم الفتحتين وفتحة النون ليدل

ذلك اللحوق او اللاحق وحده او مع اللحوق ولا باس باشتماله على

لحوق النون وعدم دلالته لحوقها على ذلك لانه على تقدير تسليمه اذا دل

امران من امور ثلثة على شيء صح ان يقال هذه الامور الثلثة دالة عليه

غاية ما في الباب ان يكون دلالتها بواسطة هذين الامرين على ان معه اي

مع مفرده مثله في العدد يعني الواحد وحال كون ذلك المثل من جنسه

اي من جنس مفرده باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع له بوضع واحد

بينهما ولو اريد بقوله مثله ما يماثله في الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن

قوله من جنسه وقوله ليدل اشارة الى فائدة لحوق هذه الحروف

بالاسم المفرد والى انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال

قرآن ويراد بها الطهر والحيض بل يراد بها طهران او حيضان على

الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت هذا يشكل بالابوين للاب والام

والقمرين للقمر والشمس فانه تثنية الاب باعتبار معنيين مختلفين هما الاب

والام وكذلك تثنية القمر باعتبار معنيين مختلفين هما القمر والشمس قلنا

جاز ان يجعل الام مسماة باسم الاب ادعاء لقوة التناسب بينهما

ثم يأول الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم كليا وبهما فيتحقق لنا فيه

باعتباره فيكون معنى الابوين المسمين بالاب وكذا الحال في الشمس
بالنسبة الى القمر فان قلت فليعتبر مثل هذا التاويل في القرءآن
ايضا بلا احتياج الى ادعاء التسمية للطهر والحيض فانه موضوع لكل
واحد منهما حقيقة وليأوّل بالمسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى
باعتباره قلنا لا شبهة في صحة هذا الاعتبار لكن الكلام في جواز تثنية لمجرد
الاشتراك اللفظي بينهما وهو الذي اختلف فيه والمص اختار عدم جوازه وبهذا
الاعتبار صح تثنية الاعلام المشترك حقيقة او ادعاء وجمعها فزيد مثلا اذا
كان علما لكثيرين يأول بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع وكذا عمر اذا صار علما ادعائيا
لابي بكر يأول بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع ورده بعضهم وقال الاولى ان يقال
الاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها يكتفى لتثنيتها وجمعها
مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى قول هذا البعض
ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية قوله من جنسه ولما كان اخر الاسم
المفرد الذي لحقه علامة التثنية في بعض المواد مما يتطرق اليه التغير اراد
المصنف ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغير لان حكم ما وراه يعلم من
تعريف المثنى فقال فالمقصور اي الاسم المقصور وهو ما في اخره
الف مفردة لازمة ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود او لانه محبوس من
الحركات والقصر الحبس ان كانت الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان

او حكما بان

او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالوان في المسمى بالى
وهو ثلاثي اي والحال ان ذلك المقصور ثلاثي اي غير ما فيه اربعة
احرف فصاعدا من الرباعي والثلاثي المزيد فيه قلبت الفه واوا
اعتبارا للاصل حقيقة او حكما وخفة الثلاثي بخلاف ما فوقه حيث
لا يرد فيه لمكان الثقل والا اي وان لم يكن كذلك بان كان
الفه منقلبة عن ياء حقيقة كرحيان في رحى او حكما بان كان مجهول
الاصل او عديمه وقد اميل كمتيان في متى حيث جاء متى ممالا او كان
على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كالاعلى والمصطفى
او زائدة كحبلى فبالياء اي فالفه مقلوبة بالياء اعتبارا للاصل فيما اصله
الياء حقيقة [illegible] او تخفيفا فيما زاد على ثلثة احرف والاسم الممدود ثلاثية
ان كانت همزته اصلية اي غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة
ثبتت الهمزة في الاشهر لاصالتها كقراءان بضم القاف وتشديد
الراء [illegible] القراءة او للمتنسك من قراء اذا تنسك وحكى ابو علي عن
بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان وان كانت الهمزة للتانيث
اي منقلبة عن الف التانيث كحمراء فان اصلها كان حمرا بالفين
احدهما للمد في الصوت والثانية للتانيث فقلبت الثانية همزة
لوقوعها طرفا بعد الف زائدة قلبت واوا فيقال حمراوان لان

الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغي ان لا يقع بين الياءين مع انها
غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة من الياء لثقلها ولهذا قلبت الواو
همزة في مثل اقتت واجوه وربما يحدث فيقال حمراآن وحكي المبرد
عن المازني قلبها ياء نحو حمرايان والاكثر قلبها واوا والا اي و
ان لم يكن الهمزة اصلية ولا للتانيث بان يكون للالحاق كعلباء
فان همزة للالحاق بقرطاس او منقلبة عن واو او ياء اصلية ككساء
ورداء فان اصلهما كساو وردای فالوجهان المذكوران جائزان احدهما
ثبوت الهمزة وثانيهما لان الهمزة في الصورة الاولى غير منقلبة عن واو
او ياء ملحقة بالاصل وفي الاخرى عن اصلية فشابهت همزة قراء فثبتت
في الصورتين كما في قراء وثانيهما قلب الهمزة واوا لان الهمزة في
الصورتين ليست باصلية فشابهت الهمزة حمراء فانقلبت مثلها واوا
وفي الترجمة الشريفية ان اللازم من هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال في
رداء الا رداآن بالهمزة او رداوان بالواو ولكن المشهور ردايان بالياء
فكان ينبغي ان يقول المص والاوجهان بغير لام العهد ليكون عبارة عن
اثبات الهمزة وردها الى الاصل لا اشارة الى الوجهين المذكورين كما
هو المتبادر من الكلام لكنا قد تصفحنا كتب الثقات كالمفصل والمفتاح واللباب
فما وجدنا فيها اثرا مما حكم باشتهاره غيره وقع في شرح الرضي من انه قد تقلب

المبدلة

المبدلة من اصل ياء وهذا اعم من ان يكون من الاصل واوا او ياء ويحذف
نونه اي نون التثنية للاضافة اي لاجل الاضافة اذ النون لقيامها
مقام التنوين توجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال
والامتزاج فيتنافيان وحذفت تاء التانيث التي قياسها ان لا تحذف
عن اخر المثنى كخصيتان واليتان في خصيان واليان على خلاف القياس
مع جواز اثباتهما فيهما على القياس اتفاقا ووجه حذفها فيهما ان كل واحد
من الخصيين والاليين لما اشتد اتصالها بالاخرى بحيث لا يمكن الانفكاك
بينهما وبهذا صارتا بمنزلة مفرد وتاء التانيث لا يقع في حشوه وقيل خصي
والي مستعملان وهما لغتان في خصية والية وان كانتا اقل استعمالا
منهما ولما كان حذف النون قاعدة مستمرة اتي في بيانه بالفعل المضارع
المفيد للاستمرار بخلاف حذف تاء التانيث اذ ليس فيها قاعدة
بل وقعت على خلاف القياس في مادة مخصوصة فلهذا اتي في بيانها
بالفعل الماضي المجموع ما دل اي اسم دل على جملة احاد مقصودة
اي يتعلق بها القصد في ضمن ذلك الاسم بحروف مفرده اي
بحروف هي مادة لمفرده الذي هو الاسم الدال على واحد واحد من
تلك الاحاد حال كون تلك الحروف مثبتة بتغير ما يجب الصورة
اما بزيادة او نقصان او اختلاف في الحركات والسكنات حقيقة او حكما

فالجار في قوله بحروف مفرده المتعلق بقوله مقصودة او بقوله دل
او بها على سبيل التنازع وقوله بتغيير ما ظرف مستقر حال من الحروف
وتدخل في قوله بتغيير ما جمع السلامة لان الواو والنون في اخر الاسم
من تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادة الى
صيغة اخرى وقوله ما دل على احاد حتى يشمل الجمع واسماء الاجناس
كتمر ونخل فانها وان لم تدل عليها وضعا فقد تدل عليها استعمالا و
اسماء الجموع كرهط ونفر وبعض اسماء العدد كثلاثة وعشرة وبقوله
مقصودة بحروف مفرده خرجت اسماء الاجناس فاذا قصد بها
نفس الجنس لا افراده فبقوله مقصودة واذا قصد بها الافراد استعمالا
فبقوله بحروف مفرده وكذلك بقوله بحروف مفرده خرج اسماء
الجموع والعدد فنحو تمر ما الفارق بينه وبين واحده التاء ونحو ركب
مما هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس والثاني
اسم جمع كالجماعة وقد علمت انهما خارجان عن حد الجموع والفرق
بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع
فان قيل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو جنس قيل ذلك بحسب
الاستعمال لا بالوضع على انه لا ضير في التزام كون الكلم اسم جمع ايضا
وانما قال على الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش قال جميع اسماء

الجموع التي لها احاد من تركيبها كجامل وباقر وركب جمع وقال الزجاج
وكذا اسماء الاجناس كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جنس او جمع
لا واحد له من لفظه كخوابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق ونحو فلك مما
الجمع والواحد فيه متحد بالصورة جمع يصدق الحد عليه فان التغيير
المأخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير ففلك
اذا كان مفردا ضمة كضمة قفل واذا كان جمعا ضمة كضمة اسد وهو اي الجمع نوعان
صحيح ومكسر فالصحيح اي الجمع الصحيح نوعان تارة يكون لمذكر وتارة
لمؤنث فالجمع الصحيح المذكر ما لحق اخره اي اخر مفرده واو مضموم ما قبلها
في حالة الرفع او ياء مكسور ما قبلها في حالتي النصب والجر ونون
عوضا عن الحركة او التنوين على سبيل منع الخلو مفتوحة للتعادل خفة
الفتحة ثقل الواو والضمة ليدل ذلك اللحوق او اللاحق فقط او
مع اللحوق على ان معه اي مع مفرده الواحد من جنس معناه
اكثر منه ولم يقل من جنسه اكتفاء بما ذكر في التثنية فان قيل اسم
التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه ولا كثرة
في الواحد قيل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققا او على سبيل
الفرض كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار فان كان
في اخره اي اخر مفرده ياء ملفوظة كالقاضي او مقدرة كقاض قبلها كسرة

حذفت اي الياء مثل قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون نقلت
ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذفت الياء
لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حالتي النصب والجر مثل قاضين
فان اصله قاضيين حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين والياء
فسقطت لالتقاء الساكنين وان كان اخره اي آخر الاسم الذي
اريد جمعه مقصورا اي الفا مقصورة حذفت الالف لالتقاء
الساكنين ويبقى بعد الحذف ما قبلها اي حرف كان قبل الالف
على ما كان عليه مفتوحا ولم يغير لتدل الفتحة على الالف مثل مصطفون
في حالة الرفع ومصطفين في حالتي النصب والجر فاصلهما مصطفيون
ومصطفيين قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف
لالتقاء الساكنين وشرطه اي وشرط اسم اريد جمعيته جمع
الصحيح المذكر يعني شرط صحة جمعيته ان كان ذلك الاسم اسما اي
اسما محضا من غير معنى وصفية فيه فذكر علم اي فكونه مذكرا علما يعقل
من حيث مسماه لا من حيث لفظه وانما اشترط ذلك لكون هذا
الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف
من غيره فاعطى الاشرف للاشرف فان لم يوجد فيه الكل كالعلم
او انثى كالمراة او وصف نحو اعوج للفرس لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر
ان لم

ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع
بالواو والنون خلافا للكوفيون وابن كيسان فانهم اجازوا طلحون
بسكون اللام وابن كيسان بفتحها ويدخل فيه نحو ورقاء وسلمى في
رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون [illegible] التقا فا
لان علم التانيث هو التاء لا الالف فلا يمنع من الجمعية بالواو والنون
لان الممدودة تقلب واوا فتمحى صورة علامة التانيث والمقصورة
تحذف ويبقى الفتحة قبلها دالة عليها وشرطه اي شرط الاسم الذي
اريد جمعيته جمع المذكر الصحيح ان كان صفة من الصفات غير علم
كاسم الفاعل والمفعول مذكر يعقل اي له شروط فالشرط الاول
كونه مذكرا يعقل لما مر والشرط الثاني ان لا يكون ذلك الاسم الكائن
صفة افعل فعلاء اي مذكرا غير مستو في صيغة الصفة الكائن ذلك
الاسم اياها مع المونث بل يكون المذكر على صيغة افعل والمونث
على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون
ولم يعكس لان معنى الصفة في افعل التفضيل كامل لدلالته على الزيادة
والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اي مذكرا غير
مستو في تلك الصفة مع المونث بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمونث
على صيغة فعلى مثل سكران سكرى فانه لا يقال سكرانون للفرق بينه وبين

فعلان فعلانة كندمان وندمانة ولم ينعكس لان فعلان فعلانة اصل
في الفرق بين المذكر والمونث لان فيه بالتاء وعدمها والشرط الرابع
ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا فيه اي في هذه الصفة بتاويل
الوصف مع المونث مثل جريح وصبور يقال رجل جريح وصبور و
امراة جريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف والتاء
فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمونث لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا
باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان فيه مثل جرحى وصبر
والشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا متلبسا بتاء التانيث
مثل علامة كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث ولو حذفت
التاء لزم اللبس ويحذف نونه اي نون الجمع بالاضافة لما مر
وقد شذ نحو سنين بكسر السين جمع سنة بفتحها وارضين بفتح الراء
وقد جاء اسكانها جمع ارض بسكونها وانما حكم بشذوذهما لانتفاء
التذكير والعقل وعدم كونهما علما او صفة وقد ادرج صاحب اللباب
بعض هذه الاسماء تحت قاعدة كلية اخرجتها من الشذوذ منها
سنين وامثالها وابقى بعضها على الشذوذ منها ارضين وامثالها
اراد تفصيل ذلك فليرجع اليه والمونث اي الجمع الصحيح المونث
ما لحق اي جمع لحق اخره اي اخر مفرده الف وتاء وشرطه اي شرط

الجمع الصحيح المونث ان كان مفرده صفة وله اي لذلك المفرد مذكر
فان يكون مذكره اي مذكر ذلك المفرد جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية
الفرع على الاصل وان لم يكن له اي لمفرده مذكر جمع بالواو والنون
فان لا يكون اي فشرط صحة جمعيته ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث
كحائض لانه يقال في جمع حائضة حائضات فلو قيل في جمع حائض
ايضا حائضات لزم الالتباس والا عطف على قوله ان كان صفة
اي ان لم يكن المونث صفة بل كان اسما جمع هذا الجمع مطلقا من غير
اعتبار شرط مثل طلحات وزينبات في جمع طلحة وزينب وفي شرح
الرضي ان هذا الاطلاق ليس بسديد لان الاسماء المونثة بتاء مقدرة
كنار وشمس ونحوهما من الاسماء التي تانيثها غير حقيقي لا يطرد فيها
الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات والكاينات
وذلك لخفاء هذا التانيث لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة جمع
التكسير ما تغير اي جمع تغير بناء واحده من حيث لفظه والمورد الداخلة
فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض بجمع السلامة لتغير بناء واحده بلحوق
الحروف الخارجة الزائدة به وايضا المتبادر من تغيره تغيره بكون
لحصول الجمعية فلا ينتقض ايضا بمثل مصطفون فان تغير الواحد فيه
يلزم بعد حصول الجمعية واما التغير المذكور في تعريف الجمع مطلقا

فهو اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد او من حيث الامور
الخارجة الزايدة كما يدل عليه ما الابهامية المفيدة للعموم في قوله تغير
سواء كان ذلك التغير حقيقيا كرجال وافراس او اعتباريا نحو فلك
كما مر وجمع القلة وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما افعل اي جمع
يكون على وزن افعل كافلس جمع فلس وافعال اي جمع على وزن
افعال كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس معنى البواقي وافعلة
كارغفة جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح مذكرا كان
كمسلمين او مؤنثا كمسلمات وفي شرح الرضي ان الظاهر انهما اي
جمعي السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما
وما عدا ذلك المذكور من الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق
على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما للاخر مع وجود
ذلك الاخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء المصدر اسم الحدث
يعني بالحدث معنى قايما بالغير سواء صدر عنه كالضرب والمشي
او لم يصدر كالطول والقصر الجاري على الفعل والمراد بجريانه على
الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له او بيانا لنوعه او
عدده مثل جلست جلوسا وجلسة وجلسة فخرج الفادرية والعالمية
ومثل ويلا له وويحا له مما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان

تبنيه دكاتم ترحم وتحسين دكلم ... دكلم زجر ...

الاضبران

الاضبران مفعولا مطلقا وهو اي المصدر من الثلاثي المجرد سماعي اي سماعي
ويرتقي عدده الى اثنين وثلاثين كما بين في كتب التصريف وفي غيره
اي غير الثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه
قياس اي قياسي كما تقول كل ما كان ماضيه على افعل فمصدره على
افعال وكل ما كان ماضيه على استفعل فمصدره على استفعال مثل اخرج
اخراجا واستخرج استخراجا الى غير ذلك مما علمته في علم التصريف
ويعمل اي المصدر بالقطع عمل فعله المشتق منه حال كونه ماضيا نحو
اعجبني ضرب زيد عمرا امس او حال كونه غيره اي غير ماض مستقبلا
كان او حالا نحو اعجبني اكرام عمرو خالدا غدا او الان وذلك العمل لمناسبة
الاشتقاق بينهما لا باعتبار الشبه فلهذا لم يشترط فيه الزمان كما في
الفاعل والمفعول اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعني عمل المصدر عمل فعله
بالقطع مشروط بان لا يكون مفعولا مطلقا اصلا فانه اذا كان مفعولا لا
فيصح حكمه ولا يتقدم معموله اي معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع
ان وشيء مما في حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمرا ضرب زيد
ولا يضمر اي معموله فيه او يكون الظرف معمولا بالم يضمر الفاعل لانه لو اضمر فيه
لا ضمر في المثنى والمجموع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين
نظرا الى المصدر والفاعل ولما كان تثنية الفعل وجمعه راجعين في الحقيقة

اي الفاعل وكذا في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور
بخلاف المصدر فان له في نفسه تثنية وجمعا ولا شبهة ان الاضمار
فيه يستلزم الاستتار فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا
فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار على حدة ليخرج مثل ضربي زيدا
حاصل ولا يلزم ذكر الفاعل اي فاعل المصدر لا مضمرا ولا مظهرا للتخفيف
ضرب زيدا لان النسبة الى فاعل ما غير ماخوذة في مفهومه فلا يتوقف
تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
ويجوز اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منونا اولى لانه اقوى مشابهة
للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس وقد يضاف
اي المصدر الى المفعول سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له على قلة
بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب
التاديب واعماله اي اعمال المصدر متلبسا باللام اي بلام التعريف
قليل لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل فكما لا يدخل لام التعريف على
ان مع الفعل ينبغي ان لا يدخل على المصدر المقدر به ولكن جوز ذلك
على قلة فرقا بين شيء وبين المقدر به قيل لم يات في القران شيء من
المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا
بحرف الجر نحو لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان اي المصدر مفعولا مطلقا

حرفا من غير

حرفا من غير اعتبار ابداله من الفعل فالعمل للفعل من غير تجويز ان يكون
للمصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان الاقوى سواء كان
الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا
وان كان اي المصدر مفعولا مطلقا واقعا بدلا عنه اي من الفعل وهو ما
كان حذف فعله لازما نحو سقيا له وشكرا له وحمدا له فوجهان اي فيجوز
فيه وجهان عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة وقيل عمل المصدر
للمصدرية وعمله للبدلية نحو قوله وجهان وجهان وانما فصل بين
قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان ايا د بالجمل المعترضة
لبيان بعض احكام عمل المصدر لان عمل المصدر في القسم الاول اكثر واظهر
فلو اخرت عن القسمين لتوهم انها متعلقة بالقسمين على سواء اسم الفاعل ما
اشتق اي اسم اشتق من فعل اي حدث موضوعا ذلك الاسم لمن
قام اي الفعل به اي لذات ما قام بها الفعل ولو قال لما قام بها الفعل
لكان اولى لان ما يجهل امره يذكر بلفظ ما ولعله قصد التغليب بمعنى
الحدوث يعني بالحدوث تجدد وجوده له وقيامه به مقيدا باحد الازمنة
الثلاثة قال المصنف في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود
وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به
يخرج منه ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث

يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان يدل على معنى ثابت والظاهر
ان اسم التفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام به
والحق ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون
موضوعا لمن قام به ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة
ونقصان فلو ضم الى اصل الفعل معنى اخر كالزيادة فيه ووضع له اسم
لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل
مع الزيادة على اصل الفعل وخالف اكثر الشارحين المصنف واسندوا
اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كما اسندوا اخراج الصفة
المشبهة اليه ظنا منهم ان الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل
ولم يتنبهوا ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما عرفت فليس اسم
التفضيل موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة ويخدشه ان صيغة المبالغة
على هذا التقدير يخرج من التعريف ولا يبعد ان يلتزم ذلك ويدل عليه
حصره صيغ اسم الفاعل فيما حصر وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام
اسم الفاعل وفي الترجمة الشريفية ما معناه ان صيغة اسم الفاعل المشتق
من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقاتل وماش والحل وهل هاد
من مصادر الثلاثي المجرد لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم
فاعل بل هو صفة مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن

ومضراب

ومضراب وصيغته اي صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على زنة
فاعل ومن غيره ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه على صيغة
المضارع المعلوم بميم اي بوضع ميم مضمومة موضوعة في موضع حرف
المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضموما اولا ومع كسر ما قبل
الاخر ان لم يكن فيما قبل اخر المضارع كسر كما في يتفعّل ويتفاعل و
يتفعلل مثل مدخل فيها وضع الميم موضع حرف المضارعة المضمومة
ومستغفر فيها وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة ولو اقيم متفاعل
مقام مستغفر كان مثال الكسر الغير الواقع في ما قبل آخر المضارع ايضا
مذكورا فكما يكون لكل من قسمي الميم مثال يكون لكل من قسمي الكسر
ايضا مثال ويعمل اي اسم الفاعل عمل فعله فان كان فعله لازما يكون
هو ايضا لازما ويعمل عمل فعله اللازم وان كان متعديا الى مفعول
واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد وان كان متعديا الى
اثنين يكون هو ايضا كذلك وكما ان فعله يتعدى الى الظرفين و
الحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه وساير الفضلات
كذلك يتعدى هو اليها بشرط معنى الحال او الاستقبال اي يعمل اسم
الفاعل حال كونه متلبسا بشرط اي بشيء يشترط عمله به من معنى
هو زمان الحال والاستقبال فالاضافة بيانية وانما اشترط

احدهما الان علة لشبه المضارع فيلزم ان لا يخالفه في الزمان نحو زيد
ضارب غلامه عمروا الان او غدا والمراد بالحال والاستقبال اعم من
ان يكون تحقيقا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد
فان باسط ههنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان يقدر
المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه موجود في ذلك الزمان او
يقدر ذلك الزمان موجودا الان وبشرط الاعتماد اي اعتماد اي اعتماد
اسم الفاعل على صاحبه اي على المتصف به وهو المبتدا او الموصول
او الموصوف او ذو الحال ليتقوى فيه جهة الفعل بكونه مسندا الى
صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب ابوه وجاء رجل ضارب
ابوه وجاء زيد راكبا فرسه او اعتماده على الهمزة الاستفهامية ونحوها
من الفاظ الاستفهام او ما النافية ونحوها من حروف النفي لان
لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى فازداد بهما شبهه بالفعل نحو اقائم زيد
واقائم الزيدان وما قائم زيد وما قائم الزيدان فان كان اسم الفاعل
المتعدي للماضي اي للزمان الماضي بالاستقلال او في ضمن الاستمرار
واريد ذكر معموله وجبت الاضافة اي اضافة اسم الفاعل الى معموله
معنى اي اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب
عمرو امس خلافا للكسائي فانه ذهب الى عدم وجوب اضافته لانه

يعمل عنده

يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون
منصوبا على المفعولية وعلى تقدير اضافته ليست اضافته معنوية
لانها عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائي بقوله
تعالى وكلبهم باسط ذراعيه وقد مر الجواب عنه فان كان له اي
لاسم الفاعل معمول آخر غيره ما اضيف اسم الفاعل اليه فبفعل مقدر
اي فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهما امس
فدرهما منصوب باعطى المقدر فانه لما قيل معطي عمرو قيل ما اعطاه فقيل
درهما اي اعطاه درهما فان دخلت اللام عليه الموصولة على اسم الفاعل
استوى الجميع اي جميع الازمنة فتقول مررت بالضارب ابوه زيدا
امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدا الان او غدا لانه فعل بالحقيقة
عدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه
وما وضع منه اي من اسم الفاعل بتغيير صيغته الى اخرى بحيث يخرج من
حد اسم الفاعل للمبالغة في الفعل المشتق منه كضراب وضروب
ومضراب بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر
مثله اي مثل اسم الفاعل في العمل واشتراط ما يشترط به عمله هذا
على تقدير ان يكون صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل واما اذا
كانت داخلة فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت

للمبالغة مثله اي مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب
ابوه عمروا الان او غدا او مررت بزيد الضراب عمروا الان او غدا
او امس وما فيه من معنى المبالغة ناب مناب ما فات منه المشابهة
اللفظية والمثنى منه اسم الفاعل ومما وضع منه للمبالغة وكذلك
المجموع منها مصحح كان او مكسرا مثله اي مثل اسم الفاعل اذا كان
مفردا في العمل وشروطه لعدم تطرق خلل اي صيغة المفردة من
حيث ذاتها بالحاق علامتي التثنية والجمع تقول الزيدان ضاربان
او الزيدون ضاربون عمروا الان او غدا او الزيدان الضاربان او الزيدون
الضاربون عمروا الان او غدا او امس ويجوز حذف النون اي
نون المثنى والمجموع مع العمل في معموله بنصبه على المفعولية بخلاف
ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها واجب ومع التعريف تخفيفا مفعول
له للحذف اي يجوز حذفها بوجود هذين الشرطين لقصد التخفيف لطول
الصلة بها كقراءة من قرأ المقيمي الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية
واما على تقدير التنكير مثل قوله تعالى لذائقوا العذاب بالنصب
فحذفها ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقراءة لم يعتد بها
عليه اسم المفعول هو ما اشتق من فعل اي حدث موضوعا لمن
وقع عليه اي لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه فمضروب موضوع

لذات

لذات ما وقع عليه الضرب واعتذار اقامته مقام ما مر في اسم الفاعل
فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله
لمن وقع عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة
واسم التفضيل مطلقا سواء وضع مبني الاسم لتفضيل الفاعل او تفضيل المفعول
فانه مشتق من فعل لموصوف بزيادته على الغير في ذلك الفعل
واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغته من الثلاثي
المجرد على زنة مفعول ومن غيره اي غير الثلاثي المجرد على صيغة
اسم الفاعل بفتح ما قبل الاخر لخفة الفتحة وكثرة المفعول كمستخرج بفتح
الراء وامره اي شانه وحاله في العمل اي عمل النصب والاشتراط
اي اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما
كامر اسم الفاعل اي مثل شانه وحاله واذا كان معرفا باللام يعمل
بمعنى الماضي ايضا فهو يرفع ما يقوم مقام الفاعل ولو كان هناك
مفعول اخر يبقى على نصبه نحو زيد معطى غلامه درهما الان او غدا او المعطى
غلامه درهما الان او غدا او امس الصفة المشبهة باسم الفاعل من
حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتونث ما اشتق من فعل لازم احتراز
عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين لمن اي لما قام به على معنى
الثبوت لا بمعنى الحدوث احتراز عن نحو قايم وذاهب مما اشتق من

صفت مشبه با صفت مشبه
... زیرا که گویند که این مشبه است
به اسم فاعل در حرکات و
عدد حروف ...

بفعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة
واللازم اعم من ان يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم فانه
مشتق من رحم بكسر العين بعد نقله الى رحم بضمها فلا يقال رحيم الا من
رحم بضم الحاء اي صار الرحم طبيعة له ككرم بمعنى صار الكرم طبيعة
له والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع
فيخرج عنه نحو ضامر وطالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث عرض
لهما الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها اي صيغة الصفة المشبهة
مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل اي لصيغة الفاعل
الذي هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثي المجرد فلا يجيء صيغة من صيغها
على هذا الوزن قطعا على حسب السماع اي كائنة على قدره بحيث
لا يتجاوزه فالظرف منصوب على انه حال من المستكن في مخالفة
او صفة لمصدر محذوف اي مخالفة كائنة على قدر ما سمع وتخصيص
مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول
ايضا لزيادة الاختصاص لها باسم الفاعل لكونها مشبهة به ولكون
عملها لمشابهتها اياه فيما ذكر كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها
مطلقا اي من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراط
فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول لا

يتأتى

يتأتى فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصولة بالاتفاق وتقسيم
مسائلها اي جعلها اقساما اقساما وبيان حكم كل قسم وجعل كل قسم مسئلة لانه
يسأل عن حكمه ويبحث عنه ان تكون الصفة ملتبسة باللام او مجردة
عنها وعلى كل من التقديرين معمولها اما مضاف او ملتبس باللام او
مجرد عنهما اي عن اللام والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب اثنين
في الثلثة والمعمول اي معمول الصفة المشبهة في كل واحد من هذه الاقسام
الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور اخرى فعلى هذا صارت
اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام الثلثة التي
للمعمول من حيث الاعراب في الاقسام الستة الحاصلة من قبل فالرفع في
المعمول على الفاعلية اي فاعلية للصفة والنصب على التشبيه اي
تشبيه معمول الصفة بالمفعول في المعمول المعرفة وعلى التمييز اي
جعل معمول الصفة تمييزا في معمول النكرة هذا عند البصريين وقال
الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع لانهم يجوزون تعريف المميز وقال
بعض النحاة على التشبيه بالمفعول في الجميع وقال الشارح الرضي والاولى
التفصيل والجر في المعمول على الاضافة اي اضافة الصفة اليه
وتفصيلها اي تفصيل هذه الاقسام في ضمن امثلة جزئية قولنا حسن
وجهه بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول

ع بحذف التنوين وجرّ وجهه بالاضافة فهذا التركيب ثلثة اي
ثلثة امثلة من الامثلة المقصود ذكرها لتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف
معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك اي مثل هذا التركيب في
كونه امثلة ثلثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة وحسن وجه عطف
على حسن الوجه اي هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة الحسن وجهه
بادخال اللام على الصفة و رفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه
بالمفعول او جره بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العاطف اشارة
الى انه شروع في قسم آخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت
للصفة المجردة عن اللام وهذه لصفة ذات لام الحسن الوجه بالوجوه
الثلثة الحسن وجه ايضا بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة باللام
في اول تقسيم للسائل على الصفة المجردة لان مفهوم الاول وجودي والثاني
عدمي وعكس الترتيب في تفصيلها لان اقسام الصفة المجردة اشرف
لان قسما واحدا منها مختلف فيه وساير الاقسام صحيح بخلاف اقسام
ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال اثنان منها اي من تلك
الاقسام ممتنعان احدهما الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف
الى ضمير الموصوف بواسطة او بغير واسطة مثل الحسن وجهه والحسن
وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة في الصفة المشبهة

اما بحذف

اما بحذف التنوين او النون كحسن وجهه بالاضافة او بحذف ضمير
الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره في
الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام اي فلا فيهما معا ولا خفة فيه بحذ
بواحد منهما وثانيهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجردة
عن اللام مثل الحسن وجه او وجه غلام لان اضافة الحسن الى وجه وان
افادة التخفيف بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوه
لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف
لكنها في الصورة تشبه عكس المعهود من الاضافة واختلف في صورة
كانت الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى
ضمير الموصوف مثل حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على
قبح في ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة ووجه الاستقباح
انهم انما ارتكبوا الاضافة اللفظية لقصد التخفيف فيقتضي الحال ان
يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على اهون التخفيفين اعني حذف
التنوين ولا يتعرض لاعظمهما مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء
عنه بما استكن في الصفة والذي اجازها بلا قبح نظر الى حصول شيء من
التخفيف في الجملة وهو حذف التنوين والبواقي من الاقسام تمانية
عشر التي خرجت منها الاقسام الثلثة المذكورة وبقي خمسة عشر قسما

ماكان فيه ضمير واحد منهما اي من تلك البواقي اما في الصفة وهي
سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن
الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن وجها وحسن وجها بنصبه فيهما
وحسن وجه بجره واما في المعمول مثل الحسن وجهه وحسن وجهه برفعه
فيهما وهما قسمان والمجموع تسعة احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة
من غير زيادة ولا نقصان فما كان فيه ضميران منهما احدهما في الصفة
والآخر في المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما قسمان
حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه غير احسن لاشتماله على ضمير زايد
على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منهما وهو اربعة اقسام الحسن الوجه
وحسن الوجه وحسن وجه والحسن وجه برفعه فيهما قبيح لعدم الرابط
بالموصوف لفظا ولما كان وجود الضمير غير ظاهر في الصورة مثل
ظهوره في المعمول احتيج الى قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه فقال ومتى
رفعت معمول الصفة بها فلا ضمير فيها اي في الصفة لان معمولها ح
فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل فهي اي تلك الصفة
ح كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية معمولها وجمعه والا
اي وان لم ترفع معمول الصفة بها بل تنصب او تجر ففيها ضمير للموصوف
ليكون فاعلا لها فتونث اي الصفة بتانيث الموصوف فتقول

متشخصا على الظاهر وجمع كذلك ... لا ... صحح

هند حسنة

هند حسنة وجه او حسنة وجها وتثنى اي تلك الصفة اذا كان
الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا وجه وحسنان وجها وتجمع ايضا
الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيد وحسنو وجه وحسنون
وجها اسما الفاعل والمفعول غير المتعديين اي اسم الفاعل الغير
المتعدي الى مفعول او اسم المفعول الغير المتعدي ايضا الى مفعول
لاشتقاقه من الفعل المتعدي الى مفعول واحد فاذا بني اسم المفعول
منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقي غير متعد الى مفعول
مثل الصفة المشبهة في ذلك اي فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر
فيرفعان الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله وينصبانهما وايضا فان
اليهما تقول زيد قايم الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه
وجره واذا كانا متعديين لا يجوز اضافتهما اليها ولا نصبهما لئلا يلتبس
الالتباس بالمفعول فاذا قلنا مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطى
اباه لم يعلم ان اباه في المثال الاول مفعول الضارب او فاعله
نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني انه مفعول ثان لمعطى
او مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول والمفعول
الثاني محذوف وكذلك مثل الصفة المشبهة المنسوب تقول
زيد تميمي الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اسم التفضيل ما اشتق اي اسم

واشتق من فعل اي حدث لموصوف قائم به الفعل او وقع عليه والتعميم
لقصد شمول قسمي اسم التفضيل اعني ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول
بزيادة على غيره في اصل ذلك الفعل والباء في قوله بزيادة اما
ظرف لغو للموصوف اي لذات متصفة بتلك الزيادة او ظرف
مستقر اي لموصوف متلبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من فعل
شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان
والآلة لان المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام في تلك الاسماء
وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو
اي اسم التفضيل من حيث صيغته افعل للمذكر وفعلى للمؤنث وان كان
يجب الاصل فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر
فخففتا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل وشرطه
ان يبنى اي اسم التفضيل من حدث ثلاثي لا رباعي مجرد لا مزيد فيه
ليمكن بناء افعل وفعلى منه اذ البناء من الرباعي والثلاثي المزيد فيه
مع المحافظة على تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة لا تسع الزيادة
على ثلثة حروف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق
من الرباعي او الثلاثي المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلثة يحتمل
ان يكون تمام حروف ثلاثي مجرد او بعض حروف رباعي مجرد كلها

اصول او يكون

اصول او يكون من حروف المزيد فيه اما من اصوله او من زوائده
او ممتزجا منهما فلا يتبين ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى ليس بلون
اي من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب ظاهري لان منهما اشتق افعل
لغيره اي لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل
ايضا منهما لالتبس ان المراد ذو حمرة وعور او زايد الحمرة او العورة
هذا التعليل انما يتم اذا بين ان افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل
التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع
على ما يدل على زيادة على الآخر في الصفة والاولى موافقة الوضع الطبع
مثل زيد افضل الناس فان الافضل اشتق من ثلاثي مجرد ليس بلون
ولا عيب وهو الفضل فان قصد غيره اي غير الثلاثي المجرد بان يراد
ان يدل على ان لاحد زيادة فيه على غيره توصل اليه اي الى غير الثلاثي المجرد
باشد ونحوه مثل اشد منه استخراجا مثال للثلاثي المزيد فيه وبياضا
مثال للون وعمى مثال للعيب وحيث قيدنا العيب بالظاهري
لا يرد نحو اجهل وابلد ولكن يرد انه صح على هذا التقدير اشتقاق احمق على
معنى التفضيل فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق ولكنهم حكموا بشذوذه
في نحو احمق من ابن هبنقة والجواب بان المراد بالحمق ما يبدو من
اثر البلادة في الظاهر كما حكي عن ابن هبنقة من تعليق خرزات وعظام

وخيوط على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال لا
يعرف بها فى ولا اضل وتقلد ذات ليلة اخوه بقلادته فلما اصبح
قال يا اخى انت انا فمن انا فيه انا فيه شائبة من حمق ابن هبنقة
فانه يقتضى جواز اشتقاق احمق من حمق لا يكون بهذا الظهور قياسا
وان يكون اشتقاق اجهل وابلد لمن يكون اثار جهله وبلادته ظاهرة
على سبيل الشذوذ ولا يقول بذلك عاقل والشارح الرضى عدّ احمق
من قبيل ابلد حيث قال وينبغى ان يقال من الالوان والعيوب
الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من
فلان واحمق وقياسه اى القياس الواقع فى اسم التفضيل
اشتقاقه للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما قياسا لكثر
الالتباس فاقتصر على الاشرف وقد جاء للمفعول على خلاف
القياس فى مواضع قليلة نحو اعذر لمن هو اشد معذورية والوم
لمن هو اشد ملومية وعلى هذا القياس اشغل واشهر واعرف
ويستعمل اى اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه وهى استعماله بالاضافة
او من او اللام على سبيل الانفصال الحقيقى فلابد من واحد منها لان وضعه
لتفضيل الشى على غيره فلابد فيه من ذكر الغير الذى هو المفضل
عليه وذكره مع من والاضافة ظاهر واما مع اللام فهو فى حكم المذكور

ظاهر الانه

ظاهر الانه يشار باللام الى معين بتعيين المفضل عليه مذكور قبل لفظا
او حكما كما اذا طلب شخصا افضل من زيد قلت عمرو الافضل اى الشخص
الذى قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لا يكون اللام فى افعل التفضيل الا للعهد
فيجب ان يستعمل اما مضافا نحو زيد افضل الناس او بمن نحو زيد افضل
من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل ولا يجوز الجمع بين اثنين منهما نحو زيد
الافضل من عمرو والا يكون ذكر اللام او من لغوا واما قوله لست بالاكثر منهم
حصى وانما العزة للكاثر فقيل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اى لست
من بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه عن الكل ايضا لفوات الغرض نحو
زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال فى مثله
ان المحذوف هو المضاف اليه اى اكبر كل شى وانه من مع مجروره
اى اكبر من كل شى فاذا اضيف اى اسم التفضيل فله معنيان احدهما
وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة اى احدهما زيادة موصوفه المقصودة
على من اضيف اليه اى على ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه
فى ضمن بعضهم والا يلزم تفضيل الشى على نفسه وانما كان هذا الاستعمال
اكثر لان وضع افعل لتفضيل الشى على غيره فلا وفى ذكر المفضول
فيشترط فى استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه بعضا منهم داخلا فيهم
بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود

من استعماله هذا التفضيل موصوفه على مشاركيه في هذا المفهوم العام
مثل زيد افضل الناس اي افضل من مشاركيه في هذا النوع فيجوز
بهذا المعنى قولك يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم اي عن الاخوة
باضافتهم اليه والثاني ان يقصد به زيادة مطلقة اي ثاني معنييه زيادة
موصوفه مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه وحده ويضاف
اسم التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح اي التوضيح اسم التفضيل و
تخصيصه كما يضاف سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا
تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان يضيفه
الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا صلى الله عليه وسلم واله وسلم
افضل قريش اي افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة
من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف
لا يدخل في جملة اخوة يوسف وان تضيفه الى غير جماعته نحو فلان اعلم
بغداد اي اعلم مما سواه وهو مختص ببغداد لانها منشاؤه او مسكنه
ويجوز في النوع الاول من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد
به الزيادة على من اضيف اليه الافراد اي افراد اسم التفضيل وان كان
موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان موصوفه مونثا نحو زيد او
الزيدان او الزيدون او هند او الهندان او الهندات افضل الناس

وهذا لانه

وهذا لانه يشابه افعل من الذي ليس فيه الا الافراد والتذكير في كون المفضل
عليه مذكورا معه والمطابقة اي مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنية وجمعا
وتذكيرا وتانيثا لمن هو اي اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان افضلا الناس
الزيدون افضلوهم الناس وهند فضلى النساء والهندان فضليا هن
والهندات فضلياتهن لمشابهته ما فيه الالف واللام في كونه معرفة
واما النوع الثاني من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به زيادة
مطلقة والقسم المعرف باللام منه فلا بد فيهما من المطابقة اي مطابقة
اسم التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا للزوم مطابقة
الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا
او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما واسم التفضيل الذي استعمل بمن
مفرد مذكر لا غير اي لا غير المفرد المذكر لكراهتهم لحوق اداة التثنية والجمع
والتانيث المختصة بالاخر بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية
لكونها الفارقة بينه وبين باب احمر فكانها تمام الكلمة ولا يعمل اسم
التفضيل في اسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وانما خص المظهر
لانه يعمل في المضمر بلا شرط لان العمل في المضمر ضعيف لا يظهر اثره
في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب
المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فافعل

وان يلي الفعل انا حب له قال الله تعالى هو اعلم من يضل عن
سبيله اي اعلم من كل احد يعلم من يضل واما الظرف والحال والتميز
فيعمل فيها ايضا بلا شرط لان الظرف والحال يكفيهما رايحة من
الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتميز ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل
ايضا نحو رطل زيتا وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة
انما هو عمل الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه في الزيادة
يعمل عمله ولانه لما كان فيها هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع
ولا يؤنث بعدت مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته ايضا الا اذا
كان اسم التفضيل صفة اي وصفا سببيا هو في اللفظ لشيء معتمدا عليه
بان يقع نعتا له او خبرا عنه او حالا وهو في المعنى صفة لمسبب مشترك
بين ذلك الشيء وبين غيره مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول
اي باعتبار تعلقه بذلك الشيء الذي اعتبر اولا على نفسه اي نفس ذلك
المسبب باعتبار غيره اي باعتبار تعلقه بغيره اي غير ذلك الاول
فيكون بالاعتبار الاول مفضلا وبالثاني مفضلا عليه منفيا خبر بعد خبر لكان
او حال عن اسمه او صفة لمصدر محذوف اي تفضيلا منفيا مثل ما رايت رجلا
احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فرجلا هو الشيء الذي يثبت له اسم
التفضيل في اللفظ والكحل مسبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد

مفضل باعتبار

مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط
ان يكون في اللفظ ثابتا لشيء وفي المعنى لمسبب ليحصل له صاحب
يعتمد عليه ويحصل له مظهر يتعلق بذلك الصاحب حتى يشتد عمله فيه
كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتهما عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل في
مظهره بعده سواء كان من متعلقات الموصوف او لم يكن مثل زيد ضارب
عمرو وانما اشترط ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا من وجه
مفضلا عليه من وجه بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك مثل
ما رايت رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات
بخلاف الكحل المأخوذ مطلقا المقيد تارة بهذا وتارة بذاك فانه واحد بالذات
مختلف بالاعتبار وفيما سبق على ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو التغاير
بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل اخراجه عن المعنى التفضيلي
بالنفي كما سيتضح فايدته وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند
كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا بمعنى
الفعل لانه اي احسن في هذا المثال بمعنى حسن وكذا كل افعل في المواد الاخر
بمعنى فعل وهذه العبارة تحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا
بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا استولى النفي على اسم التفضيل توجه
النفي الى قيده الذي هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن كحل عين رجل زايد

الى ليس

على الكحل عين زيد فينبغي اصل حسن كحل عين رجل معتبا الى زيد اما بان
يساويه او بان يكون دونه والمساواة يابا مقام المدح فرجع المعنى
الى انه حسن في عين كل احد الكحل دون حسنه في عين زيد فيكون احسن مع
النفي بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط النفي عليه مجردا عن الزيادة
عرفا لان نفي الزيادة لا يلائم المدح فيبقى اصل الحسن ويتوجه النفي الى حسن
رجل معتبا الى حسن زيد اما بالمساواة او بكونه دونه والقياس بكونه
دونه لا يناسب المقام فرجع المعنى الى ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل
حسنه في عين زيد فانتفى المساواة والزيادة بالطريق الاولى ولما اقتضاه
المقام ولا يبعد ان يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة ايضا لان الزائد على
شئ مساو له مع زيادة فيصح ان يقصد به عرفا نفس المساوي مطلقا
ولو في ضمن الزائد فانتفى الزائد ايضا فيحصل من جميع ذلك ان حسن الكحل
في عين رجل دون حسن الكحل في عين زيد وذلك كمال التمدح فان قلت
لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي يقتضي جواز عمل اسم التفضيل في
المظهر ينبغي ان يكون عمله في مثل ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد جائزا
كما جاز في المثال المذكور ~~متحدان بالذات~~ قلنا فرق بين المثالين فان
المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات والاصل في
اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات لنفي

صورة الاتحاد

صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي فاذا زال بالنفي زال بالكلية وما
بقي له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رايت رجلا افضل ابوه
من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف
في معناه التفضيلي فله قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله
في العمل للمظهر مع انهم لو رفعوا احسن بالخبرية والكحل بالابتداء لفصلوا
بين احسن ومعموله اي ما عمل فيه احسن من حيث انه اسم تفضيل فيه
معنى الفاعلية وذلك المعمول قوله منه في عين زيد باجنبي وهو الكحل
اذ الكحل ليس معمولا له من هذه الحيثية فهو اجنبي له من هذه الحيثية لا يجوز
تخلله بينه وبين معمولاته من هذه الحيثية ولا يخرجه عن هذه الاجنبية ما
عرض له من معنى الابتداء العامل في المبتداء والخبر اذ العامل بالحقيقة
هو معنى الابتداء لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا اعمل في الكحل بالفاعلية
فانه لم يبق اجنبيا فانه من معمولاته من حيث انه اسم تفضيل ولو
قدم قوله منه في عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل بين احسن ومعموله
من حيث انه اسم تفضيل ولكن في معناه تعقيد ركيك وكذا لو قيل
بهذه العبارة ما رايت رجلا احسن من الكحل في عينه هو اي الكحل في عين
زيد لا يخلو عن ركاكة وتعقيد ايضا مع انهما ليسا من قبيل العبارة المشهورة
الواردة في اداء مثل هذا المقصود والكلام فيها ولما قرر مسئلة الكحل وبين

شرائطها وما عبّر به عنها على وجه يطابق المقصود بلا زيادة ونقصان اراد
ان ينبّه على ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة
اخصر منه وعلى ترتيب غير ترتيبه ويتعلق بهذا التقريب الى ما انشده
سيبويه واستشهد به في اثبات هذه المسئلة ويطبق بعض هذه الصور
عليه فقال ولك ان تقول ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من
عين زيد باقامة من عين زيد مقام منه في عين زيد وهو اخصر منه بمقدار
ضمير منه وكلمة في ولو رفع لفظ العين من البين واكتفى بمن زيد كان
اخصر مع ظهور المعنى المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل
هذا التغيير لان اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه
لو كان كذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشيء على نفسه اذ يتعدد الكحل
ح فان قدمت على اسم التفضيل ذكر العين التي كان الكحل فيها مفضلا
عليه قلت ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل كان اصله ما رايت
عينا احسن فيه الكحل منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه استغنى
عن ذكره ثانيا وتقديره ما رايت عينا مماثلة لعين زيد في اصل الكحل
احسن فيها الكحل من عين زيد او تقول معناه ما رايت عينا كعين زيد
في كونها احسن فيها الكحل منه في غيرها ويلزم من هذا على ابلغ وجه ان الكحل
في عين زيد حسنا ليس في عين غيره وانما جازت هذه الصورة وان لم يكن

فيها فضل

فيها فضل ظاهر لو رفعت افعل بالابتداء لانها فرع الاولى ولان
من التفضيلية مع مجرورها متقدرة فيها ايضا كما ذكرنا مثل ولا ارى منصوب
على انه صفة مصدر محذوف اي قلت ما رايت كعين زيد الى اخره
قولا مماثلا قول الشاعر وانما ترك صدر البيت ليكون مبتدا بما
هو مبدا المماثلة وترك موصوف احسن في المثال وان كان المماثلة
الكاملة في ذكره اذ هو في مقابلة قوله واديا وهو مذكور لانه كان في مقام
بيان الاختصار في المثال المذكور اولا وتمام البيت مع ما قبله مررت
على وادي السباع ولا ارى ٭ كوادي السباع حين يظلم واديا ٭ اقل به
ركب اتوه تئية ٭ واخوف الا ما وقى الله ساريا كان اصله لا ارى
واديا اقل به ركب منهم في وادي السباع فقدم وادي السباع واستغنى
عن ذكره ثانيا الركب اسم جماعة الركبان وهو مخصوص براكبي الابل
والتئية من ايي او اوي كالتحية من حيي او حيّ وهو المكث والتاني
وساريا من السرى وهو السير في الليل فقوله ارى اما من روية البصر
او من روية القلب ففي الاول واديا مفعوله وكوادي السباع مفعوله
الثاني وعلى التقديرين حين يظلم ظرف التشبيه المستفاد من الكاف
والواو في ولا ارى اما اعتراضية او حالية واقل صفة واديا والجار في به
يتعلق باقل والمجرور عائد الى واديا وركب فاعل اقل وجملة اتوه صفة له

وثالثها تمييز عن نسبة اقل الى ركب او منصوب على المصدرية اي
اتيان ثالثة واخوف عطف على اقل وهو بمعنى المفعول اسند الى ضمير
واديا اقل به ركب منهم بوادي السباع واخوف منه ويلزم ما في
مصدرية وساريا اي ركبا ساريا مفعول وقى والمستثنى منه امر واديا
اقل واخوف في كل وقت الا في وقت وقاية الله ساريا القول
مررت على وادي منسوب الى السباع لكثرتها فيها والحال انى لا ارى
مثل وادي السباع حين احاطه الظلام واديا يكون توقف الركب
به اقل من توقفهم بوادي السباع ويكون ذلك الوادي اخوف
من وادي السباع في كل وقت الا وقت وقاية الله سبحانه ركبا
ساريا سائرا بالليل فيه من الآفات والمخافات ولو عبرت بالعبارة
الاولى لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب الوه منهم بوادي السباع
ولو عبرت بالعبارة الثانية لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب الوه
من وادي السباع ولما قسم المصنف الكلمة الى اقسامها الثلثة على وجه
علم منه دليل الانحصار حد كل واحد منها ولم يكتف بذلك القدر بل
صدر مباحث الاسم بتعريفه فلما وصلت النوبة الى مباحث الفعل
سلك تلك الطريقة وصدرها بتعريفه فقال الفعل ما اي كلمة
دل على معنى كائن في نفسه اي في نفس ما دل على الكلمة والمراد بكون المعنى في

نفس الكلمة ولانها دالة عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها
لاستقلاله بالمفهومية ويمكن ارجاع ضمير نفسه الى المعنى و
يكون المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية ثم جعل كون المعنى
في نفسه وكونه في نفس الكلمة الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية
لكن المطابق لما ذكر [illegible] في وجه الحصر ارجاع الضمير
الى ما دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان احدها الحدث
الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ما
ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي هو آلة لملاحظة طرفيها
فلا تستقل بالمفهومية فالمراد بالمعنى في نفسه ليس تلك النسبة ولما وصف
ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث
فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي بل الاعم لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمني
فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية مقترن وضعا باحد
الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فخرج
به الاسم عن حد الفعل وبقولك وضعا خرج اسماء الافعال لان جميعها
اما منقولة عن المصادر او غيرها كاشتق ودخل فيه الافعال المنسلخة
عن الزمان نحو كاد وعسى لاقتران معناها به بحسب الوضع ويصدق على
المضارع انه اقترن باحد الازمنة لو تحقق الاحد في الاثنين ولانه مقترن

يجب كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع
ومن خواصه اي من خواص الفعل دخول قد لانها انما تستعمل لتقريب
الماضي الى الحال او تقليل الفعل او تحقيقه وشيء من ذلك لا يتحقق
الا في الفعل و دخول السين وسوف لدلالة الاول على الاستقبال
القريب والثاني على الاستقبال البعيد و دخول الجوازم لانها وضعت
اما لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر والنهي عنه كلا النهي او لتعليق
الشيء بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في
الفعل ولحوق تاء التانيث عطف على دخول قد انما اختص به لحوق تاء
التانيث لانها تدل على تانيث الفاعل ولا يلحق الا بما له فاعل
والصفات استغنت عنها بما لحقها من التاء المتحركة الدالة على تانيثها
وتانيث فاعلها فلا جرم اختص بالفعل ساكنة حال من تاء التانيث
احتراز عن المتحركة لاختصاصها بالاسم ولحوق نحو تاء فعلت اراد بنحو
تاء فعلت الضماير المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة فيدخل فيه تاء فعلت
ايضا وذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق الا بما له فاعل والفاعل انما يكون
للفعل وفروعه وخط فروعه عنه لمنع احد نوعي الضمير تحرزا عن لزوم تساوي
الفرع والاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن اخف واخصر فهو
بالتعميم اليق واجدر الماضي ما دل اي فعل دل بحسب اصل الوضع فانه

الماضي

المتبادر منه الدلالة على زمان قبل زمانك الحاضر الذي انت فيه
قبلية ذاتية تكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان
على البعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون
للزمان زمان فقوله ما دل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل
زمانك يخرج ما عداه والمراد بالموصولة الفعل فلا ينتقض الحد بمثل امس
وبالدلالة ما هو بحسب اصل الوضع فلا ينتقض منعه بلم يضرب وجمعه بان
ضربت ضربت مبني على الفتح خبر مبتدا محذوف اي هو اي الماضي
مبني على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى انما انبنى على الحركة
دون السكون الذي هو الاصل في المبني فلمشابهته المضارع في وقوعه
موقع الاسم نحو زيد ضرب في موضع زيد ضارب وشرطا وجزاء نحو
ان ضربت ضربت في موضع ان تضرب اضرب واما الفتح فلكونه اخف
الحركات مع غير الضمير المرفوع المتحرك فانه يبنى على السكون معه نحو
ضربن اي ضربا كراهة اجتماع اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة
لشدة اتصال الفاعل بفعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا
عن مثل ضربا فانه ايضا مبني على الفتح ومع غير الواو فانه يضم معها لتجانسها نحو
ضربوا لفظا كضربوا او تقديرا كرموا المضارع ما اشبه اي فعل اشبه الاسم
باحد حروف نايت اي حال كونه متلبسا باحد حروف اتين في اوله

المضارع

يعني الحروف التي تجمعها كلمة نأيت وهذه المشابهة انما يكون لوقوعه بعد كونه
اي لوقوع ذلك الفعل مشتركا بين زماني الحال والاستقبال على
الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة ولتخصيصه باحد
عطف على وقوعه اي وتلك المشابهة انما يكون لوقوع الفعل مشتركا
ولتخصيصه بواحد من زماني الحال والاستقبال بحرف السين
فانه للاستقبال القريب وسوف فانه للاستقبال البعيد كما يتخصص
الاسم بخصوصية باحد معانيه بواسطة القراين واما حرف المضارع
بمشابهته للاسم لانه لم يسم مضارعا الا لهذا اذ معنى المضارعة في اللغة المشابهة
مشتقة من الضرع كان كلا الشبيهين اي مضارع ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان
رضاعا فالهمزة من تلك الحروف الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا كان او
مونثا مثل اضرب والنون له اي للمتكلم المفرد اذا كان معه غيره واحدا
كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب وكانهما ماخوذان من انا ونحن
والتاء للمخاطب واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا او مونثا وللمونث
الواحد والمونثين غيبة اي حال كون المونث والمونثين غايبات
او ذوي غيبة والياء للغايب غيرهما اي غير القسمين المذكورين وهما
واحد المونث ومثناه فقوله غيرهما اي غير القسمين المذكورين بالجر
على البدلية من الغايب لانه وان لم يتعرف بالاضافة معرفة لكنه خرجت بها عن

بسبب النكارة

النكارة الصرفة فهو في قوة النكرة الموصوفة او بالنصب حال وهو اولى
لموافقة السابق وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي اي فيما ماضيه
على اربعة احرف اصلية نحو يدحرج او لا كيخرج ومفتوحة فيما سواه اي فيما
سوى ما ماضيه على اربعة احرف مثل يضرب ويستخرج ونحوهما ولا يعرب
من الفعل غيره اي غير المضارع لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام
في قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل
بنون تاكيد ثقيلة كانت او خفيفة ولا نون جمع المونث لانه اذا اتصل
به احديهما يكون مبنيا لان نون التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة
فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم
دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولان نون جمع المونث في المضارع يقتضي
ان يكون ما قبلها ساكنا لمشابهتها بنون جمع المونث في الماضي
فلا يقبل الاعراب واعرابه رفع ونصب يشارك الاسم فيهما وجزم
يختص به كالجر بالاسم فالصحيح منه وهو عند النحاة ما لم يكن حرفه الاخير
حرف علة المجرد عن ضمير بارز مرفوع متصل به للتثنية مذكرا كان او مونثا
مثل يضربان وتضربان والجمع المذكر مثل يضربون وتضربون والمونث
مثل يضربن وتضربن والمخاطب المونث مثل تضربين فهذه اربع صيغ
يضرب في الواحد الغايب المذكر وتضرب في موضعين في الواحد المخاطب

للمونث والواحد المخاطب المذكر واضرب في المتكلم الواحد ونضرب
في المتكلم مع الغير بالضمة في حال الرفع والفتحة في حال النصب لفظا
اي حال كون الضمة والفتحة لفظيتين والسكون في حال الجزم مثل يضرب
ولن يضرب ولم يضرب والمضارع المتصل به ذلك اي الضمير البارز
المرفوع وذلك في خمس مواضع بالنون حالة الرفع وحذفها اي بحذف
النون حالة الجزم والنصب فان النصب فيه تابع للجزم كما ان في الاسماء
تابع للجر مثل يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين ولم يضربا
ولن يضربا الى اخرها والمضارع المعتل الاخر بالواو والياء بالضمة تقديرا
في حال الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمي والفتحة
لفظا في حال النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمي والحذف
اي بحذف الواو والياء في حال الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة اسقط
الحرف المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم والمضارع المعتل الاخر بالالف
بالضمة والفتحة تقديرا لان الالف لا تقبل الحركة تقول يرضى ولن يرضى
والحذف اي بحذف الالف في حال الجزم تقول لم يرض ويرتفع
المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء كان العامل
فيه هذا التجرد كما هو المتبادر من عبارته وذلك مذهب الكوفيين
سواء كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم كما في زيد يضرب اي ضارب

او مررت

او مررت برجل يضرب او رايت رجلا يضرب وانما ارتفع بوقوعه
موقع الاسم لانه اذن يكون كالاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم
واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع
في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي
نحو سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان
واجيب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه
تقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدا مقدم عليه
وكذا قائم الزيدان ويكفيها وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب
مع تقديره اسما تغير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان
سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم وحده والسين صار كالجزء
الكلمة وسوف في حكم السين وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه الا
وانما عدل عن الاصل لما يجيء في باب افعال المقاربة ان شاء الله تعالى
وينتصب اي المضارع بان ملفوظة ولن قال الفراء اصله لا ابدل الالف
نونا وقال الخليل اصله لا ان فقصر كايش في اي شيء وقال سيبويه
انه حرف براسه واذن قيل اصله اذ ان فخففت وقيل اصله اذ الظرفية
فنون عوضا عن المضاف اليه وكي وبان مقدرة بعد حتى نحو سرت
حتى ادخلها وبعد لام كي نحو سرت لادخلها وبعد لام الجحود وهي اللام

بحث نواصب فعل المضارع

الجارة الزائدة في خبر كان المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه
الثلثة جوازم فيمتنع دخولها على الفعل الا بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية
وبعد الفاء نحو زرني فاكرمك وبعد الواو نحو لا تاكل السمك وتشرب
اللبن وبعد او نحو لالزمنك او تعطيني حقي فان الفاء والواو عاطفتان
واقعتان بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل
مفردا ليكون من عطف المفرد على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء
فيكون المعنى في زرني فاكرمك ليكن زيارة منك فاكرام مني
اياك ولا في تاكل السمك وتشرب اللبن لا يكن منك اكل
السمك وشرب اللبن معه وبعد او نحو لالزمنك الى فان التي ينتصب
بها المضارع مثل اريد ان تحسن الي مثال النصب بالفتحة ومثل ان تصوموا
خير لكم مثال النصب بحذف النون وكلمة ان التي تقع بعد العلم اذا لم
يكن بمعنى الظن هي ان المخففة من ان المثقلة لان المخففة للتحقيق
فتناسب العلم بخلاف الناصبة فانها للرجاء والطمع فلا يناسبه وليست
اي ان الواقعة بعد العلم هذه اي ان الناصبة نحو علمت ان سيقوم وان
لا يقوم وان التي تقع بعد الظن ففيها الوجهان لان الظن باعتبار دلالة
على غلبة الوقوع يلائم ان المخففة لدلالته على التحقيق وباعتبار عدم اليقين
يلائم ان المصدرية فيصح وقوع كليهما فيجري في ان التي بعده الوجهان

ولن مثل لن ابرح ومعناه اي معنى لن نفي المستقبل نفيا مؤكدا لا مؤبدا
والا يلزم ان يكون في قوله ولن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي تناقض
لان لن يقتضي التابيد وحتى ياذن الانتهاء واذن التي ينتصب بها المضارع
اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد
ما بعدها على ما قبلها لا ينتصب لانها لضعفها لا تقدر ان تعمل فيما اعتمد على ما قبلها
فصار كانه سبقها حكما وكان عطف على لم يعتمد اي ينتصب بها المضارع
اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها واذا كان الفعل المذكور بعدها مستقبلا
لكونها جوابا وجزاء وهما لا يكونان الا في الاستقبال فان فقد احد الشرطين
نحو انا اذن احسن اليك وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا
او كلاهما كقولك لمن يحدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع
مثل قولك لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة مثال لا يحتمل الا الاستقبال
فقوله مبتدا وقوله اذا لم يعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ معها كما اشير
اليه وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدا فتمثيل اذن بهذا المثال على طريقة
تمثيلات اخواتها الا انه لما كان انتصاب المضارع بها مشروطا بشرطين اشار
اليهما فيما بين المبتدا والخبر واذا وقعت اي اذن بعد الواو والفاء
فالوجهان جايزان النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال
المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف

والالغاء اكثر

التيقن

بغلبة الوقوع

وكي التي ينتصب بها المضارع مثل اسلمت كي ادخل الجنة و
معناها السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة
في المثال المذكور وحتى التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان
اذا كان اي المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبله سواء كان بالنظر الى
زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا بمعنى كي اي حال كون حتى بمعنى
كي للسببية او الى لانتهاء الغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال
لحتى بمعنى كي وللاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبله وبالنظر الى زمان التكلم
ايضا وكنت سرت حتى ادخل البلد مثال لحتى بمعنى الى او الى وللاستقبال
المضارع بالنظر الى ما قبله واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا
او حالا او مستقبلا واسير حتى تغرب الشمس مثال لحتى بمعنى الى وللاستقبال
ما بعدها فان اردت بالفعل الذي دخله حتى الحال يعني زمان الحال
تحقيقا اي بطريق التحقيق بان يكون هو زمان التكلم بعينه وسيجيء مثاله
او حكاية اي بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل
البلد فادخل في هذه الموضع حكاية الحال الماضية كانك كنت في زمان
الدخول حينئذ هذه العبارة وتحكيها في زمان التكلم على ما كنت هيئته
وكان ما بعد حتى في هذه العبارة مرفوعا فابقيته على ما كان عليه وحكيته في
زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذ لا يمكن في تقدير ان لانها علم الاستقبال

كانت اي حتى عند هذه الارادة حرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة ومعنى
كونها حرف ابتداء ان يبتدأ بها كلام مستانف لا ان يقدر بعدها مبتدأ
يكون الفعل خبره ليكون حتى داخلة على الاسم كما توهمه بعضهم فيرفع اي
ما بعد حتى لعدم الناصب والجازم ويجب السببية اي كون ما قبلها سببا
لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوي وان فات الاتصال اللفظي مثل مرض
فلان حتى لا يرجونه الان مثال لما اريد الحال تحقيقا فانه قصد به نفي الرجاء
في زمان التكلم ومن ثمه اي ومن اجل هذين الامرين اي كون حتى عند ارادة
الحال حرف ابتداء ووجوب سببية ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر
الاول الرفع اي رفع ما بعد حتى في قولك كان سيري حتى ادخلها في
وقت حصول كان الناقصة في هذا القول بان يجعل كان فيه ناقصة
لا تامة لانها لما كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فيبقى الناقصة
بلا خبر حينئذ المعنى بخلاف ما اذا كانت تامة فانها لا تقتضي الخبر
الرفع نظرا الى الامر الثاني في قولك اسرت حتى تدخلها لانه
ح يكون ما بعدها خبرا مستانفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سبب
لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام ويلزم ح
بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب وهو محال وبازي وقت
حصول كان التامة كان سيري حتى ادخلها فان معناه ثبت سير

فانا ادخل الآن ولا فساد فيه وجاز ايهم سار حتى ادخلها بالرفع
لان السير في هذا المقام محقق والشك انما هو في تعيين الفاعل
فيجوز ان يكون المسبب متحقق الحصول قوله ايهم عطف بتقدير
جاز على جاز في الثانية لا على كان سيري حتى ادخلها لعدم صلاحية تقييده
المعطوف في الثانية كالمعطوف عليه وفي بعض النسخ هكذا وجاز في
كان سيري حتى ادخلها في الثانية اي جاز الرفع في هذا التركيب في
وقت حصول كان الثانية فعلى هذا قوله ايهم سار عطف على كان سيري
ولا فساد فيه ولام كي التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان مثل
اسلمت لادخل الجنة وانما يقدر ان بعدها لانها جارة ولام الجحود
التي ينتصب بها المضارع هي لام تاكيد للنفي بعد النفي لكان نحو قوله تعالى
وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن ليفعل وهي ايضا جارة ولهذا التقدير بعدها
ان فان قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل
قيل على حذف مضاف من الاسم اي ما كان صفة الله لتعذيبهم او من
الخبر ما كان الله ذا تعذيبهم او على تاويل المصدر باسم الفاعل اي ما كان
الله معذبهم والفاء التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان
بعدها لانتصاب المضارع مشروط بشرطين احدهما السببية اي
سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على
قوله والفاء التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان
فتقدير ان جعل حرف الفاء جملة محذوفة ... ان والاولى
والاعتذار عنه ومع ذلك لا وجه للفاء في قوله
ان تقدير الكلام والفاء ناصبة لشرط

السببية حيث يدل تغيير اللفظ على تغيير المعنى فاذا لم تقصد السببية لا تحتاج
الى الدلالة عليها والثاني ان يكون قبلها اي قبل الفاء احد الاشياء
الستة ليتعدد تقدم الاشياء او ما في معناه من النفي المستدعي جوابا
توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة امر نحو زرني فاكرمك
اي ليكن منك زيارة فاكرام مني او نهي نحو لا تشتمني فاضربك
اي لا يكن منك شتم فضرب مني ويندرج فيهما الدعاء نحو اللهم اغفر لي
فافوز ولا تؤاخذني فاهلك او استفهام نحو هل عندكم ماء فاشربه اي هل
يكون منكم ماء فشرب مني او نفي نحو ما تاتينا فتحدثنا اي ليس منك اتيان
فتحديث منا ويندرج فيه التحضيض نحو لولا انزل اليه ملك فيكون معه
نذيرا اي لا انزال فلا كون مع الملك نذيرا او تمني فعل فيندرج في النفي او تمني نحو ليت لي
مالا فانفقه اي ليت لي ثبوت مال فانفاق مني ويدخل فيه
ما وقع على صيغة الترجي نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات
فاطلع بالنصب على قراءة حفص او عرض نحو الا تنزل فتصيب خيرا
اي لا يكون منك نزول فاصابة خير مني ففي جملة هذه المواضع
معنى السببية مقصود والفاء تدل عليها وما بعد الفاء في تاويل مصدر
معطوف على مصدر اخر مفهوم مما قبل الفاء واما نحو ما تاتينا فتحدثنا
منزلة البيت تميم والحق بالحجاز فاستريحا بدون تقدم احد الاشياء

الستة فمحمول على ضرورة الشعر والواو التي ينتصب بعدها المضارع
بتقدير ان فتقدير ان بعدها مشروط بشرطين احدهما الجمعية اي
مصاحبة ما قبلها لما بعدها والا فالواو للجمع دائما وثانيهما ان يكون قبلها
اي قبل الواو مثل ذلك اي ما يأتي الواو مع قبل الفاء في كونه احد الاشياء
الستة المذكورة وامثلتها امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو كما تقول
مثلا زرني واكرمك اي ليجتمع الزيارة والاكرام ولا تأكل السمك و
تشرب اللبن اي لا يجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى
القياس واو التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان بشرط معنى الى ان
والا ان اي بشرط ان يكون بمعنى الى او الا الداخلتين على ان المقدرة
بعدها لا ان ان ايضا داخل في مفهومها والاكثر من تقدير ان بعدها
تكرار نحو لالزمنك او تعطيني حقي اي الى ان تعطيني او الا ان تعطيني
حقي فسيبويه يقدرها بالا بتقدير مضاف اي لالزمنك الا وقت
ان تعطيني حقي وغيره يقدرها بالى بتأويل مصدر مجرور بها والى
بمعنى الى اي لالزمنك الى اعطائك حقي والعاطفة اي الحروف
العاطفة مطلقا سواء كانت من الحروف العاطفة المذكورة او لا لكنه
واذا كانت منها فمن غير اشتراط ما ذكر من الشروط لصحة تقدير
ان بعدها اي ينتصب المضارع بها بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما

صريحا نحو اعجبني ضربك زيدا وتشتم فتشتم او ثم تشتم فثم ليس من
الحروف المذكورة وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا
بالشروط المذكورة فيهما فقوله والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو معطوف
على اول المعدودات الناصبة بتقدير ان اعني قوله حتى اذا كان
مستقبلا بالنظر الى ما قبلها او على اخرها وهو او بشرط معنى الى
وقيل هو مجرور معطوف على حتى في قوله وبان مقدرة بعد حتى
والظاهر ان هذا وان كان الجيد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب
المعنى لانه على التقدير الاول ان جعل العاطفة اعم مما ذكر يلزم
ان يذكر في التفصيل ما لم يكن في الاجمال وان خصت به يلزم
تخصيص الحكم به وليس في الواقع مخصوصا به كما سبق من جريانه في ثم
الصاد ورد عليه انه كان المناسب ح ذكرها مرتين مرة في الاجمال
ومرة في التفصيل كسائر ما ذكرنا ويجوز اظهار ان مع لام كي نحو
جئتك لان تكرمني ومع ما الحق بها من اللام الزائدة نحو اردت
لان تقوم ومع الحروف العاطفة نحو اعجبني قيامك وان يذهب
لان هذه الثلثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبني
ضربة زيد وغضبه واردت لضربك فجاز ان يظهر معها ما يقلب
الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم يدخل

على الاسم الصريح لم يظهر بعدها وكذا حتى لان الاغلب فيها ان
تستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا يدخل على اسم صريح ودخلها عليه التي
بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب في التي يليها المضارع واما
الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على
معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل فلم يظهر الناصب
بعدها ويجب اي اظهار ان مع لا الداخلة على المضارع المنصوب
بها في صورة دخول اللام بمعنى كي عليها اي على لا لاستكراه
اللامين المتواليين لام كي ولام لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم واعلم
ان ان الناصبة تضمر في غير المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل نحو
نحو قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه ومع عمل مع الشذوذ
الا ايهذا الزاجري احضر الوغى في رواية النصب ولكن ليس نحو
عملها في تلك المواضع ولذلك لم يذكرها ويجزم اي المضارع
بلم ولما ولام الامر ولا المستعمل في معنى النهي احترازا عما يستعمل
في معنى النفي وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا وكلم المجازاة اي
ويجزم المضارع بكلم المجازاة اي بكلمات الشرط والجزاء التي بعضها
من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم والمجزوم
بها فعلان وهي اي كلم المجازاة ان ومهما واذما وحيثما واين

بحث جوازم فعل مضارع

بزمان المضارع مع ما واما بدونها فلا واني ومتى ونحوهما بزمان
المضارع مطلقا سواء كان مع ما او لا وما ومن واي واني واما
انجزام المضارع بها مع كيفما واذ فشاذ لم يجئ في كلامهم على وجه
الاطراد اما مع كيفما فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ
اقرأ كان معناه على اي حال تقرأ انت اقرأ انا عليها وقد يتعذر
الاستواء في قراءة قارئين في جميع الاحوال واما مع اذ فلان كلمات الشرط
انما تجزم لتضمنها معنى ان التي هي موضوعة للابهام واذ موضوعة للامر
المقطوع به وبان مقدرة عطف على قوله بلم اي ويجزم المضارع
بان مقدرة وسيجئ بيانه ان شاء الله تعالى فلم لقلب المضارع
ماضيا ونفيه اي نفي المضارع ولا يبعد ان يرجع الضمير الى ما هو قريب
اعني ماضيا ولما مثلها اي مثل لم في هذا القلب والنفي وتختص اي لما
بالاستغراق اي استغراق ازمنة الماضي من وقت الانتفاء الى وقت
التكلم بها تقول لم ندم زيد ولم ينفعه الندم اي عقيب ندمه ولا يلزم
استمرار انتفاء نفع الندم الى وقت التكلم بها واذا قلت ندم زيد ولما ينفعه
الندم افاد استمرار ذلك الندم الى وقت التكلم بها وجواز حذف
الفعل اي وتختص ايضا لما بجواز حذف الفعل المنفي بها ان دل عليه دليل
نحو شارفت المدينة ولما اي ولما ادخلها وتختص ايضا بعدم دخول ادوات

الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب ومن لما يضرب كما تقول ان لم يضرب
ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله و
تختص لما باستعمالها غالبا في المتوقع اي منفيها فعل مترقب كسبب الاستغراق
متوقع فتقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب وقد يستعمل في غير
المتوقع ايضا نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم ولام الامر اي اللام المطلوب بها
الفعل ويدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها
لغة وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو ولتأت طائفة اخرى فليصلوا
ثم ليقضوا ولا النهي وهي لا المطلوب بها الترك اي ترك الفعل
وفي بعض النسخ ولا النهي ضدها اي لا التي للنهي هي ضد لام الامر
وهي التي تطلب بها ترك الفعل وهي تدخل على جميع انواع المضارع
المبني للفاعل والمفعول مخاطبا او غائبا او متكلما وكلم المجازاة اي الكلمة
من قبل تدخل على الفعلين لسببية الفعل الاول ومسببية الفعل الثاني
اي لجعل الفعل الاول سببا والثاني مسببا وفي شرح المصنف كلم المجازاة
ما تدخل على شيئين لتجعل الاول سببا للثاني ولا شك ان كلم المجازاة
لا تجعل شيئا سببا لشيء فالمراد بجعلها الشيء سببا ان المتكلم اعتبر سببية
شيء لشيء بل ملزومية شيء لشيء وجعل كلم المجازاة دالة عليها ولا يلزم ان يكون
الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما

نوع ربط يصح بها ان يوردها في صورة السبب والمسبب بل اللزوم والالزام
كقولك ان تشتمني اكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام والاكرام
مسببا حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهارا
لمكارم الاخلاق يعني انه بمكان يصير الشتم الذي هو سبب للاهانة عند
الناس سبب الاكرام عنده ويسميان اي هذان الفعلان شرطا لانه
شرط لتحقق الثاني وثانيهما جزاء من حيث انه يبتنى على الاول
ابتناء الجزاء على الفعل فان كانا اي الشرط والجزاء مضارعين نحو
ان تزرني ازرك او الاول فقط مضارعا نحو ان تزرني فقد زرتك
فالجزم في المضارع لدخول الجازم وهو ان او ما يتضمنها مع صلاحية
المحل وان كان الثاني مضارعا فالوجهان اي ففيه الوجهان
الجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط والرفع لضعف التعلق
لحيلولة الماضي والفصل بغير المعمول نحو ان اتاني زيد اتيه او اتيه
واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا لم يجز الفاء للماضي نحو ان خرجت او مع
نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون فصلا لتقدير تقدر
هو اي كان ملفوظا كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من
قبل او معنويا مقدرا كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت
لم يجز الفاء في الجزاء لتحقق تاثير حرف الشرط فيه بقلب معناه الى الاستقبال

فاستغنوا فيه عن الرابطة كقولك ان اكرمتني اكرمتك وانما قال
بغير قد ليخرج عنه الماضي المحقق الذي لا يستقيم ان يكون للشرط تاثير
فيه كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء
فيه وان كان الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا احترازا عما اذا كان منفيا
بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى او بلن فيجب فيه الفاء
لعدم تاثير اداة الشرط فيه معنى فالوجهان الاتيان بالفاء وتركها
لان اداة الشرط تؤثر في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي فيوجب الجزاء
والتزمت في تغير المعنى حيث خلصت بمعنى الاستقبال فترك الفاء
لوجود التاثير من وجه وان لم تكن قوية كقوله تعالى ان يكن منكم الف
يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله منه والا اي وان لم يكن الجزاء احد
او المضارع المذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء اما ماض بقد
لفظا كما تقول ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس وعلى كل تقدير لا تاثير
لحرف الشرط في الماضي فاحتاج الى رابطة الفاء واما جملة اسمية
او امر او نهي او دعاء او استفهام او مضارع منفي بما او لم او لن
الى غير ذلك كالتمني والعرض وفي جميع المواضع لا تاثير لحرف
الشرط في الجزاء فاحتاج الى الفاء ويجيء اذا التي للمفاجاة مع
الجملة الاسمية بانها وقعت جزاء موضع الفاء لان معناها قريب

بتقدير فقد اكرمتك

من معنى الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر بعد امر ففيها معنى الفاء التعقيبية
ولكن الفاء اكثر وانما اشترط اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها لان
اذا الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت هذه بالاسمية وقد تقدم قوله تعالى
وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون وان التي يجزم
بها المضارع حال كونها مقدرة وانما تقدر بعد الامر نحو زرني
اكرمك اي ان تزرني اكرمك والنهي نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك اي
وان لم تفعل يكن خيرا لك والاستفهام نحو هل عندكم ماء اشربه لان المعنى
ان يكن عندكم ماء اشربه والتمني نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى
ان يكن لي مال انفقه والعرض الا تنزل بنا تصب خيرا اي ان تنزل
بنا تصب خيرا اذا كان المضارع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا
لان يكون مسببا لما تقدم وقصد السببية اي سببية ما تقدم له فح
يقدر ان مع مضارع يؤخذ مما تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء
مجزوما به وانما اختص تقدير ان بما بعد هذه الاشياء لانها تدل على الطلب
والطلب غالبا متعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة فيكون ذلك
المطلوب سببا لها وهي مسببة له فاذا كان المضارع الواقع بعدها
تلك الفائدة وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها
قدر ان مع ذلك الفعل ويجعل المضارع الواقع بعدها جزاء فيجزم به نحو

الجزاء

اي سلم يدخل الجنة فان المطلوب باسلم هو الاسلام فهو مطلوب
بائيدته دخول الجنة فهو سبب لها وقصده اذا اريد السببية فقدر ان مع
الفعل الماخوذ منه اسلم وصحيح يدخل الجنة مجزوما لها انه فقيل ان تسلم
تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهي
قرينة الفعل المنفي لا المثبت ولهذا امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور
خلافا للكسائي فانه لا يمنع ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور لان المعنى
على ما عرفت ان لا تكفر تدخل النار وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه
عند الكسائي فلانه يقول معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل النار
فالعرف في هذه المواضع قرينة الشرط المثبت والعرف في
هذا اذا قصد السببية فاما اذا لم يقصد لم تجزم الجزم قطعا
برفع اما بالصفة ان كان صالحا للوصفية كقوله تع فهب لي من لدنك
وليا يرثني فيمن قراء مرفوعا اي وليا وارثا او بالحال كقوله تع
فذرهم في طغيانهم يعمهون اي عمهين او بالاستيناف كقول الشاعر
شعر وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار
الامر هكذا في بعض النسخ وفي بعضها مثال الامر وكان المراد به صيغة الامر
فانهم يطلقون امثلة الماضي وامثلة المضارع ويريدون صيغهما
وفي بعض الشروح انما قال مثال الامر لان الامر كما اشتهر في هذا

نوع

النوع من الافعال اشتهر في المعنى المصدري اليه فاراد التنبيه
على المقصود وهو في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص
بالصيغة كذا ذكر المصنف في شرحه صيغة يطلب بها الفعل شامل
لكل امر غايبا كان او مخاطبا او متكلما او معلوما او مجهولا فقوله من الفاعل
احتراز عن المجهول مطلقا فانه يطلب به الفعل من المفعول لا من الفاعل
المخاطب احتراز عن الغايب والمتكلم بحذف حرف المضارعة احتراز
عن مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا فيمن قراء على صيغة الخطاب
وعن مثل صه ومه ورويد وحكم اخره اي الامر في الحقيقة عند البصريين
الوقف والبناء على السكون لانتفاء ما يقتضي اعرابه وهو حرف المضارعة
لان مشابهته للاسم المقتضية للاعراب انما هي بسببه في الصورة
حكم المجزوم اي مثل حكم المضارع المجزوم في اسكان الصحيح وحذف نون
الاعراب وحروف العلة لانه مشابه ما فيه اللام من المجزوم معنى اعطي
حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا واخش واغز وارم كما تقول لم يضرب
لم يضربا لم يضربوا ولم يخش ولم يغز ولم يرم وذهب الكوفيون الى انه
معرب مجزوم بلام مقدرة فان كان بعده حرف المضارعة او بعد حذفه
متحرك اسكن اخره وجعل ما بقي امرا تقول في تعد عد وفي تضارب ضارب
ولم يذكر المصنف هذا القسم لظهوره فان كان بعده حرف ساكن وزال المضارع

بر عباسي والمراد بالرباعي ههنا ما يكون ماضيه على اربعة احرف من المزيد فيه
وانما هو باب الافعال لانه زيدت همزة وصل على ماضيه بعد حذف حرف المضارع
ليتوصل بها الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة مفتوحة ان كان بعد
الساكن فتحة دفعا للالتباس بالمضارع على تقدير الفتح فانه اذا قيل
في افتعل افتعل بفتح التاء لالتبس بالواحد المتكلم المجهول وبالماضي المجهول
من الرباعي اذا قيل افعل بكسر التاء مكسورة فيما سواه اي سوى ما كان
بعده ضمة سواء كان بعده كسرة او فتحة فانه لو ضم في مثل اضرب التبس
بالماضي المجهول من الافعال ولو فتح التبس بالامر منه ولو ضم في اسلم
لالتبس بالمضارع المجهول المتكلم ولو فتح لالتبس بالماضي الرباعي
مثال ما يكون بعد حرف الساكن ضمة اخرج ومثال ما يكون بعده كسرة
اسلم مثال ما يكون بعده فتحة وان كان رباعيا فمفتوحة اي الهمزة
مفتوحة لانها همزة اصل قطع ثابت لارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع
همزتين في المتكلم الواحد لا همزة وصل مفتوحة لذلك بعينه فعل ما لم يسم
فاعله اي فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله واضافة الفاعل اليه لادنى
ملابسة وفيه حذف مضاف اي فاعل فعله الواقع عليه ولا يبعد ان
يراد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله ويكون اضافة الفعل اليه
بيانية وهو ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يذكر هذا القيد

بذكره فيما سبق فان كان اي فعل الذي اريد حذف
فاعله واقامة المفعول مقامه ماضيا غيرت صيغته دفعا للالتباس
بان ضم اوله وكسر ما قبل اخره مثل ضُرِبَ ودُحْرِجَ واُعْلِمَ واختير
هذا النوع من التغيير لان معناه غريب فاختير له وزن غريب لم يوجد
في الاوزان لخروج الضمة الى الكسرة ووزن فعل بالخروج من
الكسرة الى الضمة وان كان غريبا يدل على غرابة المعنى لكن
الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل فلا ضرورة في اختياره لعدم حصول المقصود
وبما حصل به ويضم الثالث مع همزة وصل مثل اُنْطُلِقَ واُقْتُدِرَ واُسْتُخْرِجَ
لئلا يلتبس في الدرج بالامر من ذلك الباب ويضم الثاني مع التاء
مثل تُعُلِّمَ وتُجُوهِلَ وتُدُحْرِجَ لئلا يلتبس بصيغة مضارع علّمت وجاهلت
ودحرجت خوف اللبس هذا علة لقوله ويضم الثالث والثاني
ومعتل العين اي ما كان عينه فقط معتلا لئلا يرد عليه مثل طُوِيَ و
رُوِيَ من اللفيف فانه لا يعل عينه لئلا يفضي الى اجتماع الاعلالين
في رُوِيَ وطُوِيَ قيل الاصوب ان يقال معتل العين المعلة عينه
لان لا يرد عليه مثل عُوِرَ وصُيِدَ وانما خص معتل العين
بالذكر لزيادة تغيير واختلاف في المبني للمفعول منه كما ذكر وتبعه
غير معتل العين في المبني للمفعول المضارع وان لم يكن فيه ما ذكر

الافصح فيه قيل وبيع اصلهما قُوِلَ وبُيِعَ نقل الكسرة من العين الى ما قبله
بعد حذف حركته فصار بيع وقول فابدل واو قول ياء لسكونها وانكسار
ما قبلها فصار قيل وجاء الاشمام وهو فصيح في نحو قيل وبيع وفي شرح الرضي
حقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو ضمة فتميل الياء الساكنة
بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام
في هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف انتهى
عندهم والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف
وجاء الواو والضمة على ضعف نحو قُول وبُوع بالاسكان بلا نقل وقلب الياء
واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ومثله اي مثل باب الماضي المجهول من معتل
العين من الثلاثي المجرد الماضي المجهول من معتل العين من باب الانفعال
والافتعال نحو اختير وانقيد في مجيء اللغات الثلث اذ يقال فيهما
مثل قيل وبيع بلا تفاوت دون استخير واقيم اذ ليس ذلك
في قيل وبيع لسكون ما قبل حرف العلة فيهما في الاصل اذ اصلهما استخير و
اُقوِم بالياء والواو المكسورتين والقياس فيهما ان تسكن ما قبلهما ان تنقل
حركتهما اليه وتقلب العين ياء اذا كانت واوا فيقال استخير واقيم لغة
واحدة وان كان اي الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول
مقامه مضارعا ضم اوله فهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم ويكتسب

الايذان بمعنى التنبيه والاعلام ١٢

يستخرج

ويُستخرج ويُدحرج وفتح ما قبل آخره لخفة الفتحة وثقل المضارع بالزيادة
ومعتل العين المبني للمفعول تقلب العين فيه الفا اذا كانت
او واوا نحو يقال ويباع ويختار وينقاد ويستخير ويقام لتحركها
حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلها المتعدي وغير المتعدي من الفعل
ما يتوقف فهمه على متعلق اي امر غير الفاعل يتعلق الفعل به وهو
فهمه عليه فان كل فعل لابد له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه
لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور والقيام والاسناد
فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل وقائم به ومسند اليه والاول
في الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق كنسبة الفعل الى غير الفاعل
في اللغة فالحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل
فهو المتعدي كضرب فان فهمه موقوف على تعقل المضروب بحيث
لا يمكن تعقله الا بعد تعقله بخلاف الزمان والمكان والغاية
وهيئة الفاعل او المفعول فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور
ممكن وغير المتعدي بخلافه اي بخلاف المتعدي يعني لا يتوقف
فهمه على فهم امر غير الفاعل كقعد فانه وان كان له تعلق بكل واحد
من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل لكنه فهمه مع الغفلة عن
هذه المتعلقات جائز وغير المتعدي يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا

والمتعدي ايضا يصير لازما بنون الانفعال نحو انفعل ... والتفعلل
نحو تدحرج ١٢ عصام الدين

او بتضعيف العين نحو فرحت زيدا او بالف المفاعلة نحو ماشيته
او بسين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد
والمتعدي يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب وهذا في الكلام كثير
او الى اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى والى اثنين ثانيهما عين الاول
فيما صدق عليه نحو علم والى ثلثة مفاعيل كاعلم واري بمعنى اعلم وهما
اصلان في هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال الهمزة متعديين
الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول آخر تنبيها له المفعول
الاول واما افعال الاخر وهو انبأ ونبأ وخبر واخبر وحدث فليست
اصلا في التعدية الى ثلثة بل تعديتها اليها انما هي بواسطة اشتمالها
على معنى الاعلام فهذه الافعال للتعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولها
الاول كمفعول باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت
زيدا والاستغناء عنه كقولك اعلمت عمرا منطلقا والثاني والثالث
من مفعولها كمفعولي علمت في عدم جواز ذكر احدهما دون الآخر وجواز تركهما معا
افعال القلوب وتسمى افعال الشك واليقين ايضا وكانهم ارادوا
بالشك الظن والا فلا شيء من هذه الافعال بمعنى الشك المقتضي
لتساوي الطرفين وهي ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلثة للظن
وزعمت وهي تكون تارة للظن وتارة للعلم وعلمت ورأيت ووجد

وهذه الثلثة للعلم تدخل اي هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان
ما هي اي تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشئة عنه من الظن
والعلم كما اذا قلت علمت زيدا قائما فهو العلم واذا قلت ظننت زيدا
قائما فقولك ظننت لبيان ان منشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن
وكذلك بواقي الافعال فتنصب اي هذه الافعال الجزئين اي
جزئي الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعولاها ومن خصائصها
هي جمع خصيصة وهي ما يختص بالشيء ولا يوجد في غيره اي ومن خصائص
افعال القلوب انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر فلا يقتصر على احد مفعوليها
وسبب ذلك مع كونهما مبتدا او خبرا او حذف المبتدا او الخبر قليل
ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول
في الحقيقة ولو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع
هذا فقد ورد ذلك مع القرينة على قلة اما حذف المفعول الاول
فكما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله
هو خيرا لهم على قراءة ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحت نقطتين اي
لا يحسبن بخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذي هو المفعول الاول واما حذف
الثاني فكما في قول الشاعر شعر لا تخلنا على غرائك انا طالما
قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا جازعين فحذف جازعين الذي هو

المفعول الثاني بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار
على احدهما مطلقا تقول فلان يعطي الدنانير من غير ذكر المعطى له ويعطي
الفقراء من غير ذكر المعطي وقد يحذفان معاً كقولك فلان يعطي
ويكسو لتستفاد من مثله فايدة بدون المفعولين بخلاف مفعولي باب
علمت فانك لا تحذفهما كليهما نسياً منسياً فلا تقول علمت وظننت
لعدم الفايدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو من علم وظن
واما مع قيام القرينة فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي يسمع
حادثة و منها اي ومن خصايص افعال القلوب جواز الالغاء
اي ابطال عملها اذا توسطت بين معموليها نحو زيد ظننت قايم
او تاخرت عنهما نحو زيد قايم ظننت وانما يجوز الالغاء على التقديرين
لاستقلال الجزئين الصالحين لان يكونا مبتداء وخبرا او معمولين لها
كلاما تاما على تقدير الالغاء وجعلهما مبتداء وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط
والتاخر وقد يحمل الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قايم لكن
الجمهور على انه لا يجوز وهذه الافعال على تقدير الغايها في معنى الظرف
فمعنى زيد قايم ظننت زيد قايم في ظني فقوله جواز الالغاء اشارة
الى جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط والتاخر وفي بعض الشروح
ان الاعمال اولى على تقدير التوسط وفي بعضها انهما متساويان والالغاء اولى

على تقدير

على تقدير التاخر وقد يقع الالغاء فيهما اذا توسطت بين الفعل ومعموله
نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله نحو انت مكرم احسب
زيدا وبين معمولي ان نحو ان زيدا احسب قايم وبين سوف
ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه
نحو جاءني زيد احسب وعمرو ولا شك ان الالغاء في هذه الصورة واجب
فلهذا قيد جوازه المنبئ عن جواز الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت
بين معموليها او تاخرت يعني عنهما وانما خص هذا الالغاء الذي مر بالذكر
مع ان مطلقه في الغير من خصايصها لشيوعه وكثرة وقوعه ومنها اي من خصايص
افعال القلوب انها تعلق وتعليقها وجوب ابطال عملها لفظا دون
معنى بسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة كما يجيء مثاله او
بواسطة كما اذا كان قبل المضاف الى ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت
غلام من انت وقبل النفي الداخل على معموليها وقبل اللام اي لام
الابتداء الداخلة على معموليها مثل علمت ازيد عندك ام عمرو مثال للتعليق
بالاستفهام وترك مثال اخويه بالمقايسة فمثال النفي علمت ما زيد
في الدار ومثال اللام علمت لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلثة
لان هذه الثلثة تقع في صدر الجملة وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة
وهذه الافعال توجب تغيرها بنصب جزئيها فوجب التوفيق

بالموافقة

باعتبار احدهما لفظا والآخر معنى فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام
والنفي ولام الابتداء ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال وهذا التعليق
ماخوذ من قولهم امرأة معلقة اي مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق
لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على
التزوج فالفعل المعلق ممنوع العمل لفظا عامل معنى والتقدير الا ان علمت
لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين
ومن ثم جاز عطف على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا
والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جائز
لا واجب والتعليق واجب والثاني ان الالغاء ابطال العمل في
اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل في اللفظ لا في المعنى ومنها
اي من خصائص افعال القلوب انه يجوز ان يكون فاعلها اي
فاعل افعال القلوب ومفعولها ضميرين متصلين لشيء واحد وانما
قلنا متصلين لشيء واحد لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يختص جواز
اجتماعهما بفعل دون آخر نحو اياك ظلمت مثل علمتني منطلقا
وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك في سائر الافعال فلا يقال ضربتني وشتمتني
بل يقال ضربت نفسي وشتمت نفسي وذلك لان الاصل في الفاعل
ان يكون مؤثرا والمفعول به متأثرا واصل المؤثر ان يغاير المتأثر فان

اتحد معنى كره اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا
بقدر الامكان ومن ثم قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل
والمفعول فيه ليسا بمتغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث كون
كل واحد منهما ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسي فان النفس باضافتها
الى ضمير المتكلم صار كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه
فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان واما افعال
القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة
بل مضمون الجملة فجوز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا
به ومما اجري مجرى افعال القلوب فقدتني وعدمتني لانهما نقيضا
وجدتني فحملا عليه حمل النقيض على النقيض وكذا اجري رأى البصرية
والحلمية على رأى القلبية فجوز فيهما ما جوز فيه من كون فاعلهما ومفعولهما
ضميرين لشيء واحد كقول الشاعر شعر ولقد اراني للرماح دريئة من عن
يميني تارة وامامي وكقوله تع اني اراني اعصر خمرا ولبعضها اي لبعض
افعال القلوب ماعدا حسبت وخلت وزعمت معنى آخر قريب
من معانيها الاول وهي اما العلم او الظن بحيث يمكن ان يتوهم بهذا
المعنى ايضا متعديا الى مفعولين وانما قيد بذلك لئلا يقال لا وجه
للتخصيص بالبعض لان للكل واحد معنى آخر فان خلت جاء بمعنى صرت ذا خال

وحسبت بمعنى واحسب وزعمت بمعنى كفلت يتعدى به اي بذلك
المعنى الاخر الى مفعول واحد لا اثنين فظننت بمعنى اتهمت من الظنة
بمعنى التهمة فظننت زيدا بمعنى اتهمته اي اخذته مكانا بالوهم والوهم
نوع من العلم ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين اي بمتهم
وعلمت بمعنى عرفت تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو
العلم بنفس شيء من غير حكم عليه ورأيت بمعنى ابصرت ومعنى
ابصرت قريب من معنى علمت بالحاسة ومنه قوله تعالى فانظر
ماذا ترى ووجدت بمعنى اصبت تقول وجدت الضالة اي اصبتها
وعلمتها بالحاسة ولما كان مراده ان لها معان اخر قريبة من معنى العلم
والظن لم يتعرض لعلم بمعنى صار مشقوق الشفة العليا ولوجدت
جدة ووجدت موجدة ووجدت وجدا اي استغنيت وغضبت
وحزنت لانها ليست بمعنى العلم والظن الافعال الناقصة انما سميت
ناقصة لانها لا يتم بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة ما وضع اي افعال
وضعت لتقرير الفاعل على صفة اي العمدة فيما وضعت له هذه
الافعال هو تقرير الفاعل على صفة ولا شك ان هذه الصفة خارجة
عن ذلك التقرير الذي هو العمدة في الموضوع له لان ذلك التقرير
نسبة بين الفاعل والصفة وكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد

الافعال التامة لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من بين هذه
من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت له لا التقرير وحده واما
جعل التقرير المذكور عمدة في الموضوع له في الافعال الناقصة لاتمامه
لاشتمالها على معنى زائد على ذلك التقرير كالزمان في الكل
والانتقال والدوام والاستمرار في بعضها ولو جعل الموضوع له
جزئيات ذلك التقرير فيقال صار مثلا موضوع لتقرير الفاعل
على صفة على وجه الانتقال اليه في الزمان الماضي وكذا كل فعل منها
فلا شك ان لكل جزئي تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة
خارجة عنه فيخرج الافعال التامة منها ولا يبعد ان يجعل اللام في
قوله لتقرير الفاعل للغرض لا صلة ولا شك ان الغرض من وضع
الافعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات بخلاف الافعال
التامة فخرجت عن حدها فظهر بما ذكرنا ان هذا الحكم لا يحتاج الى قيد
زائد لاخراج الافعال التامة وهي اي الافعال الناقصة كان و
صار واصبح واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح وما انفك وما
وما فتئ بالهمزة وقيل بالياء ومابرح ومادام وليس ولم يذكر بعضها
سيبويه منها سوى كان وصار ومادام وليس ثم قال وما كان نحوهن
من الفعل مما لا يستغني عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد تتضمن

كثير من الافعال التامة بمعنى الناقصة كما تقول يتم التسعة بهذا عشرة
اي تصير عشرة تامة وكمل زيد عالما اي صار زيد عالما كاملا وقد جاء
في قولهم ما جاءت حاجتك ناقصة ضميرها اسمها وحاجتك
خبرها اما بان يكون ما نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير لما
تقدم من القراءة ونحوها اي لم تكن هذه على قدر ما يحتاج اليه واستفهامية
والضمير فيما جاءت يعود اليها وانما انث باعتبار خبرها كاي شيء كانت
حاجتك ومعناه اية حاجة صارت حاجتك وجاء ايضا فقعد ناقصة
في قولهم ارهف شفرته حتى قعدت اي صارت الشفرة كانها
حربة اي رمح قصير قال الاندلسي لا يتجاوز وجاء وقعد الموضع الذي
استعملها العرب فيه خلافا للفراء تدخل هذه الافعال وما كان نحوها
على الجملة الاسمية المركبة من المبتدأ والخبر لاعطاء الخبر
اي لاجل اعطائها الخبر حكم معناها اي معنى هذه الافعال يعني الاثر
المترتب عليه مثل صار زيد غنيا فان معناه الذي هو الانتقال
اعطى الخبر وهو غنيا اثر ذلك الانتقال وهو كون الغني منتقلا اليه
فترفع هذه الافعال الجزء الاول لكونه فاعلا وتنصب الجزء الثاني
لشبهه بالمفعول به في توقف الفعل عليه مثل كان زيد قائما فكان
تكون ناقصة كائنة لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا اي كائنا في

الزمان الماضي دائما من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق
نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار
عطف على قوله لثبوت خبرها اي تكون ناقصة كائنة بمعنى صار
فهو من قبيل عطف احد القسمين على الآخر لا على ما هو قسم منه
كقول الشاعر بتيهاء قفر والمطي كانها قطا الحزن وقد كانت فراخا بيوضها
اي صارت فراخا بيوضها فان بيوضها لم تكن فراخا بل صارت
فراخا وتكون فيها ضمير الشان هذا ايضا عطف على قوله لثبوت
خبرها اي كان تكون ناقصة تكون فيها ضمير الشان اسمها والجملة
الواقعة بعدها خبرا مفسرا للضمير كقوله اذا مت كان الناس صنفان
شامت وآخر مثن بالذي كنت اصنع وتكون تامة عطف على قوله تكون
ناقصة اي كان تكون تامة تتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب
بمعنى ثبت كقوله تع كن فيكون وتكون زائدة وهي التي وجودها وعدمها
لا تخل بالمعنى الاصلي كقوله تع كيف نكلم من كان في المهد صبيا اي
كيف نكلم من هو في المهد حال كونه صبيا فكان زائدة لتحسين
اللفظ اذ ليس المعنى على المضي وانما ذكر القسمين مع كونهما غير
ناقصة استيفاء لجميع استعمالاتها وصار للانتقال اما من صفة
الى صفة نحو صار زيد عالما واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين

استيفاء

خذفا ويكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات
الى ذات ويتعدى بالى نحو صار زيد من بلد الى بلد كذا او من بكر
الى عمرو ويلحق بصار مثل آل وارتجع واستحال وتحول وارتد قال
الله تعالى فارتد بصيرا او قول الشاعر ان العداوة تستحيل مودة
وقال فيالك من يلقى تخولن البوسا واصبح وامسى واضحى لاقتران
مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها بموادها لا الصورية مثل اصبح
زيد قايما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد خزينا فالمثال الاول
يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح وعلى
هذا القياس المثالان الاخران ويكون بمعنى صار نحو اصبح او امسى او اضحى
زيد غنيا وليس المراد انه صار في الصباح والمساء والضحى على هذه
الصفة ويكون تامة بمعنى الدخول في هذه الاوقات تقول اصبح زيد
اذا دخل في الصباح وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما
فاذا قلت ظل زيد سايرا معناه ثبت له ذلك في جميع نهاره
واذا قلت بات زيد سايرا معناه ثبت له ذلك في جميع
ليله وبمعنى صار ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اي صار وقد يجي
هذان الفعلان تامتين ايضا نحو ظللت بمكان كذا وبت مستطينا
لكن لما كان مجيئهما تامتين في غاية القلة جعله في حكم العدم ولذلك لم يذكرهما

تامتين

السابقة

تامتين وفصلها عن الافعال الثلثة السابقة وآض وعاد وغدا وراح
فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة في مثل
قولك آض او عاد زيد من سفره اي رجع وغدا اذا مشى في وقت
الغداة وراح اذا مشى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى
الليل واسقط المص ذكر هذه الافعال الاربعة من البين في مقام
التفصيل مع ذكرها في مقام الاجمال وكان الوجه في ذلك انها من
الملحقات ولذا لم يذكرها صاحب المفصل وقال صاحب اللباب
والحق بها آض وعاد وغدا وراح فاسقطها عن البين اشارة
الى عدم الاعتداد بها لانها من الملحقات ومازال من زال
يزال لا من زال يزول فانه تامة ومابرح بمعناه من برح اي لم
ومنه البارحة لليلة الماضية ومافتئ الفي بمعناه ومانفك اي
ما انفصل لاستمرار اي خبر تلك الافعال لفاعلها قيل سمي اسمها
فاعلا تنبيها على ان اسمها ليس بقسم على حدة من المرفوعات
كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات مذ قبله اي قبل فاعلها
خبرها اي من وقت يمكن ان يقبله عادة فمعنى مازال زيد اميرا
استمرار امارته من زمان قابليته وصلاحيته للامارة وانما دلالتها
على الاستمرار لان النفي ماخوذ في معنى هذه الافعال فاذا دخلت

ادوات النفي عليها كانت معانيها نفي النفي ونفي النفي استمرار
الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا يلزمها اي
هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت النفي مدخولا
ادواته عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف
اي لا تفتؤ فانه لو لم يقدر ادوات النفي عليها لم يلزم النفي المستلزم
لاستمرار المقصود منها وما دام لتوقيت امر اي تعيينه بمدة
ثبوت خبرها لفاعلها اي بان جعلت تلك المدة ظرف زمان
له وذلك لان لفظة ما مصدرية فهي مع ما بعدها في تأويل المصدر وتقدير
الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر الزمان قبله فلا بد هناك
من حصول كلام تفيد فائدة تامة والى هذا اشار بقوله ومن ثم
اي ومن اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها احتاج
الى وجود كلام مستقل بالافادة لانه مع اسمه وخبره ظرف
والظرف فضلة غير مستقل بالافادة مثل اجلس ما دام زيد جالسا
اي اجلس مدة دوام جلوس زيد فما دام لم تقع تاما دام جالس
ولم يحصل من المجموع كلام لا يفيد فائدة تامة بخلاف الافعال
المصدرة بحرف النفي فانها مع اسمائها واخبارها كلام مستقل
بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام اخر وليس لنفي مضمون الجملة حالا

كلام

اي في زمان الحال مثل ليس زيد قائما اي الآن وهذا هو مذهب الجمهور
وقيل هي لنفي مضمون الجملة مطلقا ولذلك تقيد تارة بزمان الحال
كما تقول ليس زيد قائما الآن وتارة بزمان الماضي نحو ليس خلق الله مثله
وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا
عنهم وهو مذهب سيبويه ويجوز تقديم اخبارها اي اخبار الافعال
الناقصة كلها على اسمائها اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب
على المرفوع فيما عامله فعل فان اريد بجواز التقديم نفي الضرورة من
جانب وجوده فينبغي ان يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض ما يقتضي
تقديمها عليها نحو كم كان مالك او تأخيرها عنها نحو صار عدوي صديقي
فان اريد به نفي المحذور من جانب العدم فقط فينبغي ان يقيد
بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم ح يجوز ان يكون واجبا كالمثال
المذكور وهي اي الافعال الناقصة في تقديمها اي تقديم اخبارها عليها
اي على تلك الافعال واقعة على ثلثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو اي هذا القسم
من كان الى راح وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم
المنصوب على المرفوع في الافعال لقوتها وقسم لا يجوز تقديم اخبارها
عليها وهو اي هذا القسم ما في اوله كلمة ما نافية كانت او مصدرية اما اذا
كانت نافية فلامتناع تقدم ما في حيز النفي عليه لانه يقتضي الصدر واما اذا كانت

مصدرية ولامتناع تقديم المعمول المصدري على نفس المصدر وفي
هذا الحكم اي صيغة المبني للمفعول خلافا تبالابن كيسان بان
يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور
كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم فكانهم به لا مخالفة منهم وذلك
الخلاف في غير ما دام لان اداة النفي لما دخلت على الفعل
الذي معناه النفي افاد الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم
تقديم ما في حيز النفي بحسب المعنى وقسم مختلف فيه ظهر فيه الخلاف
من الجمهور من بعضهم مع بعض فان الافتعال هيهنا بمعنى التفاعل
المقتضي لمشاركة امرين في اصل الفعل صريحا وهو اي القسم
المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجاني
على انه لا يجوز مراعاة للنفي اذ يمتنع تقديم معمول النفي عليه والبصريون
وسيبويه والسيرافي والفارسي على انه يجوز بناء على انه فعل
وجواز تقديم معمول الفعل عليه وبين الطائفتين في حكم هذا
القسم معارضة ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل كان من الواجب
على المصنف ان يجعل ما في اوله ما النافية من القسم المختلف فيه
لوقوع الخلاف فيهما من ابن كيسان افعال المقاربة ما وضع اي
فعل وضع لدنو الخبر اي للدلالة على قرب حصوله للفاعل رجاء منصوب

على المصدرية

على المصدرية بتقدير مضاف اي ذو دنو رجاء بان يكون ذلك الدنو بسبب
رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر له لا لجزمه به فعسى في قولك عسى زيد ان يخرج
يدل على قرب حصول الخروج لزيد للفاعل بسبب انك ترجو ذلك وتطمع له لا
جازم به او وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل حصولا اي دنو حصول
بان يكون اخبار المتكلم بذلك الدنو لاشراف الخبر على حصوله للفاعل
فكاد في قولك كاد زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب
جزم المتكلم بذلك بقرب حصوله او وضع لدنو الخبر وقرب حصوله
للفاعل اخذا فيه اي ذو اخذ وشروع في الخبر بان يكون ذلك
الدنو بسبب جزم المتكلم به لشروع الفاعل في الخبر بالتصدي لما يفضي اليه
فطفق في قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج زيد
بسبب جزم المتكلم لشروعه فيما يفضي اليه فالاول منها وضع لدنو الخبر
رجاء عسى قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب
والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وهو
غير متصرف حتى لا يجيء منه مضارع ومجهول وامر ونهي لميل غير ذلك
من الامثلة وانما لم يتصرف في عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء
كلعل والانشاءات في الاغلب في معاني الحروف والحروف لا
يتصرف فيها تقول على احد استعماليه عسى زيد ان يخرج وهو ان يكون

بعد عسى اسم ثم فعل مضارع بان الاستقبالية تقوية لمعنى الترجي الذي
هو توقع وجود الفعل في الاستقبال فزيد اسم عسى وان يخرج في محل النصب
بالخبرية اي عسى زيد بتقدير مضاف ذا الخروج وذلك لان المعنى الاصلي
قارب زيد ان يخرج اي الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع في المضارع
مع ان وان لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء فهو مشبه بالمفعول الذي
كان في صورة الخبر فانتصب لشبهه بالمفعول وعسى على هذا تامة وقال الكوفيون
ان الفعل في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم
تفصيلا وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع تعظيم لذلك الشيء في النفس وقال
الرضي الشارح والذي ارى ان هذا وجه قريب وتقول على الاستعمال
الاخر عسى ان يخرج زيد بان يذكر مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا في الاستعمال
الاول فاستغني عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه
كما استغني في علمت ان زيدا قائم عن المفعول الآخر فاقيم مقامهما فعسى في
هذا الاستعمال ناقصة وان اقتصر على المرفوع من غير اقامته مقام المرفوع
والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد فهي تامة وههنا احتمال آخر وهو ان يكون
زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج في محل
النصب بانه خبر عسى وآخر وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع بين
عسى ويخرج في زيد فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبرا له

بعدما عليه

بعد ما عليه وان اعمل الثاني كان اسم عسى ما استكن فيه من ضمير زيد وخبره
وان يخرج زيد فهي على هذين الاحتمالين ناقصة ايضا وقد يحذف ان
عن الفعل المضارع في الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد فكما ان كاد زيد
يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد يخرج لا يذكر فيه ان كقوله عسى الكرب
الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب كان الاصل ان يكون وراءه
فحذف ان دون الاستعمال الثاني لعدم مشابهته قولك عسى ان
يخرج زيد بقولك كاد زيد يخرج والثاني اي ما وضع لدنو الخبر دنو حصول
كاد تقول كاد زيد يجيء فخبر دنو الخبر لعلمك باشرافه على الحصول للفاعل في
الحال ففاعله اسم محض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع لدلالته
في حصول الخبر باعتبار مفهومه من غير ان يدل على الاستقبال المنافي
للحال وقد تدخل ان على خبر كاد تشبيها له بعسى كما انه يحذف ان من
خبر عسى تشبيها له بكاد كقوله قد كاد من طول البلى ان يمصحا فلما كان كل
واحد منهما شابها للآخر اعطى لكل واحد منهما حكم الآخر من وجه واذا دخل
النفي على كاد فهو اي كاد كالافعال اي كسائر الافعال في افادة ادوات النفي
نفي مضمونها على القول الاصح ماضيا كان او مستقبلا اما في الماضي فكقوله تعالى
وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل فذبحوها
واما في المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذي الرمة لم يكد رسيس الهوى

مية يبرح بانه يدل على زوال رسيس الهوى وتسليم لهم تخطئتهم وتنبيه
قوله لم يكد بقوله لم اجد كان نفي كاد للاثبات كما قطعوه ولما غيّر تخطئتهم
واجيب عن الاول ان قوله وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح
وانتفاء القرب منه في وقت ما وقوله فذبحوها قرينة يدل على ثبوت
الذبح بعد انتفاء القرب منه ولا تناقض بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته
في وقت آخر وعن الثاني فلتخطئة بعض الفصحاء ذي الرمة وفي الرمة
في تسليمه تخطئتهم روي عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض
عليه ابن شبرمة فغيره وقال عنبسة حدثت ابي بذلك فقال اخطأ ابن
شبرمة في انكاره عليه واخطأ ذو الرمة حين غيره انما هو كقوله تعالى لم يكد
يراها وانما هو لم يراها وقيل يكون اي النفي الداخل على كاد وما يشتق منه
في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال اي كسائر الافعال في
افادة النفي نفي مضمونه تمسكا في الدعوى الاولى بقوله تعالى فذبحوها وقد عرفت
وجه التمسك والجواب عنه وفي الدعوى الثانية بقول ذي الرمة اذا
غيّر الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح حيث اراد
بالنفي الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى عن البراح اي الزوال
والنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على سائر الافعال وهذا مسلم
لكن لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت

وجه القدح

وجه القدح فيه وفي تمسكه عليها والثالث وهو ما وضع لدنو الخبر
ثبوته للفاعل دنوا اخذ وشروع في الخبر طفق بمعنى اخذ في الفعل يقال
طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب
وكرب بفتح الراء بمعنى كربت الشمس اذا دنت للغروب وجعل
بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع وهي اي هذه الافعال الاربعة في الاستعمال
مثل كاد في كون خبرها المضارع بغير ان تقول طفق زيد او اخذ او كرب
يفعل وجعل يقول وقال الله تعالى وطفقا يخصفان واوشك بمعنى
اسرع عطف على طفق وهي اي اوشك مثل عسى وكاد في الاستعمال
فتارة يستعمل استعمال عسى نحو اوشك زيد ان يجيء واوشك
ان يجيء زيد وتارة يستعمل استعمال كاد بدون ان نحو اوشك زيد يجيء
فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب وفي بعض النسخ افعال التعجب وفي
اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر الى ان التعريف
للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغته وعلى
كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع ايضا فهو ما وضع
اي فعل وضع لان الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض الحد بمثل [illegible]
ونحوه لكن ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر ولله دره من فارس فانه فعل وضع له
لانشاء التعجب وليس لمحض الدعاء الا ان يقال هذه الافعال [illegible]

موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بجعل الوضع او المراد ما وضع لان
التعجب فحسب بحيث لا يستعمل في غيره وما ذكر من مواد النفي فكثير
الاستعمال في الدعاء وله اي لفعل التعجب صيغتان احدهما صيغة
الفعل الذي تضمنه تركيب ما افعله والاخرى صيغة الفعل الذي تضمنه
تركيب افعل به بشرط ان يكونا في هذين التركيبين وهما اي فعلا
التعجب غير متصرفين فلا يتغيران الى مضارع ومجهول وتانيث
وفي بعض النسخ وهي اي افعال التعجب غير متصرفة مثل ما احسن زيدا
او احسن بزيد والبنيان اي فعلا التعجب الاسماءين منه افعل
التفضيل لتشابههما به من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد
وكذا البنيان الا للفاعل كافعل التفضيل وقد شذ ما اشهى الطعام
وما امقت الكذب ويتوصل في الفعل الممتنع بناء صيغتي التعجب منه
من رباعي او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد مما فيه لون او عيب بمثل
ما اشد استخراجه اي يتوصل ببنائهما من فعل لا يمتنع بناؤهما منه ويجعل مصدر
الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب
بتقديم اي تقديم جائز فيما عدا صيغتي التعجب كتقديم المفعول او الجار
والمجرور على الفعل وتاخير اي تاخير جائز فيما عداهما كتاخير الفعل
منهما وانما قيدنا التقديم والتاخير بما قيدنا ليكون عدم التصرف

بهما من خواص

بهما من خواص صيغ التعجب فان المقام يقتضي بيان الاحكام المختصة
بهما فلا يقال بما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل الى التعجب
جريا مجرى الامثال فلا يغيران كما لا يغير الامثال قيل عدم التصرف بالتقديم
يستلزم عدم التصرف بالتاخير وبالعكس لان تقديم الشيء يستلزم
تاخير غيره وكذا تاخيره يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى
واجيب بان ذكر التاخير انما هو للتاكيد لا للتاسيس على ان كل
واحد منهما وان لم ينفصل عن الآخر بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد
وكانه اعتبر القصد ولا يتصرف فيهما بايقاع فصل بين العامل والمعمول
نحو ما احسن في الدار زيدا او اكرم اليوم بزيد لاجل انهما مجرى الامثال كما سبق
واجاز المازني الفصل بالظرف لما سمع من العرب قولهم ما احسن
بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان مثل ما كان احسن
زيدا ومعناه انه كان له في الماضي حسن واقع دائم الا انه لم يتصل بزمان التكلم
بل كان دائما قبله وما ابتداء اي مبتدا على ان يكون المصدر بمعنى
اسم المفعول او ذو ابتداء بتقدير المضاف وفي بعض النسخ وما ابتدائية
ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شيء لان النكارة تناسب التعجب لانه يكون
فيما خفي سببه عند سيبويه وما بعدها اي ما بعد ما الخبر من باب شر
اهر ذا ناب وموصولة اي ما موصولة عند الاخفش والخبر محذوف اي الذي

احسن زيدا اي جعله ذا حسن شيء عظيم وقال الفراء ما استفهامية وبعدها
خبرها قال الشارح الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه كان جهل سبب
حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادرىك
ما يوم الدين واما احسن بزيد فافعل صورته امر ومعناه الماضي من افعل بمعنى
صار ذا فعل كالحم اذ صار ذا لحم وبه اي مجروره فاعل للفعل عند
سيبويه ولا ضمير في افعل لان الفاعل واحد ليس الا وبه اي مجروره مفعول
عند الاخفش لا الاحسن بمعنى من ذا احسن على ان يكون همزة الفعل للصيرورة
والباء للتعدية اي لجعل اللازم متعديا فالمعنى صيره ذا حسن او الباء زائدة
على ان يكون احسن متعديا بنفسه ويكون همزة احسن للتعدية
كاخرج ففيه اي في الفعل ضمير هو فاعله اي احسن انت بزيد او زيدا
اي اجعله حسنا بمعنى صفه به وقال الفراء وتبعه الزمخشري ان احسن
امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل
صفه بالحسن كيف شئت فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون
في شخص افعال المدح والذم يعني الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب
ما وضع اي فعل وضع لانشاء مدح او ذم فليس مثل مدحته وذممته منها
لانه لم يوضع للانشاء فمنها نعم وبئس وهما في الاصل فعلان احدهما فعل على
وزن فعل بكسر العين وقد اطرد في لغة بني تميم في فعل اذا كان فاؤه حلقيا

حلقيا اربع لغات احدها فعل بفتح الفاء وكسر العين
وهي الاصل والثانية فعل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة باسكان
العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر في
هذين الفعلين عند بني تميم اذا قصد بهما المدح او الذم كسر الفاء
واسكان العين قال سيبويه وكان عامة العرب اتفقوا على لغة
بني تميم وشرطهما اي نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا باللام للعهد الذهني
[illegible] ابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون في الكلام
تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيد او يكون مضافا
الى المعرف بها اي باللام اما بغير واسطة نحو صاحب الرجل زيد او بواسطة
نحو نعم فرس غلام الرجل او نعم صاحب فرس غلام الرجل وهكذا [illegible] او يكون
مضمرا مميزا بنكرة منصوبة معرفة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة
لفظية نحو نعم رجلا وضارب رجل زيد او حسن الوجه انت او مميزا بما بمعنى شيء
منصوب المحل على التمييز مثل فنعما هي اي نعم شيئا هي وقال الفراء
وابو علي هي موصولة بمعنى الذي ويكون الصدقة باخفائها في فنعما هي محذوفة
لان هي مخصوصة اي نعم الذي فعله هي اي الصدقات قال سيبويه [illegible] شيء
ما معرفة تامة بمعنى الشيء فمعنى فنعما هي نعم الشيء هي هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام
وهي مخصوصة وبعد ذلك الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وبعده

ربما جيء بحسب الغالب لانه قد يتقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل
صرح به في المفتاح وهو اي المخصوص مبتدأ وما قبله اي الجملة الواقعة
قبله عاملا خبره ولم يحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدأ لقيام
لام التعريف مقامه او خبر مبتدأ محذوف هو هو مثل نعم الرجل زيد
فزيد في هذا المثال اما مبتدأ ونعم الرجل مقدما عليه خبره واما خبر مبتدأ محذوف
على تقدير سوال فانه لما قيل نعم الرجل مجيد فكانه سئل من هو فقيل هو اي
هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني
جملتان وشرطه اي شرط المخصوص يعني شرط صحته وقوعه مخصوصا
مطابقته الفاعل اي مطابقة الفاعل او مطابقة الفاعل اياه في الجنس
حقيقة او تاويلا وفي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان
ونعم الرجال الزيدون وبئست المراة هند وبئست المراتان الهندان و
بئست النساء الهندات ويجوز ان يقال نعم المراة هند وبيس المراة
هند لانهما لما كانا غير متصرفين اشبها الحرف فلم يجب الحاق علامة التانيث بهما
وقوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا جواب سوال حيث وقع
المخصوص اعني الذين كذبوا جمعا مع افراد الفاعل وهو مثل القوم وشبهه
مما لا يطابق الفاعل المخصوص متاول بتقدير مثل الذين كذبوا او بجعل الذين

صفة للقوم

صفة للقوم وحذف المخصوص اي بئس مثل القوم المكذبين وقد
يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى نعم العبد اي
ايوب لقرينة ان ذلك في قصته وقوله تعالى فنعم الماهدون اي نحن
وساء مثل بئس في افادة الذم والشرائط والاحكام ومنها اي من
افعال المدح والذم حبذا وهو اي حبذا مركب من حب الشيء
او حب اذا صار محبوبا ومن ذا وفاعله اي فاعل هذا الفعل ذا ولا يتغير
اي حبذا او فاعله او ذا عما هو عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان
المخصوص مثنى او مجموعا او مونثا لجريها مجرى الامثال التي لا تتغير
فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وبعده اي بعد حبذا ٥
المخصوص واعرابه اي اعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص
نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص اي مخصوص حبذا
او بعده اي بعد مخصوصه تمييز او حال على وفق مخصوصه في الافراد
والتثنية والجمع والتانيث نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا
وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين او راكبين الزيدان
وحبذا الزيدان رجلين او راكبين وحبذا امرأة هند وحبذا هند امرأة
والعامل في التمييز او الحال ما في حبذا من الفعلية وذو الحال هو ذا لا
زيد المخصوص والمخصوص لا يجيء الا بعد تمام المدح والركوب من تمامه فلا يراكب

الحرف

حال من الفاعل لا من المجرور الحرف ما دل على معنى في غيره اي كلمة دلت
على معنى حاصل في غيرها متعقل بالنسبة اليه اي لا يكون مستقلا بالمفهومية
بحيث يصلح لان يحكم عليه او به بل لابد له في ذلك من انضمام امر آخر اليه
ومن ثم اي لاجل انه يدل على معنى في غيره احتاج في جزئيته للكلام
ركنيا او غيره الى اسم متعقل معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة او فعل
كذلك نحو قد ضرب حرف الجر ما وضع للافضاء بفعل اي ايصاله فان
معنى الافضاء الوصول ولما عدي بالباء صار معناه الايصال او معناه
اي [illegible] معنى الفعل وهو كل شيء استنبط منه معنى الفعل كاسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار مع المجرور
وغير ذلك الى ما يليه سواء كان اسما صريحا مثل مررت بزيد ولنا مار بزيد
او كان في تاويل الاسم كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض
بما رحبت اي برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة لانها
تضيف الفعل او معناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معاني الافعال
الى ما يليه او لان اثرها في ما يليه الجر وهي اي حروف الجر من والى
وحتى وفي ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانه ليست لها اسماء
خاصة يعبر بها عنها والباء واللام ذكرهما باسميهما لوجودهما وكذا
ذكر الواو والتاء والكاف باسمائها حيث وجدت بخلاف

ما بعد منها رب وواو رب اي الواو التي تقدر بعدها رب وفي بعض النسخ واو
الجر كما مر وواو القسم وتاؤه وباؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ
وخلا وعدا وحاشا فالعشرة الاول لا يكون الا حرفا والخمس الذي
يليها يكون حرفا واسما والثلاثة البواقي يكون حرفا وفعلا من للابتداء
اي لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل
اذ لا معنى لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون بها
الغرض والمقصد فالمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده وهذا الابتداء
اما في المكان نحو سرت من البصرة او في الزمان نحو صمت من يوم الجمعة وعلامة ٥
من الابتدائية صحة ايراد الى او ما يفيد فائدتها في مقابلتها نحو سرت من البصرة
الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ التجأ اليه
والتبيين بالجر عطفا على الابتداء اي وتجيء من للتبيين اي لاظهار
المقصود من امر مبهم وعلامة صحة وضع الموصول في موضعه مثل فاجتنبوا
الرجس من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذي هو الوثن
استقام المعنى والتبعيض اي وقد تجي من للتبعيض وعلامته صحة وضع بعض مكانه
نحو اخذت من الدراهم اي بعض الدراهم وزائدة عطف على قوله للابتداء
فانه مرفوع بالخبرية وزيادتها لا يكون الا في غير الكلام الموجب نحو ما جاءني
من احد وهل جاءكم من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون زيادتها

في الموجب ايضا مسندا لئن يتوهم قد كان من مطر فاجاب بلى سند للاهم
بقوله وقد كان من مطر وشبهه مما يتوهم منه زيادة من في الكلام الموجب
متناول بكونها للتبعيض او التبيين اي قد كان بعض مطر او شيء من
مطر او هو وارد على الحكاية كان قائلا قال كان من مطر فاجاب بانه قد كان
من مطر والى للانتهاء اي لانتهاء الغاية فهي بهذا المعنى مقابلة لمن سواء
كان في المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل
او غيرهما نحو قلبي اليك فان قلبي المخاطب منتهى الميل باعتبار
الشوق والميل وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى
اموالكم اي مع اموالكم وحتى كذلك اي مثل الى في كونها لانتهاء
الغاية وبمعنى مع كثيرا ولم يكتف في كونها بمعنى مع بتشبيهها بالى كما اكتفى
في كونها لانتهاء الغاية للتفاوت الواقع بينهما بالقلة والكثرة وتختص
اي حتى بالظاهر اي باسم الظاهر فلا يقال حتاه كما يقال اليه لانها لو دخلت
على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعها بعدها خلافا للمبرد
فانه يجوز دخوله على المضمر مستدلا بما وقع في بعض اشعار العرب على سبيل
الندرة والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوزونه قياسا وفي للظرفية اي
لظرفية مدخوله لشيء حقيقة نحو المال في الكوز او مجازا نحو النجاة في الصدق
وبمعنى على كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل اي على جذوع النخل والباء

المتكلم الي

للالصاق

للالصاق اي لافادة لصوق امر الى مجرور الباء نحو كما ترى في مررت
بزيد فان الباء فيه تفيد لصوق مرورك بزيد اي بمكان يقرب منه
والاستعانة اي استعانة الفاعل في صدور الفعل عنه بمجرورها نحو كتبت
بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه اي مع سرجه فمعناه
مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس في الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج
حال اشتراء الفرس ملصقا به فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس
والمقابلة اي لافادة وقوع مجرورها في مقابلة شيء آخر نحو بعت هذا بذاك
والتعدية اي جعل الفعل اللازم متعديا بتضمينه معنى التصيير بادخال الباء
على فاعله فان معنى ذهب زيد صدور الذهاب عنه ومعنى ذهبت
بزيد صيرته ذاهبا فالتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية بمعنى
ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة
كلها فيها سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية نحو جلست
بالمسجد اي في المسجد وزائدة في الخبر في الاستفهام بهل لا مطلقا
نحو هل زيد بقائم فلا يقال ازيد بقائم والنفي بليس نحو ليس زيد براكب
او بما نحو ما زيد براكب فهي تزاد في الخبر في هذه الصورة قياسا وفي
غيره اي غير الخبر الواقع في الاستفهام والنفي سماعا سواء لم يكن خبرا
نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا او الفعل بيده اي حسبك زيد

وكفى بالله شهيدا واتى بيده او كان خبر لكن لا في الاستفهام والنفي
نحو حسبك بزيد واللام للاختصاص بالملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية
نحو الجل للفرس والتعليل اي لبيان ان الشيء ذهنا نحو ضربت
لتاديب او خارجا نحو خرجت لمخافتك وبمعنى عن مع القول نحو قلت
لزيد انه لم يفعل الشر اي قلت عنه وزائدة نحو ردف لكم اي ردفكم
وبمعنى الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وانما تستعمل
في الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب ورب للتقليل اي
لانشاء التقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام كما ان كم وجب لها
صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى
المعرفة موصوفة ليتحقق التقليل الذي هو مدلول رب لانه اذا وصف
الشيء صار اخص واقل مما لم يوصف واشتراط كونها موصوفة انما هو على
المذهب الاصح وهذا مذهب ابي علي ومن وافقه وقيل لا يجب ذلك والاصح
عند المصنف الوجوب وهذا الذي ذكر من التقليل اصلها ثم تستعمل في معنى
التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وفعلها اي فعل
يعني الذي تتعلق به رب فعل ماض لانها للتقليل المحقق ولا يتحقق ذلك
الا في الماضي نحو رب رجل كريم لقيته او رب رجل كريم لم افارقه محذوف
اي رب على مضمر مبهم لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد

وان كان

وان كان المميز مثنى او مجموعا او مذكرا وان كان المميز مؤنثا نحو ربه رجلا او
رجالا او امرأة او امرأتين او نساء خلافا للكوفيين في مطابقة الضمير التمييز في
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فانهم يقولون ربهما رجلين
وربهم رجالا وربهما امرأتين وربهن نساء وتلحقها اي رب ما الكافة
اي المانعة عن العمل فتدخل بعد لحوق ما على الجمل نحو ربما يود الذين كفروا لو كانوا
ما زائدة فتدخل الاسم ويجره نحو ربما ضربة بسيف صقيل وواوها اي الواو
اي واو رب في حكمها تدخل على نكرة موصوفة مثل وبلدة ليس بها انيس
الا اليعافير والا العيس وهذه الواو للعطف عند سيبويه وليست
بجارة فان لم تكن في اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت في اوله
فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف صارت
قائمة مقام رب جارة بنفسها لسيرورتها بمعنى رب فلا يقدرون له
معطوفا عليه لان ذلك تعسف وواو القسم انما يكون عند حذف
الفعل اي فعل القسم فلا يقال اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها
في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها اعني الباء لغير السؤال يعني لا تستعمل
الواو في السؤال فلا يقال والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني حطا للواو
عن درجة الباء مختصة بالظاهر يعني الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء
كان الاسم الظاهر اسم الله او غيره فلا يقال وك لافعلن مثلا بل يقال

والله او ورب الكعبة وذلك الاختصاص اي لحط رتبته عن رتبة
الاصل وهو الباء بتخصيصه باحد القسمين وخص اللفظ لاصالته والتاء
مثلها اي مثل الواو في اشتراطها بحذف الفعل وكونها لغير السوال
مختصة باسم الله من الاسماء الظاهرة حطا لرتبتها عن رتبة اصلها
الذي هو الواو بتخصيصها ببعض المظهر وخص منه ما هو اصل في باب
القسم وهو اسم الله والباء اعم منهما اي من الواو والتاء في الجميع
اي في جميع ما ذكر من حذف الفعل وكونهما لغير السوال والدخول على
المظهر مطلقا او على اسم الله خاصة فهي كما يكون عند حذف الفعل
يكون عند ذكره نحو بالله واقسم بالله وكما يكون لغير السوال يكون
للسوال ايضا نحو بالله لافعلن وبالله اجلس وكما تدخل على المظهر تدخل
على المضمر نحو بالله لافعلن وبك لافعلن وفي الدخول على المظهر لا تختص
باسم الله خاصة نحو بالرحمن لافعلن بخلافهما فانهما مختصان ببعض
هذه الامور كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة
لا الاختصاص فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء يوجد مع الاختصاص
وبدونه لمكان التنافي ويتلقى اي يجاب القسم الذي لغير السوال باللام وان
وحرف النفي ما او لا فاللام في الموجبة اسمية نحو والله زيد قائم
او فعلية نحو والله لافعلن كذا وان كليهما اي في الاسمية نحو والله ان

زيد لقائم

زيد لقائم وما ولا في المنفية اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم
ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف النفي لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ
تذكر يوسف اي لا تفتؤ واما قسم السوال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب
نحو بالله اخبرني وبالله هل قام زيد وقد يحذف جوابه اي جواب القسم
اذا اعترض اي توسط القسم بين اجزاء الجملة التي تدل على جواب القسم
او تقدم اي القسم ما يدل عليه اي على جوابه نحو زيد والله قائم وزيد قائم والله لاستغنائه عن
الجواب في هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة وان
كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ ليس الا الدال
على الجواب لا الجواب ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم وعن
للمجاوزة اي لمجاوزة شي وتعديته عن شي آخر وذلك اما بزواله عن الشي
الثاني ووصوله الى ثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او
بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم او بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين
وعلى للاستعلاء اي استعلاء شي على شي نحو زيد على السطح وعليه دين وقد
يكونان اي من وعلى اسمين لدخول ذلك بدخول عليهما نحو من عن يمينه اي
من جانب اليمين ومن عليه اي من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد
وزائدة نحو ليس كمثله شي اذ التقدير ليس مثله شي على بعض الوجوه
وقد يكون اي الكاف اسما بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم

اي عن استثنائه مثل اتبر دالذئب للحاجة فتبقى وتختص اي الكاف بالظاهر اي بالاسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال كه استغناء عنه بمثل ونحوه وقد يدخل في السعة على المرفوع نحو ما انا كانت خلافا للمبرد فانه اجاز ذاك مطلقا نظرا الى ما جاء في بعض اشعارهم ومذ ومنذ للزمان الماضي او الحاضر فهما للابتداء او في الزمان الماضي يعني اذا اريد بهما الزمان الماضي فالمراد ان مبتدأ الزمان الفعل المثبت او المنفي هو ذلك الزمان الماضي الذي اريد بهما لا جميعه كما اذا قلت سافرت من البلد مذ سنة كذا وما رايت فلانا مذ سنة كذا بشرط ان يكون هذه السنة ماضية لا يكون فيها فان معناه ح ان مبتدأ مسافرتي او عدم رؤيتي كان هذه السنة وامتد الى الآن والظرفية عطف على الابتداء اي وهما للظرفية المحققة من غير اعتبار معنى الابتداء او في الزمان الحاضر الذي اعتبر حاضرا فالمراد ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رايته مذ شهرنا ومذ يومنا اي جميع زمان انتفاء رؤيتنا هو هذا الشهر او هذا اليوم الحاضر عندنا لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما وراءهما فكيف يصح اعتبارهما مبتدأ لزمان الفعل فالمثال لان المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير مضاف اي ما رايته مذ دخول شهرنا وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اي لاستثناء ما بعدها عما قبلها فاذا جرت بها ما بعد

دان مضي لبعض يعني اذا اريد بهما الزمان الذي اعتبر حاضرا

المحققة

يكون حروفا

يكون حروفا جارة وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاني القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا انتصب يكون افعالا الحروف المشبهة بالفعل ووجه شبهها به اما لفظا فلانه نق مها كالفعل الى الثلاثي والرباعي والخماسي وبنائها على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معاني الافعال مثل اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت وكان المناسب ان يعبر عنها بالافعال المشبهة بصيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتي جمع القلة والكثرة في الاخرى على انها اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نوناتها ولغات لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة وهي ان وان وكان ولكن وليت ولعل الخ بها لكونها للاثبات والاخلاف الاربعة السابقة لها اي لهذه الحروف صدر الكلام وجوبا ليعلم من اول الامر انه قسم من اقسام الكلام اذ كل منها يدل على قسم منه كالكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك والتمني والترجي سوى ان المفتوحة وهي بعكسها اي بعكس باقيها على حذف المضاف بان يقتضي عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلا بد لها من التعلق بشيء اخر حتى يتم كلاما فلو وقعت في الصدر اشتبهت بان المكسورة في صورة الكتابة وانما حمل العكس على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة

باقيها

لان مجرد الاستثناء يكفي في ذلك وتلحقها اي بهذه الحروف ما الكافة
فتكفها اي تعزل هذه الحروف عن العمل لمكان ما الكافة على الافصح اي على
افصح اللغات مثل انما زيد قايم وقد تعمل على غير الافصح كما وقع في
بعض اشعارهم وتدخل هذه الحروف ح على الافعال اي حين اذ
تلحقها ما على الافعال لان ما الكافة اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون
دخولها صالحا للعمل فان المكسورة لا تغير الجملة ولا تخرجها عن كونها جملة فلو
قلت ان زيدا قايم افدت ما افدت بقولك زيد قايم مع زيادة التاكيد
وان المفتوحة مع جملتها اي مع اسمها وخبرها باسمها جملة باعتبار ما كانت
عليه قبل دخولها عليها في حكم المفرد ومن ثم اي ومن اجل الفرق المذكور في حالة
وجب الكسر في موضع الجملة اي في موضع يقتضي الجملة وجب الفتح في موضع
المفرد اي في موضع يقتضي المفرد فكسرت ان ابتداء اي في ابتداء الكلام
لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قايم وكسرت ايضا بعد القول وما يشتق
منه لان مقول القول لا يكون الا جملة نحو قال زيد ان عمرا قايم كسرت ايضا
بعد الاسم الموصول لا يكون الا جملة نحو جاءني الذي ان اباه
قايم وفتحت اي حال كونها مع جملتها فاعلة نحو بلغني ان زيدا عالم لوجوب
كون الفاعل مفردا وحال كونها مع جملتها مبتدأ نحو عندي انك فاضل
لوجوب كون المبتدأ مفردا وحال كونها مع جملتها مضافا اليه نحو اعجبني

اشتهار انك عالم لوجوب كون المضاف اليه مفردا فالوا لولا انك يفتح
الهمزة بعد لولا الامتناعية لانه اي ما بعد لولا الامتناعية مبتدأ وكون المبتدأ
مفردا واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذلك بعد لو لا التحضيضية
لانها مع اسمها وخبرها بعدها معمول للفعل الواجب دخول لولا التحضيضية
عليه نحو لولا اني معاولك زعمت اي لولا زعمت اني معاولك ولولا
ز[illegible] صدر منك وكذلك قالوا لو انك بفتح الهمزة لانه اي ما بعد لو
فاعل لفعل محذوف والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لو انك قايم
اي لو وقع قيامك فان جاز في موضع التقدير ان تقدير المفرد وتقدير الجملة
جاز الامران اي الفتح والكسر في ان الفتح على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها
مفردا والكسر على تقدير جعلها معهما جملة مثل من يكرمني فاني اكرمه مما وقع
بعد الفاء الجزائية فان كان المراد من يكرمني فانا اكرمه وجب الكسر لانها
وقعت في موضع الجملة وان كان المراد من يكرمني فجزاؤه اني اكرمه
او اكرامي ثابت له وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد لانها اما
مبتدأ او خبر مبتدأ ومثل قول الشاعر اذا انه عبد القفا واللهازم
مما وقعت بعد اذا المفاجاة فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها
جملة واقعة بعد اذا المفاجاة والفتح على انها مع معمولها مبتدأ محذوف الخبر
اذا العبودية للقفا واللهازم ثابتة وتمام البيت شعر وكنت ارى

زيدا كما قيل سيدا اذ انه عبد القفا واللهازم وقوله ارى على صيغة المجهول
بمعنى اظن وزيدا مفعوله الثاني وسيدا مفعوله الثالث وكما قيل معترضة
ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه لئيم يكرم بصفع قفاه ولهازمه اي حيث انه بالكلام
يتعظم قفاه ولهازمه واللهازم تثنية لهزمة بكسر اللام والزاي عظمان ناتيان في اللحيين تحت
الاذنين جمعهما بارادة ما فوق الواحد او بارادتهما مع حواليهما تغليبا
وشبهه بالعطف على اذ انه عبد القفا اي مثل عبد القفا ومثل
شبهه وما وجد في ذلك كثير من النسخ فمن جملة اشباهه قولهم اول ما اقول
اني احمد الله فان جعلت ما موصوفة او موصوفة كان حاصل المعنى اول
مقولاتي فتعين الكسر لان اول المقولات اني احمد الله لا المعنى المصدري
اعني الحمد قول خاص وليس من جنس المقولات وان جعلت ما مصدرية
كان حاصل المعنى اول اقوالي فتعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى
المصدري الذي هو معنى ان المفتوحة مع جملتها لانها هو من جنس
المقول ولذلك اي لاجل ان ان المكسورة لا يغير معنى الجملة كان
اسمها المنصوب في محل الرفع لانها في حكم العدم اذ فايدتها التاكيد
فقط جاز العطف على اسم ان المكسورة من جهة انه في محل الرفع سواء
كانت المكسورة مكسورة لفظا وحكما بالرفع بان يكون المفتوح في حكم
الكسورة كما اذا وقعت بعد العلم مثل ان زيدا قايم وعمرو علمت ان

زيدا قايم وعمرو فانه في هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا فهي مكسورة حكما
حيث يكون مع ما عملت فيه بتاويل الجملة فيصح الذي رفع المعطوف على
اسمه حملا على محله دون ان المفتوحة فانه لم يجز العطف على محل اسمها
بالرفع فانها لا تغير معنى الجملة لا يصح فرض عدمها ويشترط في العطف على
اسم ان المكسورة بالرفع مضى الخبر اي ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا
مثل ان زيدا قايم وعمرو او تقديرا مثل ان زيدا وعمرو قايم اي ان زيدا قايم
وعمرو قايم لانه لو لم يمض قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع عاملين على
اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان فانه بدليل لا شك ان ذاهبان
خبر عن كل من المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم ان
يكون العامل في رفعه ان ومن حيث انه خبر المعطوف على اسمه يكون العامل
في رفعه الابتداء فلزم اجتماع عاملين اعني ان والابتداء على رفعه وهو باطل
خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون في صحة هذا العطف مضي الخبر فان ان
عندهم لا يعمل الا في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان
عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب واحد ولا اثر لكونه اي لكون اسم
ان مبنيا في جواز العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر عند الجمهور فلا يجوز
عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذور
المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائي فانهما يجوزان في مثل

انك و زيد كذا هبان العطف على محل اسم ان بلا مضي الخبر فانه لما لم يتغير
عمل ان في اسمه بواسطة بنائه فكانها لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور
ولكن في جواز العطف على محل اسمه كذلك اي مثل ان لانه لا تغير
معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك وهو لا ينافي
المعنى الاصلي كما انه لا ينافيه التاكيد فيجوز اعتبار محل اسمه وعطف شي
عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرا خارج وبكر
ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها لعدم بقاء
المعنى الاصلي فيها فلا يعتبر محل اسمها وايضا لذلك اي لاجل ان ان المكسورة
لا يغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره دخلت اللام التي هي لتاكيد معنى الجملة
مع المكسورة التي هي ايضا لذلك التاكيد دونها اي دون المفتوحة لكونها
بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو لتاكيد معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت
اي دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اي على خبرها نحو ان زيدا لقائم او
دخلت على الاسم اي على اسمها اذا فصل بينه اي بين الاسم وبينها اي بين ان
نحو ان في الدار لزيدا او دخلت على ما وقع بينهما اي بين اسمها وخبرها نحو ان
زيدا لطعامك آكل وانما خص دخول اللام بهذه الصور لان فيما عداها يلزم
توالي حرفي التاكيد ولا ابتداء يعني ان المكسورة واللام وهم كرهوا ذلك
فاختاروا التقديم ان دون اللام ترجيحا للعامل على ما ليس بعامل ودخول اللام

في لكن على اسمها او خبرها او على ما بينهما ضعيف لانها وان لم تغير معنى
الجملة لكنها لا توافق اللام مثل ان في معناه الذي هو التاكيد وقد جاء مع
معه في قول الشاعر ولكنني من حبها لعميد وتخفف ان المكسورة
لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها بعد تخفيف اللام ويجوز
الغاؤها اي ابطال عملها وهو الغالب لفوات بعض وجوه مشابهتها
مع الفعل كفتح الاخر وكونها على ثلثة احرف كما يجوز اعمالها على ما هو
الاصل ولهذا لم يذكره صريحا واللام على كلا التقديرين لازم لها اما على
الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية في مثل ان زيد لقائم وان زيد
قائم واما في الاعمال فلطرد الباب ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر
فيه اعراب لفظي لكون اعرابه تقديريا او لكونه مبنيا وهذا خلاف مذهب
سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول
الفرق بالعمل ويجوز دخولها اي دخول المخففة على فعل من افعال المبتدا
اي من الافعال التي هي دواخل المبتدا او الخبر لا غير مثل كان وظن واخواتها
لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات ذلك اشترط ان لا يفوت
دخولها على ما يقتضي المبتدا او الخبر رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله تع
وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين خلافا للكوفيين في
التعميم اي تعميم الدخول وعدم تخصيصه بدواخل المبتدا والخبر لا في الاصل

فان قلت حق العبارة ان يقول خلافا للكوفيين في التخصيص ... بجواز ان يكون كلمة في بمعنى الباء فالمعنى خلافا للكوفيين القائلين بالتعميم

الدخول على الفعل فانه متفق عليه فالكوفيون خالفوا البصريين في
تجويز دخولها على غير دخولها داخلها متمسكين بقول الشاعر شعر بالله
ربك ان قتلت لمسلما   وجبت عليك عقوبة المتعمد   وهو شاذ
عند البصريين وتخفيف المفتوحة كالمكسورة فتعمل عند التخفيف على
سبيل الوجوب في ضمير شان مقدر والسبب في تقديره ان مشابهة
المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة به كما سبق واعمال المكسورة
بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم و
اعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام ويلزم منه تجنب الظاهر
ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك غير جائز فقدروا ضمير الشان حتى
يكون اسما للمفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير الشان خبرا لها
فيكون عاملا في المبتدا والخبر كما كانت في الاصل فهي لا تزال عاملة بخلاف
المكسورة فانها قد تكون عاملة وقد لا تكون والعمل في الظاهر وان كان
اقوى من العمل في الضمير المقدر لكن دوام العمل في المقدر يقاوم العمل
في الظاهر في وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى
فقد حمل ان المفتوحة على الجمل الصالحة لان تكون مفسرة لضمير الشان
مطلقا سواء كانت اسمية او فعلية دواخلا فعلها على المبتدا والخبر او غير
داخل وشذ اعمالها اي اعمال المفتوحة في غيره اي غير ضمير الشان ولكن قد
بعد التخفيف

حكى بعض

حكى بعض اهل اللغة اعمالها في المضمر في السعة نحو قولهم اظن انك قائم واحسب
انه ذاهب وهذه رواية شاذة غير معروفة واما في المفرد فهي في المضمر
فقط قال الشاعر فلو انك في يوم الرخاء سالتني   فراقك لم ابخل وانت
صديق ويلزمها اي المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة مع الفعل اي الفعل
المتصرف بخلاف غير المتصرف مثل ان ليس للانسان الا ما سعى
وان عسى ان يكون قد اقترب السين نحو علم ان سيكون منكم مرضى
او سوف كقول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه   ان سوف ياتي كل ما قدرا
او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولزم هذه الامور الثلثة ليفرق
بين المخففة او حرف النفي نحو افلا يرون ان لا يرجع اليهم وليس لزوم
حرف النفي الا ليكون كالعوض من النون المحذوفة فانه لا يحصل بمجرده الفرق
بين المخففة والمصدرية فانه يجتمع بكل منهما فالفارق بينهما اما من حيث
المعنى لانه ان يعنى به الاستقبال فهي المصدرية والا فهي المخففة واما من
حيث اللفظ لانه ان كان الفعل المنفي منصوبا فهي المصدرية والا فهي المخففة
وكان للتشبيه اي لانشائه وهي حرف براسه على الصحيح حملا على اخواتها
ولان الاصل عدم التركيب ومذهب الخليل انها مركبة من الكاف وان
المكسورة واصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد قدمت الكاف ليعلم
ان التشبيه من اول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف في الاصل جارة

وان خرجت من حكم الجارة والجارة انما تدخل على المفرد واما المكسورة
وفتح الهمزة وان كان المعنى على الكسر وتخفيفها كأن فتلغى عن العمل
على الافصح لخروجها عن المشابهة لفوات فتحة الآخر كقول الشاعر
ونحر مشرق اللون كأن ثدياه حقان وان اعملتها قلت كأن ثدييه
على الاستعمال الغير الافصح لما عرفت واذا لم تعملها لفظا ففيها ضمير الشان
المقدر عندهم كما ان في المخففة ولكن وهي عند البصريين مفردة وقال
الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة
واصله لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فكلمة
لا تفيد لكن ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وكلمة ان
يتحقق مضمون ما بعدها للاستدراك ومعنى الاستدراك دفع توهم متولد
من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاء
لما بينهما من الالفة فدفعت ذلك التوهم بقولهم لكن عمرا لم يجئ يتوسط
اي لكن بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى اي التغاير امعنويا والقدر
هو المعنوي او بهذا اكتفى عليه واللفظي قد يكون نحو جاء زيد لكن عمرا
لم يجئ وقد لا يكون نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب وتخفف اي لكن
فتلغى من العمل لخروجها عن المشابهة واثبتت العاطفة لفظا ومعنى
واجريت مجراها بخلاف ان وان المخففتين فانه ليس لهما ما اجريتا عليه

وفي بعض النسخ على الاكثر وكانه اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش
انه يجوز اعمالها قياسا وقال الشيخ الرضي ولا اعرف له شاهدا وتجوز معها
مشددة او مخففة الواو وهي اما لعطف الجملة على الجملة واما اعتراضية
وجعل الشيخ الرضي الاخير الاظهر وليت للتمني اي لانشائه فيدخل على الممكن
نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل نحو ليت الشباب يعود واجاز الفراء
ليت زيدا قائما بنصب المعمولين بناء على ان ليت للتمني فكانه قيل
اتمنى زيدا قائما اي اتمناه قائما على صفة القيام فالجزآن منصوبان على المفعولية
بمعنى ليت واجاز الكسائي نصب الجزء الثاني بتقدير كان ومتمسكهما
قول الشاعر يا ليت ايام الصبى رواجعا فالفراء يقول اتمنى ايام الصبى
رواجعا والكسائي يقول اي ليت ايام الصبى كانت رواجعا والجمهور
على ان رواجعا منصوب على انه حال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف
اي ليت ايام الصبى لنا كائنة حال كونها راجعة ولعل للترجي اي لانشائه
ولا يدخل على المستحيل ومعناه توقع امر مرجو او مخوف كقوله تع لعلكم
تفلحون ولعل الساعة قريب والغالب هو الاول وشذ الجر بها اي بكلمة
لعل كما جاء في اللغة العقيلية وانشد السيرافي في ذلك وداع دعا يا من يجيب
الى الندى فلم يستجبه عند ذلك مجيب فقلت ادع اخرى وارفع
الصوت دعوة لعل ابي المغوار منك قريب واجيب عنه بانه يحتمل ان مرة اخرى

يكون على سبيل الحكاية كذا قال المصنف في شرحه لعنه انه وقع مجرورا في
موضع آخر فان لم تحكه على ما كان عليه او كان اشتهر ذلك الرجل
بابي المعوار فيجب ان تحكى في الاحوال الثلثة بالياء ولعل مراد المصنف
بما ذكر من التاويل ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه اللغة
والا فلا حاجة الى التاويل بعد ما جزم بوجود الجر بها وحكم بشذوذه الحروف
العاطفة العطف في اللغة الامالة وانما كانت هذه الحروف تميل المعطوف
الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى واو
واما بكسر الهمزة وام ولا وبل ولكن وعد بعضهم اي المعتزلة منها وعند
الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما ذهب لبعض آخر اليه
ان بل وما بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو وليست
منها لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح واما بها
فصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط فالاربعة
الاول للجمع اعم من ان يكون مطلقا او مع ترتيب ومراد النحاة بالجمع
ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت او واما وليس
المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان او مكان
كقولك جاءني زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو اي حصل المجيء من كليهما لا من
احدهما دون الآخر فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيه فقوله لا ترتيب فيها

بيان لاطلاقها اي لا ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف عليه
بمعنى انهم لا يفهم هذا الترتيب منها وجودا وعدما والفاء
للترتيب اي للجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم مثلها اي مثل الفاء في
مطلق الترتيب مقرونة بمهلة وحتى مثلها اي مثل ثم في الترتيب بمهلة
غير ان المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء والتي لا مهلة
فيها وبين ثم المفيدة للمهلة ومعطوفها اي المعطوف بحتى يجب ما قبله
وضعها جزء قوي او ضعيف من حيث القوي او ضعيف من متبوعه اي
متبوع معطوفها ليفيد اي العطف بها قوة في المعطوف او ضعفا
فيه اي ليدل عليهما حتى يتميز الجزء بالقوة والضعف عن الكل فصار كأنه
غيره فصلح لان يجعل غاية وانتهاء للفعل المتعلق بالكل ودل انتهاء الفعل
اليه على شموله لجميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج
حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة
من وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزء من متبوعه ولا شرط
ذلك في ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة في ثم انما هي بحسب الخارج
نحو جاءني زيد ثم عمرو وفي حتى بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا
بغير الانبياء ثم يتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء
بحسب الخارج في اثناء سائر الناس وكذا المناسب في الذهن تقدم

فان المناسب بحسب الذهن ١٢

قدم ومر ركبان الحاج على رحالتهم وان كان في بعض الاوقات على
عكس ذلك ومع هذا يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة واعلم ان
الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف كما يفيد ذلك العموم كقولك
نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم لجميع اجزاء الليل ثم
استعملت حتى الجارة في المعنيين جميعا الا انه لم يأت في العاطفة
ما يلاقي الجزء الاخير فان اصل حتى ان يكون جارة لكثرة استعمالها
فيكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة واذا كان محمولة عليها لم يستعملوها
في معنييها جميعا ليبقى للاصل على الفرع مزية وانما استعملوها في اظهر معنييها
وهو كون مدخولها جزءا كان اتحاد الاجزاء في تعلق الحكم اعرف في العقل
والكثر في الوجود من اتحاد التي ورد هكذا في بعض الشروح ومن هذا
ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزءا من متبوعه وعدم الحاجة الى ان لها
الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل المجاورة الفم كما وقع في بعض
الحواشي واو واما وام كل من هذه الحروف الثلثة لاحد الامرين اي
للدلالة على احد الامرين او الامور حال كون ذلك الاحد مبهما اي غير
معين عند المتكلم ولا يتوهم ان او في مثل ولا تطع منهم آثما او كفورا
للكل من الامرين لانها مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم
مستفاد من وقوع الاحد المبهم في سياق النفي لا من كلمة او وام المتصلة لانها

همزة الاستفهام اي غير مستعملة بدونها يليها اي يذكر بعدها بلا فاصلة
احد المستويين والمستوي الاخر الهمزة اي همزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما
اي احد المستويين عند المتكلم لطلب التعيين من المخاطب ومن هنا اي الاجل
ان ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب
التعيين لم يجز تركيب ارايت زيدا ام عمرا فان المستويين فيه زيد وعمرو
احدهما وان ولي ام لكن الاخر لم يل الهمزة هذا باختيار المصنف والمنقول
عن سيبويه ان هذا جائز حسن فصيح وازيدا رايت ام عمرا احسن وافصح
وح يكون تركيب ارايت زيدا ام عمرا حسنا فصيحا وان لم يكن احسن وافصح
وفي الترجمة الشريفة انه وجد في بعض نسخ الكافية المقروءة على المصنف وعليه
خطه هكذا يليها احد المستويين والاخر الهمزة على الافصح ومن ثم ضعف
ارايت زيدا ام عمرا او لا يخفى ان الحكم بضعفه لتنزله من مرتبة الافصحية
الى الفصيحية غير مناسب لان ما كان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا وبالجملة فكلام
المصنف ههنا لا يخلو من اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه والمصنف ثم ام من
اجل ما ذكر بعينه كان جوابها اي جواب ام المتصلة بالتعيين اي بتعيين احد
الامرين لان السوال عنه دون نعم او لا لانهما لم يفيدا التعيين بخلاف
او واما مع الهمزة كما قلت اجاءك زيد او عمرو او اجاءك اما زيد واما عمرو
فانه يصح جوابهما بلا ونعم لان المقصود بالسوال ان احدهما لا على التعيين جاءك

اولا وقد يجاب بنفي كليهما لاحتمال الخطاء في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما
فالمشار اليه بثم في الموضعين امر واحد لكنه لما كان مشتملا على شرطين
لصحة وقوع ام المتصلة وقع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما اخر وجعلها اشارة
في كل موضع الى شرط اخر لا يخفى من سماجته ولو اقتصر على قوله ومن ثم لم تجز
في اول الكلام وعطف قوله كان جوابها بالتعيين على قوله لم تجز وتعلق كل
حكم بشرط بطريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن كما لا يخفى وام المنقطعة
كبل في الاضراب عن الاول ومثل الهمزة للشك في الثاني والواقع قبلها
اما خبر مثل قولك انها لابل ام شاة اي ان الشبح الذي اراه لابل وهي
جملة خبرية فلما المتشبه اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت في انها شاة وشيء
اخر فاستفهمت عنها بقولك ام شاة اي بل اهي شاة واما استفهام
كما تقول ازيد عندك ام عمرو اي بل اعمرو حين تقصد الاضراب عن الاستفهام
الاول بالاستفهام الثاني واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما اي غير منفكة
الا معها يعني اذا عطف شيء على اخر باما يلزم ان تصدر المعطوف عليه
اولا باما ثم عطف عليه المعطوف باما نحو جاءني اما زيد واما عمرو ليعلم من
اول الامر ان الكلام مبني على الشك جائزة مع او يعني لو عطف شيء
على اخر باو يجوز ان يصدر المعطوف عليه باما نحو جاءني اما زيد او عمرو
لكن لا يجب نحو جاء زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان اما التي

الحروف العاطفة

الحروف العاطفة والاتم تقع قبل المعطوف عليه والفاء يدخل عليه الواو
العاطفة فلو كانت هي ايضا للعطف يلزم ايراد العاطفين معا
ويكون احدهما لغوا والجواب عن الاول ان اما السابقة على المعطوف عليه
ليست للعطف بل للتنبيه على الشك في اول الكلام كما عرفت
وعن الثاني ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاولى واما
الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد اما الاولى فلكل منهما فائدة اخرى
فلا لغو ولا وبل ولكن هذه الحروف الثلثة لاحدهما معينا اي لنسبة الحكم
الى احد من الامرين المعطوف والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا
نفي الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم ههنا للمعطوف عليه
لا للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو فحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل لبعد
الاثبات لصرف الحكم من المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد
بل عمرو اي بل جاءني عمرو فحكم المجيء فيه للمعطوف دون المعطوف عليه
على عكس لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه بشيء
لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد ولذا اضرب
عنه بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف
فذهب بعضهم الى ان كلمة بل لصرف الحكم النفي من المعطوف عليه الى
المعطوف اي بل ما جاءني عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه

وبعضهم الى انها تثبت حكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف و
والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه او الحكم المنفي عنه ففي ما جاءني زيد
بل عمرو اي بل جاءني عمرو وزيد اما في حكم المسكوت عنه او المجيء منفي عنه ولكن
لازمة للنفي اي غير مستعملة بدونه فان كانت لعطف المفرد على المفرد
فهي نقيضة لا فيكون الايجاب ما انتفى من الاول فيكون لازمة لنفي الحكم
عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو وان كانت لعطف الجملة
على الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي والاثبات فبعد النفي للاثبات مثل ما مر
وبعد الاثبات للنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ فعلى كل تقدير
5 غير مستعملة بدون النفي حروف التنبيه الا واما وها لتصدير بها الجمل كلها حتى
لا يغفل المخاطب عن شيء مما يلقي المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه
نحو الا زيد قائم واما زيد قائم وها زيد قائم وتدخل ها خاصة في المفردات على اسماء
الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا يتعين معناها الا بها
نحو هذا وهاتا وهذان وهاتان وهؤلاء حروف النداء يا اعمها استعمالا لانها
يستعمل لنداء القريب والبعيد [illegible] وايا وهيا للبعيد والهمزة اي بفتح الهمزة وسكون
الياء والهمزة للقريب وكانه اراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط اذ
فان القريب ينقسم الى قريب متصف باصل القرب من غير زيادة والى كلمة
اي والى اقرب متصف بزيادة القرب وله الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له

القريب متصف بخلاف البعيد ١٢

مرتبتان

قريب كه متصف است باصل قرب من غير زيادة ١٢

المرتبتان فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط بين كمال البعد
وكمال القرب حروف الايجاب نعم وبلى واي بكسر الهمزة وسكون الياء
واجل وجير وان بكسر الهمزة وتشديد النون المشددة ومن بيان معاني تلك
الحروف يتبين وجه تسميتها بحروف الايجاب فنعم مقررة لما سبقها اي
محققة لمضمونه استفهاما كان او خبرا ففي جواب اقام زيد بمعنى قام زيد
وفي جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى تختص بجواب الم يقم زيد بمعنى
قام زيد فمعنى بلى في جواب الست بربكم انت ربنا ولو قيل في موضع
بلى ههنا نعم لكان كفرا فان معناه لست ربنا وقيل يجوز استعمال نعم
ههنا بجعلها تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفي وقد اشتهر هذا
في العرف فلو قال احد يا زيد اليس لي عليك الف درهم وقال زيد
نعم يكون اقرارا وتقوم مقام بلى لتقرير الاثبات بعد النفي وبلى مختصة
بايجاب النفي يعني ينقض النفي المتقدم ويجعله ايجابا سواء كان ذلك
النفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد اي قد قام زيد
او مقرونا به فهي اذن تنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام فقوله تع
الست بربكم قالوا بلى اي انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق
الايجاب كما تقول في جواب اقام زيد بلى قام واي للاثبات بعد الاستفهام
لا شك في غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجيء لتصديق الخبر
حال

اجل ايضا وذكر ابن مالك ان بمعنى نعم وهذا يخالف ما ذكره المصنف
ويلزمها القسم اي لا يستعمل الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال
اقسمت اي وربي ولا يكون المقسم به الا الرب والله ولعمري تقول
اي والله واي وربي واي لعمري واجل وجير بالفتح والكسر وان
تصديق للمخبر وفي بعض النسخ تصديق للخبر كقولك اجل وجير وان لمن
قد اتاك زيد او لم ياتك اي قد اتى او لم يات وجاء ان للتصديق
الدعاء ايضا نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها
اي لعن الله تلك الناقة وراكبها وجاء بعد الاستفهام ايضا في قول
الشاعر شعر ليت شعري هل للمحب شفاء من جوى حبهن ان اللقاء
اي نعم اللقاء شفاء للمحب فمجيئها في هذين الموضعين خلاف ما ذكره
المصنف من كونها تصديقا للمخبر حروف الزيادة وانما سميت هذه الحروف
زوائد لانها قد تقع زائدة لا انها لا تقع الا زائدة ومعنى كونها زائدة ان
اصل المعنى بدونها لا يختل لا انها لا فائدة لها اصلا فان لها فوائد في كلام
العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما في من الاستغراقية
والباء في خبر ما وليس واما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها
افصح وكون الكلمة والكلام بسببها [illegible] لاستقامة وزن الشعر او
السجع او لغير ذلك ولا يجوز خلوها من الفائدتين معا والا لعدت عبثا

ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما في كلام الباري سبحانه ان وان
مخففتين وما ولا ومن والباء واللام فان بكسر الهمزة وسكون النون
تزاد مع ما النافية كثيرا لتاكيد النفي نحو ما ان رايت زيدا اي ما رايت زيدا
وقلت اي زيادة ان مع ما المصدرية نحو انتظرني ما ان جلس القاضي اي
مدة جلوسه وقلت زيادتها ايضا مع لما نحو لما ان قام زيد قمت
وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لما كثيرا نحو فلما ان جاء البشير و
تزاد بين لو والقسم المتقدم عليه نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلت
زيادتها مع الكاف نحو كان ظبية تعطو الى ناضر السلم على قول من روى
ظبية بالجر وما تزاد مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج
ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب ومع اي نحو اياما تدعوا فله الاسماء
الحسنى ومع اين نحو اينما تجلس اجلس ومع ان نحو اما ترين من البشر
احدا حال كون تلك المذكورات مع ما شرطا اي ادوات شرط ومع
بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا
وعما قليل وزيد صديق كما ان عمروا اخي وقلت زيادة ما مع المضاف
نحو غضبت من غير ما جرم واي الاجلين قضيت وقيل ما فيها كلها نكرة
والمجرور بعدها بدل منها ولا وهي كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفي
لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين

وتزاد بعد ان المصدرية نحو قوله تع ما منعك الا تسجد اذ امرتك اي
ان تسجد وقلت زيادة لا قبل اقسم نحو لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا
البلد والسر في زيادتها التنبيه على جلالة القضية بحيث يستغنى عن
القسم فيبرز ذلك في صورة نفي القسم وشذت زيادتها مع المضاف
كقوله في بئر لاحور سرى وما شعر اي في بئر حور والحور الهلكة جمع حائر اي
هالك من حار اي هلك ومن والباء واللام تقدم ذكرها
مشتملا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها حرفا التفسير اي
فهي تفسير كل مبهم من المفرد نحو ما جاءني زيد اي ابو عبد الله والجملة كما تقول
قطع رزقه اي مات وان وهي اي ان مخففة بما في معنى القول اي الفعل
المتقرر في معنى القول تقرر المظروف في الظرف غير منفك عنه فلا يقع
بعد صريح القول فلا يقال قلت ان قم الا نادرا الا مفعولا مقدرا اللفظ غير صريح القول
مؤد معناه نحو قوله تع وناديناه ان يا ابراهيم فقوله ان يا ابراهيم تفسير لمفعول
ناديناه المقدر اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت
اليه ان ائت اي كتبت اليه شيئا هو ائت فان حرف دال على ان
ائت تفسير للمفعول به المقدر لكتبت وقوله تع ما قلت لهم الا ما
امرتني به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله تفسير للضمير في به وفي امر
معنى القول والمعنى تفسير الضمير في قوله ما امرتني لانه مفعول لصريح القول وقد تحقق انها

اي ان

المفعول

المفعول به لفظا كقوله تع واوحينا الى انك ما يوحى ان اقذفيه فقوله ان اقذفيه
تفسير لما يوحى الذي هو المفعول لفظا وحرف المصدر ما
وان المفتوحة المخففة وان المفتوحة المشددة فالاولان اي ما وان
المفتوحة المخففة للفعلية اي للجملة الفعلية اي يدخلان على الجملة
الفعلية فيجعلانها في تاويل المصدر نحو قوله تع ضاقت عليهم الارض
بما رحبت اي برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو قولك اعجبني ان خرجت
اي خروجك واختصاص ما المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه و
جوز غيره دخولها على الاسمية قال الشارح الرضي وهو الحق وان كان قليلا
كما وقع في نهج البلاغة بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية وان المفتوحة المشددة
للاسمية اي للجملة الاسمية خاصة الا اذا كفت بما فيجوز دخولها على الاسمية
والفعلية ومع كونها للاسمية انما تجعل جزئها الثاني في تاويل المفرد
الذي هو مصدر خبرها نحو اعجبني انك قائم اي قيامك او ما في معناه
نحو اعجبني ان زيدا اخوك اي اخوة زيد فان تعذر قدرت الكون
نحو اعجبني ان هذا زيدا اي كونه زيدا حروف التحضيض هلا والا مشددة
ولولا ولوما لها صدر الكلام لدلالتها على احد انواع الكلام فيصدر ليدل
من اول الامر على ان الكلام من ذلك النوع ويلزمها الفعل وفي بعض
النسخ وتلزم الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا او تقديرا

چرا نزدی تو زیدرا

نحو هلا زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه فمعناه اذا دخلت على الماضي التوبيخ
واللوم على ترك الفعل ومعناه في المضارع الحث على الفعل والطلب
له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات
الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي شيئا يمكن
تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل
ما فات حرف التوقع والتقريب قد سمي بهما لمجيئها لهما فان هذه الكلمة
اذا دخلت على الماضي او المضارع فلابد فيهما من معنى التحقيق ثم انه يضاف
في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع
اي يكون مصدره متوقعا للمتكلم والمخاطب واقعا عن قريب كما تقول لمن
يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل عن قريب ما كنت تتوقعه
ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيها اذن ثلثة معان مجتمعة
التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب من غير
توقع كما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه وهي في المضارع المجرد
من ناصب وجازم وحرف تنفيس للتقليل اي يضاف الى التحقيق
في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد يستعمل للتحقيق
خاليا عن معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك ويجوز الفصل بينها وبين
الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت وقد [illegible] بعدها احرفا

الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام لاقتضائهما مثل غيرهما لدلالتهما
على احد انواع الكلام كما مر وتدخلان على الاسمية والفعلية تقول في
الاسمية ازيد قائم وفي الفعلية اقام زيد وكذلك هل تقول فيهما هل
زيد قائم وهل قام زيد الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان
الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل
نحو هل زيد قام الا على شذوذ وذلك لان اصلها ان تكون بمعنى قد
كما جاءت على الاصل في قوله تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى فلما
كان اصلها قد وهي من لوازم الافعال فان رأت فعلا في حيزها
تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المألوف وعانقته وان لم
تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة والهمزة اعم تصرفا اي التصرف فيها باعتبار
استعمالها في مواضع استعمالها اكثر من التصرف في هل تقول ازيدا
ضربت بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل زيدا
ضربت لما عرفت وتقول اتضرب زيدا وهو اخوك باستعمال الهمزة
للانكار اي ادخلت عليه على وجه الانكار دون هل تضرب زيدا لان
المستفهم عنه في مثل هذه المواضع محذوف بالحقيقة لان اصله اتضرب
زيدا وهو غير مستحسن منك وهل ضعيف في الاستفهام
فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه وتقول ازيد عنده

ام عمرو بجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانه لم تقصد الاستفهام
عن احد الامرين لتعدد المستفهم عنه فاستعمال الهمزة التي هي
الاصل في باب الاستفهام واللغوي فيه انسب والیق فیقبح هل
ام المنقطعة لان المستفهم عنه في صورة ام المنقطعة لم يتعدد لانها
للاضراب عن السوال الاول واستيناف سوال اخر بام المقدرة ببل والهمزة
فان قولك هل زيد عندك ام عمرو في تقدير بل اعندك عمرو ولهو
اثم اذا ما وقع وافمن كان ميتا بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو
من الحروف العاطفة بخلاف هل لكونها فرع الهمزة فلا تتصرف تصرفها

حروف الشرط ان ولو واما لها صدر الكلام كما مر فان للاستقبال
وان دخل على الماضي ولو عكسه يعني للماضي وان دخل على المستقبل
وفي بعض النسخ فان للاستقبال ولو للماضي ومعناه ان ان للاستقبال
سواء دخلت على المضارع او الماضي نحو ان تكرمني اكرمك وان اكرمتني
اكرمتك فمعنى المثال الثاني بعينه معنى المثال الاول يعني ان وقع
منك الاكرام في الاستقبال وقع مني ايضا الاكرام فيه وكذلك
لو للمضي سواء دخلت نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب اضرب
بمعنى واحد اي لو وقع منك ضرب في الماضي فقد وقع مني ضرب
وقد يستعمل ان في المستقبل نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو

اعجبتكم

اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وهذا
لازم معناه فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر مقدر
فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم
لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك
فقد علقت حصول الاكرام في الماضي بحصول المجي مقدرا فيه فيلزم
انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء المجي في زعم المتكلم
واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد تستعمل لو على قصد
لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم
كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو هاهنا تدل على
لزوم الفساد لتعدد الآلهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم منه
انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال توهم المصنف ان لو لانتفاء الاول
لانتفاء الثاني وخطأ على المشهور ولم يتدبر ان ما ذكره معنى بالقصد اليه
في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان
المعنى المشهور بيان سببية احد الانتفائين المعلومين للاخر بحسب الواقع
فلا يتصور هناك استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد
ان تعلم المخاطب انتفاء المجي من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين
معلوم له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجي ولما

استعمال ثالث وهو ان تقصد بيان استمرار شيء فربط ذلك

الشيء بابعد النقيضين عنه كقولك لو اهانني لاكرمته لبيان استمرار

وجود الاكرام فانه اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام

الاكرام قوله بنزمان اي ان ولو الفعل لفظا كما مر في الامثلة او تقديرا نحو

قوله تع وان احد من المشركين استجارك ولو انتم تملكون اي وان

استجارك احد ولو تملكون انتم فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين

محذوفين يفسرهما الظاهر اما احد فظ واما انتم فلانه كان ضميرا متصلا مستترا

فلما حذف الفعل صار منفصلا بارزا وليس تاكيدا للفاعل الفعل المحذوف

لان حذف الفعل والفاعل بعيد

من حذف الفعل وحده ومن ثم اي ومن اجل لزوم الفعل بعدها قيل

بعد لو المحذوف فعلها انك بالفتح لا بالكسر لانه اي ان مع

فاعل للفعل المقدر بعد لو والصالح للفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة

وقيل انطلقت بالفعل اي بصيغة الفعل موضع منطلق اي في موضع

يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل في خبر ان هو الافراد ليكون

الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض من الفعل المحذوف فيقال

لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان

الفعل المقدر لا بد له من مفسر ان لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت

تدل على معنى ثبت المقدر ههنا فهو عوض عنه من حيث المعنى والفعل

دانما قال بتقديم غير الشرط لان الاحتراز عن توسط

تقديم الشرط بقوله على الشرط وفيه بحث

لان الاحتراز عن جميع صور صور التوسط

يحصل بقوله اول الكلام لا مع ۱۲ عصام الدين

حقيقيا

الواقع خبر العوض عنه من حيث اللفظ فليس شيء منهما عوضا حقيقيا

عن الفعل المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق

الفعل من مصدره وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه جاز

وقوع ذلك الاسم الجامد خبر التعذر اي لتعذر وقوع الفعل في

موقع الخبر كقوله تع ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام فان الاقلام

ليس مشتقا ليوضع فعله في موضعه واذا تقدم القسم اول الكلام

اي في اول زمان التكلم بالكلام لكونه ظرف زمان واخرز به

عن توسط القسم بتقديم غير الشرط على الشرط متعلق بتقدم لزمه الماضي

اي لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا او معنى ليكون الشرط

على وجه لا يعمل فيه ادوات الشرط فيطابق اي الشرط الجواب

حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه اي في الجواب وكان الجواب

للقسم فقط لفظا لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما

غير مجزوم وهو محال واما معنى فهو جواب للقسم لكون المقسم عليه وللشرط

ايضا لكونه مشروطا بالشرط مثل والله ان اتيتني مثال للماضي لفظا

او ان لم تأتني مثال للماضي معنى لاكرمتك فان توسط اي القسم

بين اجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه متقدم على الشرط

جاز ان يعتبر القسم ويلغى الشرط ... القسم ويعتبر الشرط

ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم وان
يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك انا والله ان تاتيني آتك والجواب
كلاهما فانه خبر افعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز
الغاء القسم فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما للنشر على غير ترتيب
[illegible] وعلى المعنى الثاني هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار
الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف [illegible]
الشرط [illegible] على ترتيبه وان اتيتني والله لاتينك وانما اورد
الشرط بصيغة [illegible] على خلاف المثال الاول اشارة الى انه
[illegible] في الشرط في صورة اعتبار القسم على تقدير توسطها كاشتراطه على [illegible]
[illegible] الاول هذا مثال لتقديم الشرط وجواز اعتبا[illegible]
[illegible] بارهما جميعا للنشر على ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني
مثال لتقديم الشرط وجواز الغائه فالنشر باعتبار الاول على ترتيب اللف
وباعتبار الثاني على غير ترتيبه ففي كل من المثالين يقع من حيث المعنى
الثاني اختلاف [illegible] بين اعتباريه بخلاف المعنى الاول فالحمل عليه
اولى وعلى [illegible] رعاية كون النشر على ترتيب اللف
يقتضي تقديم المثال [illegible] ني على الاول لكنه اراد اتصال المثال بالمثل له
بتعذر الامكان على [illegible] اللفين على النشر هما من حيث مثالاهما